



مَجَلَّةُ جُغْرَافِيَّة

٢٠

الانتقال السكاني في مدينة الرياض وأسبابه الجغرافية والاقتصادية

الدكتور شبيب محمد الحرفي

١٩٩٤ م

١٤١٥ هـ

مجلس إدارة جامعة الملك سعود
جامعة الملك سعود - الرياض - المملكة العربية السعودية



مجلة جغرافية



٢٠

الانفاق البسيكية في مناطق الرياض
والاستراتيجية الجاهلية في سبيل الحصول

الدكتور رشيد بن محمد الشريف

١٩٩٤م

١٤١٥هـ

سلسلة بحوث جغرافية ونفسية
جامعة الملك سعود - الرياض - المملكة العربية السعودية





ISSN 1018 - 1423

Key title = Buhut gugrafiyyat

● مجلس إدارة الجمعية الجغرافية السعودية ●

- | | |
|------------------------|------------------------------|
| رئيس مجلس الإدارة | د. محمد شوقي بن إبراهيم مكّي |
| نائب رئيس مجلس الإدارة | د. عبدالله بن سليمان الحديثي |
| أمين السر | د. بدر بن عادل الفقير |
| أمين المال | عبدالله بن حمد الصليح |
| المشرف على وحدة البحوث | د. رشود بن محمد الخريف |
| عضو | د. عبالله بن ناصر الوليعي |
| عضو | د. عبدالله بن علي الصنيع |
| عضو | د. حسن بن عايل أحمد يحيى |
| عضو | د. ماجد بن سلطان أبو عشوان |

الخريف، رشود بن محمد
الإنتقال السكاني في مدينة الرياض: دراسة في الاتجاهات
والأسباب والخصائص.

... ص؛ ... سم، (إصدارات الجمعية الجغرافية؛ ٢٠)

ردمك ٩٩٦٠-٠٥-١٤٠-٤

ردمد ١٠١٨-١٤٢٣

١- السكان ٢- السعودية- السكان ٣- الهجرة الداخلية

أ- العنوان ب- السلسلة

١٥/٠٨١١

ديوي ٣٠١,٣٢

رقم الإيداع : ١٥/٠٨١١

مطابع جامعة الملك سعود ١٤١٥ هـ



قواعد النشر

- ١ - يراعى في البحوث التي تتولى سلسلة «بحوث جغرافية» نشرها، الأصالة العلمية وصحة الإخراج العلمي وسلامة اللغة.
- ٢ - يشترط في البحث المقدم للسلسلة ألا يكون قد سبق نشره من قبل.
- ٣ - ترسل البحوث باسم رئيس هيئة تحرير السلسلة.
- ٤ - تقدم جميع الأصول على الآلة الكاتبة على ورق بحجم A4 ، مع مراعاة أن يكون النسخ على وجه واحد، ويترك فراغ ونصف بين كل سطر وآخر. ويمكن أن يكون الحد الأعلى للبحث (٧٥ صفحة)، والحد الأدنى (١٥) صفحة.
- ٥ - يرسل أصل البحث مع صورتين وملخص في حدود (٢٥٠) كلمة باللغتين العربية والإنجليزية.
- ٦ - يراعى أن تقدم الأشكال مرسومة بالحبر الصيني على ورق (كلك) مقاس ١٣×١٨ سم وترفق أصول الأشكال بالبحث ولا تلتصق على أماكنها.
- ٧ - ترسل البحوث الصالحة للنشر والمختارة من قبل هيئة التحرير إلى محكمين إثنين - في الأقل - في مجال التخصص من داخل أو خارج المملكة قبل نشرها في السلسلة.
- ٨ - تقوم هيئة تحرير السلسلة بإبلاغ أصحاب البحوث بتاريخ استلام بحوثهم. وكذلك إبلاغهم بالقرار النهائي المتعلق بقبول البحث للنشر من عدمه مع إعادة البحوث غير المقبولة إلى أصحابها.
- ٩ - يمنح كل باحث أو الباحث الرئيسي لمجموعة الباحثين المشتركين في البحث خمسة وعشرون نسخة من البحث المنشور.
- ١٠ - تطبق قواعد الإشارة إلى المصادر وفقاً للآتي:
يستخدم نظام (اسم/ تاريخ) ويقتضي هذا النظام الإشارة إلى مصدر المعلومة في المتن بين قوسين باسم المؤلف متبوعاً برقم الصفحة. وإذا تكرر نفس المؤلف في مرجعين مختلفين يذكر اسم المؤلف ثم يتبع بسنة المرجع ثم رقم الصفحة. أما في قائمة المراجع فيستوجب ذلك ترتيبها هجائياً حسب نوعية المصدر كالتالي:

الكتب :

يذكر اسم العائلة للمؤلف (المؤلف الأول إذا كان للمرجع أكثر من مؤلف واحد) متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الكتاب، فرقم الطبعة - إن وجد -، ثم الناشر، وأخيراً مدينة النشر.

الدوريات :

يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان المقالة، ثم عنوان الدورية، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ثم أرقام صفحات المقال (ص ٥-١٥).

الكتب المحررة :

يذكر اسم عائلة المؤلف، متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الفصل، ثم يكتب (في in) تحتها خط، ثم اسم عائلة المحرر متبوعاً بالأسماء الأولى، وكذلك بالنسبة للمحررين المشاركين، ثم (محرر ed. أو محررين eds) ثم عنوان الكتاب، ثم رقم المجلد، فرقم الطبعة، وأخيراً الناشر، فمدينة النشر.

الرسائل غير المنشورة : يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة الحصول على الدرجة بين قوسين، ثم عنوان الرسالة، ثم يحدد نوع الرسالة (ماجستير/ دكتوراه)، ثم اسم الجامعة والمدينة التي تقع فيها.

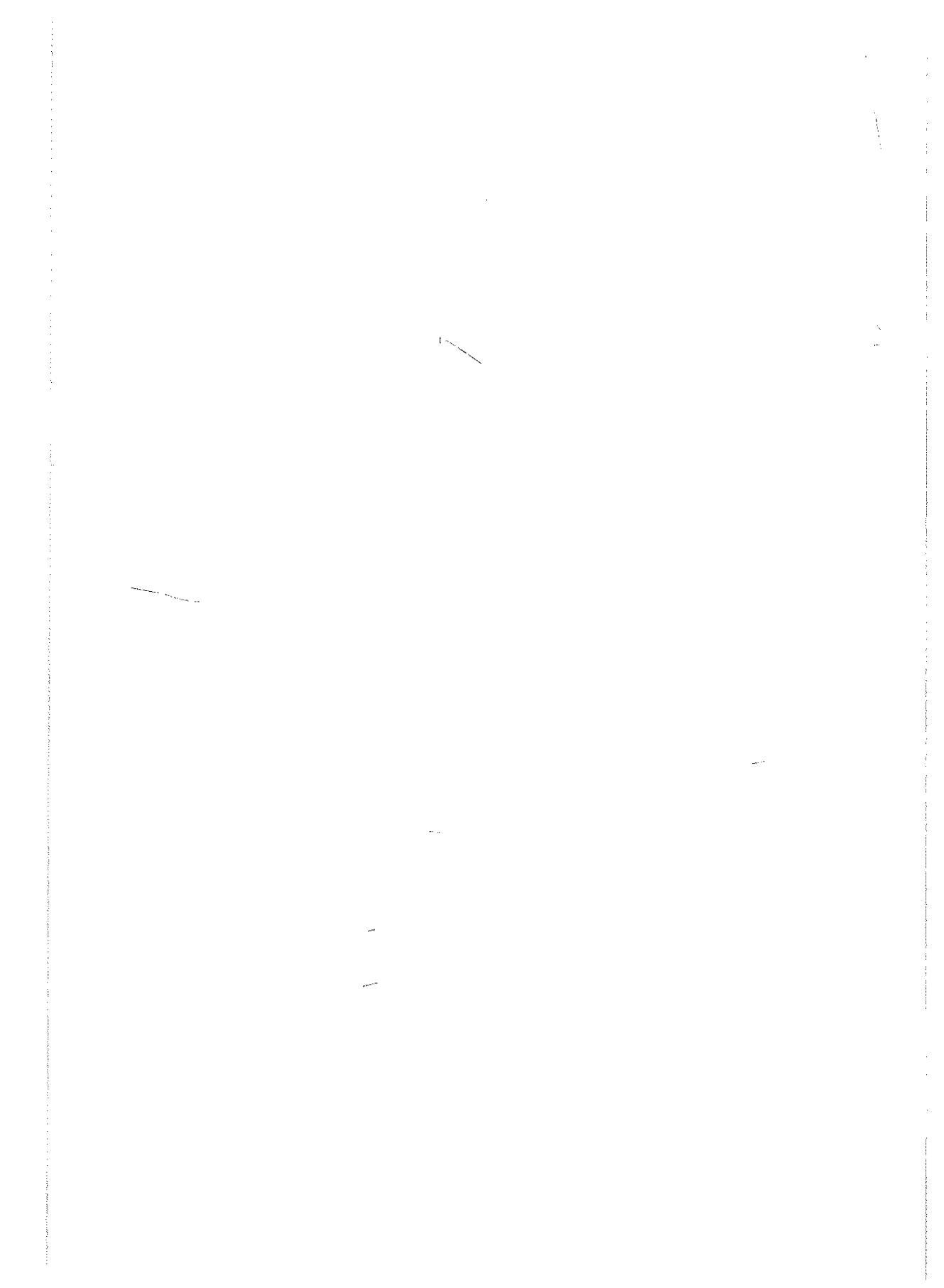
أما الهوامش فلا تستخدم إلا عند الضرورة القصوى وتخصص للملاحظات والتطبيقات ذات القيمة في توضيح النص.

* تعريف بالباحث :

الدكتور رشود بن محمد الخريف : استاذ مساعد في قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة الملك سعود - الرياض.

شكر وتقدير

يسر الباحث أن يقدم جزيل الشكر والتقدير إلى كل من أسدى له نصحاً أو قدم مساعدة. ويخص بالشكر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على إتاحة المجال للاستفادة من بيانات المسح السكني الذي أجرته الهيئة خلال عام ١٩٨٦م. كما يشكر الباحث كل من الأستاذ الدكتور محمد شوقي بن إبراهيم مكي والدكتور محمد عبدالجواد محمد علي على ملاحظتهما القيمة. ويقدم شكره الجزيل إلى الأخوة الكرام بمرسم الخرائط ومعمل إنتاجها بقسم الجغرافيا بجامعة الملك سعود على مساعدتهم في رسم الخرائط والأشكال التي احتوت عليها هذه الدراسة.



ملخص البحث

بالرغم مما شهدته المدن العربية بشكل عام، والمدينة السعودية بشكل خاص من توسع سريع وتحركات سكانية كبيرة بين مناطقها السكنية وأحيائها، وعلى الرغم من أهمية الانتقال السكاني وتأثيره على خصائص الأحياء وتأثره بها، وارتباط ذلك كله بالتخطيط الحضري، فإن الدراسات المتعلقة باتجاهات التحركات السكنية وأسبابها وخصائصها محدودة جداً ونادرة. ويأتي هذا البحث ليسهم في زيادة فهم الحراك السكاني من خلال دراسة الانتقال السكاني في مدينة الرياض والتعرف على أسباب الحراك السكاني واتجاهاته وخصائص المهاجرين داخل المدينة، بالإضافة إلى محاولة تصنيف أنواع التحركات. ولتحقيق ذلك تمت الاستفادة من بيانات مسح سكاني وسكاني يشتمل على أكثر من ٥٠٠٠ وحدة سكنية (أو أسرة) وذلك باستخدام بعض الاساليب الاحصائية مثل مربع كاي والتحليل التمايزي.

وقد أظهرت النتائج أن الاتجاه العام للتحركات السكنية هو الابتعاد من مركز المدينة في اتجاه النطاق الخارجي للمدينة، وأن معظم التحركات تتم بين الأحياء وليس داخلها مما يدل على أن التحركات السكنية قد تعتبر ذات مسافات طويلة نسبياً. كما تشير النتائج إلى تركز في مناطق الأصل وتنتشر في مناطق الوصول. أما بالنسبة للأسباب فيبدو أن "شراء أو بناء مسكن" هو أكثر الأسباب شيوعاً، وتأتي بعد ذلك الأسباب الأخرى "كازيادة في حجم الأسرة" و"الرغبة في الحصول على مسكن أفضل" و"ارتفاع الأيجار" و"عدم توفر الخدمات" وغيرها. وأظهرت النتائج أنه بالإمكان تصنيف التحركات إلى ثلاثة أنواع: تحركات التكيف والتحركات المحفزة والتحركات الاجبارية. ووجد أن أغلب التحركات (٧٨٪) هي من نوع تحركات التكيف الهادفة إلى تلبية احتياجات الأسرة ومتطلباتها السكنية المتغيرة.

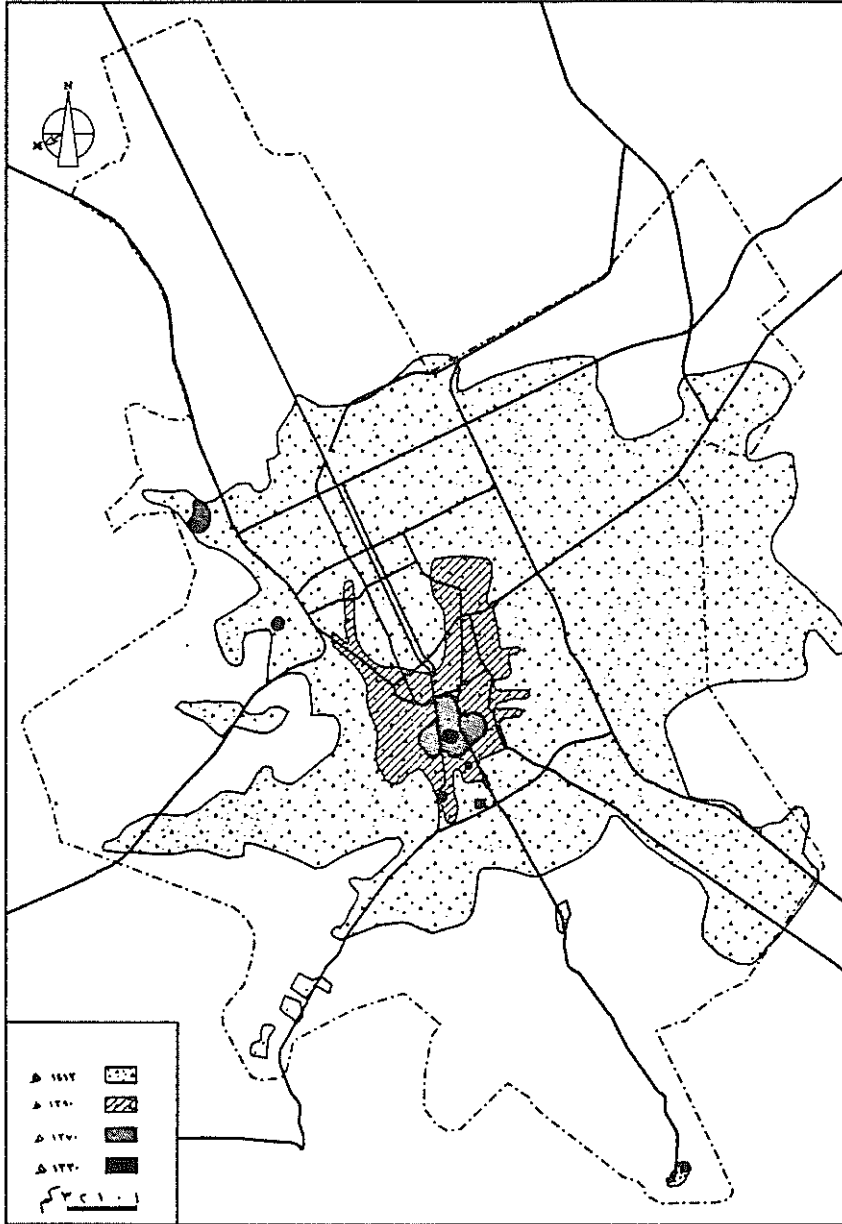
أما بالنسبة لخصائص المنتقلين، فقد وجد أن الذين قاموا بالحراك السكاني خلال السنة السابقة للاستجواب يختلفون عن سواهم في بعض الخصائص كالعمر والمستوى التعليمي وحالة الهجرة ونوع المسكن ونوع حيازته (أو ملكيته) وغيرها. وانتهت الدراسة بالاشارة إلى بعض الملاحظات الاجرائية والمنهجية بالإضافة إلى توصيات بشأن الدراسات والبحوث المستقبلية.

.....

.....

المقدمة

شهدت المملكة العربية السعودية نمواً سريعاً وتوسعاً كبيراً في معظم مدنها خلال العقدين الماضيين، فازدادت نسب سكان الحضر، وذلك نتيجة للنمو الاقتصادي السريع والتحسين المتواصل في مستويات المعيشة خلال العقود القليلة الماضية، وما تبعها من هجرة كبيرة في اتجاه المدن، بالإضافة إلى استيطان أعداد كبيرة من البدو في أطراف كثير من المدن، بغية العمل وتحسين مستوى المعيشة. وتعتبر مدينة الرياض من أكثر المدن السعودية نمواً وتوسعاً حيث لعبت كل من الهجرة الداخلية وتدفق العمالة الأجنبية دوراً فعالاً، بالإضافة إلى مستويات الزيادة الطبيعية المرتفعة نسبياً. فقد توسعت مدينة الرياض توسعاً أفقياً ورأسياً نتيجة أعداد السكان المتزايدة سنة بعد أخرى. فبينما كانت مساحة المنطقة المبنية في مدينة الرياض لا تزيد على ٢,٨١ كم^٢ في عام ١٩٥٠م، فإنها تقدر بحوالي ٥٧٠ كم^٢ في عام ١٩٨٩م. ويوضح شكل رقم (١) التوسع العمراني الذي شهدته المدينة خلال السنوات الماضية. ومن جهة أخرى، فقد ازداد عدد سكانها ازدياداً سريعاً من حوالي ٨٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥٠م إلى ١٣٨٩٠٠٠ نسمة في ١٤٠٧هـ ثم إلى ٢٣٠٠٠٠٠ نسمة في عام ١٤١٢هـ (انظر جدول رقم ١). وتقدر أعداد المهاجرين من المناطق الداخلية إلى مدينة الرياض بحوالي ٦٥٠٠٠ نسمة سنوياً. كما يقدر معدل النمو السنوي للسكان بحوالي ٨,٨ ٪ (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ١٤١٢هـ). وقد كان لاكتشاف البترول وما عقبه من ازدهار وتوسع في كافة المجالات وميادين الحياة وما واكب ذلك من دعم حكومي سخّي لمساعدة الناس في بناء المساكن عن طريق صندوق التنمية العقارية



المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، خارطة غير منشورة.

دور كبير في توسع المدينة وازدياد عدد سكانها. كما أن لتطور وسائل المواصلات وتوافر السيارات دور كبير - أيضاً - في التوسع الأفقي الهائل الذي كانت نتيجته ابتلاع كثير من القرى المجاورة. وكان نتيجة التوسع السريع تطور بعض المثالب التي منها النمو العشوائي وقيام بعض المناطق السكنية المبعثرة مما حدى بالمستولين إلى إصدار نظام لتحديد النطاق العمراني للمدن السعودية، وذلك بهدف التحكم في النمو العمراني وضبطه (انظر: العنقري، ١٩٨٩م). وإلى جانب ذلك وكغيرها من المدن، تشهد مدينة الرياض تحركات سكانية كبيرة من مسكن إلى آخر داخل الحي الواحد أو من حي إلى آخر، مما يجعل التغير سمة من سمات مناطقها السكنية. ويعتبر هذا النوع من الحراك الجغرافي أحد العوامل المؤثرة في توسع المدينة وترامي أطرافها. وبالرغم من هذا التغير السريع والمهم، فإنه لا تتوافر المعرفة الكافية عن اتجاهات هذه التحركات داخل المدينة وأسبابها وخصائصها وآثارها واتجاهاتها المستقبلية. وهو ما تحاول هذه الدراسة استقصاءه والتعرف عليه وتحديد ملامحه.

جدول رقم (١)

التوسع العمراني والتزايد السكاني في مدينة الرياض

خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٩م

السنة	المساحة المبنية (كم ^٢)	عدد السكان
١٩٥٠م	٢,٨١	٨٠٠٠٠
١٩٦٩م	٤٣,٤	٣٠٠٠٠
١٩٧٤م	٥٢,٥	٦٦٥٠٠٠
١٩٨٠م	٢٩٠,٩	٩١٠٠٠٠
١٩٨٥م	٥١٠,٢	١٢٧٥٠٠٠
١٩٩٢م	--	٢٨٠٠٠٠٠*

المصدر: الشاعر (١٤١٣هـ، ص ٣٤)؛ (* تقدير أولي).

وبوجه عام، فإن الدراسات التي تعنى بالتحركات داخل المدن في الدول العربية محدودة جداً (مكي، ١٤٠٥هـ؛ آل الشيخ، ١٩٨١م). وبالرغم من عقد الندوات والمؤتمرات التي اهتمت ببعض الجوانب المتعلقة بالمدينة العربية كالمؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية عن "الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي" في عام ١٩٧٧م، والمؤتمر الثامن لمنظمة المدن العربية عن "النمو العمراني الحضري في المدينة العربية" في عام ١٩٨٦م، فإن الحراك السكاني^١ لم يحظ باهتمام مماثل لهاتين الظاهرتين. لذلك، فإن المهتم بموضوع الحراك السكاني داخل المدينة العربية يلاحظ بسهولة ندرة الدراسات العربية في هذا الموضوع مما لا يجعل أمام الباحث والدارس العربي إلا النذر اليسير جداً من الكم الهائل من الدراسات النظرية والتطبيقية التي أجريت في هذا الموضوع باللغات الأخرى منذ دراسة روسي (Rossi, 1955) التي تعتبر من الشواهد الأساسية في أدبيات هذا الموضوع وحتى الوقت الحاضر وما شهده من تطور وتقديم نماذج نظرية وتطبيقية أسهمت في زيادة فهمنا للانتقال السكاني. وقد انعكس هذا النقص والندرة في الدراسات العربية على محدودية إسهام الباحثين العرب في البناء النظري والفحص الإمبريقي والتطبيقي في هذا المجال. وقد يعزى هذا النقص في الدراسات العربية إلى أسباب كثيرة منها عدم توافر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالانتقال السكاني. وباختصار، لم يحظ هذا الموضوع بالاهتمام الكافي الذي يستحقه بالرغم من ارتباطه الوثيق بالتغير في خصائص وتركيب الأحياء السكنية داخل المدن والذي يعتبر أساساً وهدفاً في حد ذاته للتخطيط الحضري الشامل أو التخطيط للإسكان والمرافق والخدمات العامة. فالدراسات التي اهتمت بالهجرة داخل

١ - سيتم استخدام مصطلحي "الانتقال السكاني" و "الحراك السكاني" ليدلا على نفس المدلول خلال الأجزاء المتبقية من هذا البحث..

مدينة الرياض قليلة جداً وبعضها قديم نسبياً، خاصة في ضوء ما تشهده مدينة الرياض من نمو وتوسع كبير وبمعدلات هائلة تجعل الموضوع في حاجة ماسة إلى الدراسة والبحث المستمر لرصد التغيرات التي تمر بها المناطق السكنية داخل المدينة وفهم أسبابها والنتائج المترتبة عليها.

وكما أضحى، فإن الانتقال السكاني يعتبر أحد عوامل التغير الرئيسة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والمكانية للمناطق الحضرية. وهو - أيضاً - عنصر أساسي في الديناميكية الحضرية سواء على المستوى الصغير أو الفردي (individual) أو المستوى التجميعي (aggregate). فهو في الواقع يعتبر سبباً للتغير في المناطق والأحياء السكنية داخل المدن وفي الوقت نفسه نتيجة لهذه التغيرات. ولقد أُعتبر من قبل الجغرافيين والاجتماعيين والاقتصاديين على أنه القوة المهمة في تغير اللاندسكيب (أو المظهر) الديموغرافي الحضري، بينما تأخذ القوى الأخرى دوراً ثانوياً في هذا التغير (Gober et al., 1991). فهو من جهة يؤثر على البيئات أو الحالات أو الأوضاع التي تصاغ بشأنها السياسات والاستراتيجيات الحكومية، ومن جهة أخرى يؤثر في النتائج النهائية للبرامج والسياسات الحكومية في المناطق الحضرية (Moore and Clark, 1980).

وبهذا فإن للانتقال السكاني أهمية خاصة لأنه يرتبط بجوانب عديدة من جوانب البيئة الحضرية، فله علاقة بالعمل واستهلاك الخدمات العامة وكافة السلع على اختلاف أنواعها بالإضافة إلى الخصائص العرقية والإثنية (ethnic). فمثلاً قد يكون لما يسمى "بنزوح البيض" (white flight) في بعض المدن الأمريكية من المناطق التي يقطنها السود نحو الضواحي مدلولات كثيرة ونتائج عمدة تتعلق بالتمييز العرقي ومناحيه الاجتماعية (Coleman et al., 1974; cited in Rossi, 1980).

لذلك فإنه ليس مستغرباً أن يلقى هذا الموضوع (أو الظاهرة) اهتماماً واسعاً وتركيزاً واضحاً في الدراسات الجغرافية في الدول المتقدمة. وعلى وجه الخصوص، هناك جهود تبذل لشرح عمليات اتخاذ القرارات وفهمها على مستوى الفرد أو الأسرة، والتي يكون نتاجها ما نلاحظه من تحركات وماتبرزه الإحصائيات المتعلقة بحجم الهجرة الحضرية من مكان إلى آخر (Rossi, 1980).

ولا يقتصر الاهتمام بالانتقال السكاني ومحاولة فهم أبعاده على الجغرافيين بل يشترك معهم كثير من المتخصصين في بعض العلوم الأخرى. ومن أهم هذه العلوم الاقتصاد والاجتماع. فالاقتصاديون يدرسون الانتقال السكاني لتأثيره وتأثره بأسواق العقار (أي أسواق الأراضي والمساكن) بالإضافة إلى ما يترتب عليه من نتائج اقتصادية. أما علماء الاجتماع فيدرسونه لاهتمامهم بالإيكولوجيا الإنسانية من جهة، والحياة الحضرية من جهة أخرى. أما الجغرافيون فيدرسون الانتقال السكاني بهدف تفهم التوزيع المكاني للسكان والعمليات المكانية المرتبطة به، بالإضافة إلى ما ينتج عن الانتقال السكاني من تغييرات في مناطق الأصل والوصول (Moore, 1972; Clark, 1986). ومن جهة أخرى، فإن التفسير الدقيق لنمو المدينة من خلال ظاهرة الحراك السكاني وبالتالي دراسة مورفولوجيتها من حيث الشكل والبناء ومحاور نموها تعتبر أحد نقاط الالتقاء اهتمامات جغرافية السكان وجغرافية الحضر. وهذه النقطة - كما أشرنا سابقاً - قلما استحوذت على إهتمام الجغرافيين، وسوف يحاول هذا البحث إبرازها وإيضاح معالمها.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

يهدف هذا البحث إلى محاولة فهم الانتقال السكاني في مدينة الرياض من حيث الاتجاهات والأسباب والخصائص. وبالتحديد، يعني البحث بالتعرف على أنماط واتجاهات وأسباب الهجرة داخل مدينة الرياض (intra-urban migration)، بالإضافة إلى التعرف على بعض المفاهيم والنماذج والأطر النظرية في هذا الموضوع. وباختصار يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ماهي أنماط الانتقال السكاني واتجاهاته العامة؟ وبالتحديد، ماهي الاتجاهات العامة للانتقال السكاني في مدينة الرياض؟ وهل هذه الاتجاهات - إن وجدت - متغيرة على مر الزمن؟ وماهي أماكن الأصل وأماكن الوصول (أو المقصد) الرئيسية؟ ثم هل التنقلات السكنية - في الغالب - داخل الأحياء أم من حي إلى آخر؟

٢ - ماهي الأسباب الرئيسية للانتقال السكاني؟ وهل هناك اختلاف في هذه الأسباب بين الماضي والحاضر أو بالأصح بين فترة زمنية وأخرى؟

٣ - ماهي أنواع التحركات السكنية؟ وما مدى إمكانية تصنيفها على أساس أسباب الانتقال السكاني إلى أنواع معينة؟ ثم ما مدى دقة هذا التصنيف؟

٤ - ماهي السمات أو الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين داخل المدينة (أو الذين قاموا بتغيير السكن) خلال السنة السابقة للاستجواب؟ وما مدى تباين معدلات الحراك السكاني بين بعض الفئات أو المجموعات؟

٥ - من هم الذين لم يقوموا بتغيير مساكنهم أبداً طيلة المدة التي عاشوها في مدينة الرياض؟ وما هي سماتهم الرئيسية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أن الانتقال السكاني أحد الاعتبارات المهمة في التخطيط الحضري بوجه عام، وآلية رئيسية في تغير التوزيع الجغرافي للسكان في المدينة، إضافة إلى ما له من دور وأهمية في فهم بنية الأحياء والتغيرات التي تمر بها. وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تعتبر من الدراسات العربية القليلة التي تعنى بدراسة بعض جوانب ظاهرة الانتقال السكاني المهمة ألا وهي اتجاهات وأسباب وخصائص هذه الظاهرة. وزيادة على ذلك، تتميز هذه الدراسة باعتمادها على عينة كبيرة نسبياً من العائلات بمدينة الرياض. ومن المرجو أن تسهم هذه الدراسة في زيادة فهمنا للانتقال السكاني الذي يحظى باهتمام المؤسسات الحكومية كالمكاتب والجهات الأخرى التي تسعى إلى تطوير الإسكان والتخطيط لتوسع المدينة. وبشكل عام، تعتبر معرفة حجم الانتقال السكاني واتجاهاته وخصائصه من الركائز المهمة في التخطيط الحضري، ولها دور كبير في وضع الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بتوزيع السكان في المدينة وما يرتبط بمناطقها السكنية. وتزداد أهمية فهم اتجاهات الانتقال السكاني وسلوكياته في المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى في ضوء تدفق الهجرة الداخلية نحو المدن، وما ينتج عنه من توسع كبير ونمو سكاني سريع في معظم المدن العربية. وأخيراً فمن المرجو - أيضاً - أن تشجع هذه الدراسة المزيد من الدراسات الأخرى في هذا المجال لكي تكون في متناول الدارسين في فروع العلوم ذات العلاقة بالهجرة والانتقال السكاني الذين لا تكاد تتوافر بين أيديهم دراسات تفصيلية في هذا الموضوع المهم.

أدبيات الدراسة (الإطار النظري)

أولاً: المفاهيم الأساسية:

(أ) تعريف الانتقال السكني (الهجرة داخل المدينة):

ويطلق على الانتقال السكني - أحياناً - الهجرة داخل المدينة (intra-urban migration) ، ويقصد به تغيير المسكن أو مقر الإقامة. ويختلف الانتقال السكني عن الهجرة في أن الأخيرة تستلزم الانتقال من سوق عمل محلي إلى سوق عمل آخر ومن ثم يدخل في قرار التحرك بعض الاعتبارات المتعلقة بالعمل، بينما يشمل الانتقال السكني التحركات التي لا ينتج عنها - في الغالب - تغيير في مقر العمل.^٢ ولكن نظراً لصعوبة تحديد أسواق العمل، فإنه يتم استخدام الحدود الجغرافية كحدود المدن أو المراكز العمرانية في الدراسات التطبيقية. هذا من ناحية، أما من الناحية الثانية، فإن العوامل المرتبطة بالهجرة تختلف عن تلك المتعلقة بالانتقال السكني (Rossi, 1980: 20). ومع ذلك، فإن هناك دراسات تشير إلى وجود علاقة بين قرارات الحراك السكني وبعض الاعتبارات المتعلقة بمقر العمل (Waddel, 1993).

وقد يكون الانتقال السكني داخل الحي بحيث لا يؤثر على العلاقات والصدقات والروابط الاجتماعية، ولا يؤثر على الخدمات اليومية التي يستفيد منها

٢ - ليس هناك اتفاق بين الباحثين على تعريف محدد لظاهرة الهجرة ولكن يمكن معرفتها بأنها تغيير مكان الإقامة بشكل دائم أو شبه دائم بحيث يكون المكان الجديد بعيداً عن المكان الأصلي لدرجة تحول دون الذهاب للعمل نفسه.

أو يستهلكها الفرد أو الأسرة. ولكنه يمكن أن يكون - أيضاً - انتقال من حي إلى آخر، ومن أقصى المدينة إلى أقصاها (انظر: Clark, 1986: 28).

وقد يفكر البعض أن الانتقال قصير المسافة من مسكن إلى آخر لا يحدث تأثيراً كبيراً، ولكن تشير الدراسات إلى أن هذا الانتقال هو الذي يحدث القدر الأكبر من التغير في المناطق السكنية. فهذه التحركات مجتمعة هي التي تؤثر على الكثافات السكانية والتركيب السكاني ومورفولوجية المدينة بشكل عام، إضافة إلى أنماط رحلة العمل وخطوط تدفق الحركة المرورية. وهذا الأمر واضح جداً، فإزدياد الكثافة السكانية في مناطق معينة وانخفاضها في أخرى، وتغير التركيبي السكاني من مناطق يكثر بها - على سبيل المثال - الأطفال في سن التعليم إلى مناطق يكثر بها كبار السن كلها نتائج مرتبطة بالحراك السكاني.

(ب) وحدة الانتقال السكاني:

هناك بعض الدراسات التي تستخدم الفرد كوحدة لدراسة الانتقال السكاني، وهذا يمكن أن يكون مقبولاً في بعض الحالات خاصة عندما يكون هناك انشطار أو انقسام في الأسرة أو استقلال أحد أفراد الأسرة في مسكن مستقل. ولكن يرتبط بذلك صعوبات تتمثل في أن هناك العديد من التحركات التي تتخذها العائلة كوحدة بل إن كثيراً من التحركات داخل المدينة يشترك في صنع القرارات بشأنها كل أفراد العائلة أو معظمهم أو بعضهم. وعلاوة على ذلك، فإن هناك أفراداً ينتقلون "كتابعين" عند انتقال العائلة لا يكون لهم في الغالب أية مشاركة في صنع القرار. وعلى أية حال، فإن اعتبار الفرد كوحدة الانتقال يتبعه بعض المشكلات. فعلى سبيل المثال، إذا افترضنا أن عائلة بها سبعة أفراد انتقلت من

مسكن إلى آخر فإننا سنعتبر أن هناك سبع تحركات سكنية، بينما هناك في الواقع تحرك واحد من مسكن إلى آخر. وبالمقارنة، فإن انتقال أسرة تتكون من شخصين سيحتسب مرتين، بينما هو في الواقع انتقال واحد من مسكن إلى آخر. وبأخذ المثال الأول والثاني في الاعتبار فإن هناك تحركين سكنيين، ولكن قد اعتبرنا الأول عبارة عن سبعة والثاني الذي يمثله (انتقال من مسكن إلى آخر) بمثابة تحركين سكنيين فقط (Rossi, 1980: 47). وتجدر الإشارة إلى أن اتخاذ الفرد أو العائلة كوحدة عند دراسة الانتقال السكني قد يكون لكل منهما بعض المزايا، ولكن يرتبط به بعض الاشكاليات المتعلقة بحساب معدلات الانتقال السكني وعمليات صنع القرارات السكنية. وبالتأكيد فإن كلاً منهما لا يخلو من بعض المشكلات الإجرائية والنظرية التي يجب ان تؤخذ في الحسبان. بالإضافة إلى ذلك، فإن دراسات قليلة جداً استخدمت الوحدة السكنية (المسكن) كوحدة لدراسة الانتقال السكني مثل دراسة مور (Moore, 1970). وفي هذه الحالة يتم تسجيل البيانات عن تغير ساكن الوحدة السكنية. ومن عيوب هذا النوع أن التركيز ينصب على الوحدة السكنية بخصائصها المختلفة ودورها في الانتقال السكني، والذي ربما يأتي أو يكون على حساب خصائص متخذي القرارات (Clark, 1986). ولتفادي هذه المشكلات، لقد اتخذ مور (Moore, 1972) على سبيل المثال - في دراسته لتغييرات مقر الإقامة على المستوى الفردي (individual changes of residence) الوحدة الأساسية لصنع القرار والتي تمثلها العائلة في أغلب الأحيان، كوحدة للدراسة. ولكن عندما يقوم أحد أفراد العائلة بتركها والانفصال عنها، فإن هذا الحدث يعتبر بمثابة تكوين عائلة جديدة تتكون من شخص واحد.

وهناك كثير من الدراسات تستخدم معلومات عن خصائص رئيس الأسرة، بحيث تربط به خصائص العائلة - أيضاً - . وقد يكون هذا التعريف لوحدة الانتقال أو وحدة الدراسة مناسباً خاصة إذا كانت نسبة مشاركة الزوجات في قوة العمل منخفضة، لأنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عمل الزوجة عند دراسة صنع قرار الانتقال بعض الأمور المتعلقة بعمل الزوجة (أنظر: DaVanzo, 1977). وفي الغالب، فإن وحدة صنع القرار الأساسية هي العائلة (Moore, 1972) بحيث تؤخذ في الاعتبار خصائص رئيس الأسرة.

(ج) الأبعاد الجغرافية للانتقال السكني:

تعتبر الهجرة داخل المدينة ظاهرة جغرافية ذات أبعاد ونتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية إلى جانب أبعادها المكانية المهمة. وهذه الظاهرة ديناميكتها التي لها انعكاساتها على تباين الخصائص السكانية والبيئية للأحياء السكنية. ومن هذه الأبعاد المكانية - أيضاً - اتجاهات التحركات السكنية ومسافاتها. فقد لوحظ من خلال الدراسات الإمبريقية أن التحركات السكنية ليست عشوائية بل إن هناك نوعاً من التحيز في المسافة المقطوعة وكذلك في اتجاه التحركات (Brown and Holmes, 1971: 104) يمكن توضيحها فيما يلي:

١ - التحيز المسافي (Distance bias):

ويصف هذا المفهوم حقيقة عما إذا كانت التحركات تنتهي في أماكن قريبة أو بعيدة بالنسبة لأماكن الأصل. فمن جهة، يكون التحيز المسافي كاملاً عندما تنهي التحركات في أقرب الأماكن. ومن جهة أخرى، لا يكون هناك تحيزاً مسافياً إذا

كانت المسافة لا ترتبط باختيار مكان المقصد (Brown and Holmes, 1971: 104). وتشير الدراسات إلى أن معظم التحركات داخل المدينة هي لمسافات قصيرة جداً. فقد تكون مجرد عبور شارع ما أو على مسافة تبعد بلوكات معدودة. وهذه هي الفكرة العامة التي مفادها أن المسافة تحدد وتؤثر على الحراك السكاني داخل المدينة. ومن أقدم الإشارات لهذه الفكرة هو ما ذكره رافنستين (Ravenstein, 1885) بأن أغلبية التحركات السكانية بوجه عام هي التحركات قصيرة المسافة. ودعمت هذه الفكرة من قبل عديد من دراسات الهجرة في كل مكان تقريباً. وهذا ينطبق على الهجرات الداخلية، وكذلك على التحركات داخل المدن. وفي الواقع يعتبر التركيز على علاقة المسافة بالهجرة وتأكيداً أحد إسهامات الجغرافيين في هذا المجال (Clark, 1986: 8).

لذلك فإنه من المتوقع أن ينخفض احتمال التحرك بين أي مكانين إذا كانت المسافة بينهما بعيدة. ويمكن توضيح علاقة المسافة بالانتقال السكاني عن طريق تمثيل عينة من التحركات السكنية على خريطة ما أو عن طريق حساب نسب التحركات على مسافات متباينة.

٢ - التحيز الاتجاهي (directional bias):

ويصف هذا المفهوم اتجاه التحركات الناتجة من مكان أصل معين والمنتجهة "بأماكن وصول" واقعة في اتجاه معين بالنسبة لمكان الأصل. وتشير نتائج الدراسات إلى أن الهجرة داخل المدينة تعكس تحركاً عاماً في اتجاه يبتعد عن المركز في اتجاه مناطق معينة ذات خصائص اقتصادية واجتماعية جذابة. وقد ركزت المحاولات لتعيين "الاتجاهية" (directionality) على التحركات في اتجاه الضواحي أو

التحركات بالنسبة لمنطقة الأعمال المركزية. وهناك دلائل تشير إلى أن أغلب التحركات الفردية داخل المدينة هي في اتجاه يتعد عن مركز المدينة (Clark, 1986; Brown and Holmes, 1971). وتجدر الإشارة إلى أن التحيز الاتجاهي قد لوحظ أيضاً بالنسبة لتيارات الهجرة الداخلية (Shaw 1975).

ويمكن أن تعزى أول الإشارات للتحيز الاتجاهي إلى آدمز (Adams, 1969) الذي أشار إلى أن التحيز الاتجاهي يعتمد إلى حد كبير على إدراك العائلة وتصوراتها وخارطتها الذهنية (mental map) بالنسبة للمدينة. وقد قام براون وهولمز (Brown and Holmes, 1971) باختبار التحيز المسافي والتحيز الاتجاهي والتحيز القطاعي لمحاولة التوصل إلى تحديد لشكل التحيز الاتجاهي والتعرف على مدى وجود أنواع التحيز المكاني الأخرى. وقد توصلا إلى وجود تحيز اتجاهي في اتجاه مركز المدينة، وذلك على خلاف ما كان متوقعاً. ومن الدراسات التي أشارت إلى الاتجاهية في مجال الانتقال السكني - أيضاً - مورهد (Moorhead, 1975; cited in Shaw, 1975) وكلارك (Clark, 1972). ويستنتج مما سبق أن اتجاه التحركات أو التنقلات المتعلقة بالسكن ليست عشوائية (Clark, 1986: 35).

وتشير نماذج أخرى إلى اتجاهات الحراك السكني داخل المدينة للمهاجرين القادمين من خارج المدينة (Turner, 1968; Conway and Brown, 1980; Bahr, 1990). وتشير هذه الدراسات إلى أن المهاجرين إلى المدينة من ذوي الدخول المنخفضة يتجهون إلى وسط المدينة بحيث يكونون قريبين من أماكن عملهم. ولذلك يستأجرون سكناً في أطراف وسط المدينة. وبعد أن

يجدوا عملاً مستقراً يبدأون في النزوح إلى أطراف المدينة، ولا يمانعون في هذه المرحلة من السكن حتى في الصنادق والمساكن المصنوعة من الصفيح التي قد يقيمونها بأنفسهم (Bahr, 1990: 8).

٣ - التحيز للضواحي (suburb biased moves):

ويقصد به اتجاه التحركات نحو الضواحي. وبالرغم من أنه - على ما يبدو - جزء من التحيز الاتجاهي إلا أن كلارك (Clark, 1986: 36) اعتبر التحيز تجاه الضواحي كنوع من التحيز المكاني يمكن ملاحظته على سلوك الانتقال السكني، ويمكن رصده من خلال قياس الاتجاهات لعدد من المربعات داخل المدينة. وفي الغالب نجد أن هناك تحيزاً في اتجاه الحراك السكني بحيث يكون الاتجاه بعيداً عن قلب المدينة وفي اتجاه الضواحي في معظم المدن، إلا أنه قد يأخذ اتجاهاً معاكساً (انظر على سبيل المثال Brown and Holmes, 1971). ومن جهة أخرى، يضيف براون وهولمز (Brown and Holmes, 1971: 104) نوعاً آخر من أنواع التحيز المكاني ألا وهو التحيز القطاعي (sectoral bias). وقصد بهذا النوع من التحيز أن التحركات تنتهي على طول محور يمتد من مكان الأصل أو بالقرب منه.

ثانياً: محاولات فهم الانتقال السكني:

نظراً لعدم توفر دراسات حول هذه الظاهرة في المدينة العربية أو الخليجية والسعودية على وجه الخصوص، فسوف يتعرض هذا الجزء لمفهوم ظاهرة الانتقال السكني من خلال عرض لتجارب الآخرين وبالتحديد النموذج الغربي حتى يتسنى

في النهاية ابراز مفهوم الانتقال السكني في المدينة العربية ومدى اختلافه عن التجارب التي سنتعرض لها هنا. في الواقع، هناك العديد من الدراسات التي أجريت لغرض فهم الانتقال السكني وشرح أبعاده المتعددة. واعتمد كثير منها على المسوحات بالعينة، بينما اعتمد البعض على البيانات التي توفرها التعدادات السكانية. وتعتبر دراسة روسي (Rossi, 1955) للانتقال السكني في فيلادلفيا من أوائل هذه الدراسات التي عني معظمها بالإجابة على السؤال "لماذا تتحرك الأسر؟" وبعد ذلك، ظهرت دراسات أخرى أمثال ولبرت (Wolpert, 1965; 1966) و كلارك (Clark, 1970) وبروان ومور (Brown and Moore, 1970) ومور (Moore, 1972) وسير وآخرون (Speare et al., 1974) و كلارك وآنكا (Clark and Onaka, 1983) وغيرها. وأكد كثير من هذه الدراسات بأن أكثر التحركات داخل المدينة مرتبط بعملية التقدم في العمر أو ما يسمى بدورة الحياة، مثل روسي (Rossi, 1955)، بينما أدخل البعض الآخر مفاهيم أخرى "كمنفعة المكان" (Wolpert, 1965; Brown and Moore, 1970) و "عدم الرضا السكني" لشرح الانتقال السكني. وتعزى بداية فكرة دورة حياة الأسرة إلى جليك (Glick, 1947, cited in Rossi, 1980). ويعود الفضل في إدخال هذه الفكرة إلى أدبيات الهجرة والانتقال السكني إلى روسي (Rossi, 1955). ويقصد بدورة الحياة المراحل المتعاقبة التي يمر بها الإنسان أو الأسرة بدءاً من الميلاد وانتهاءً بالموت بالنسبة للفرد، ومن تكوين أو نشأة الأسرة وانتهاءً بانحلالها وتفككها بالنسبة للأسرة. وتكمن فائدة فكرة دورة الحياة من الناحية التحليلية في أهمية الأحداث أو الحالات التي تحدد مراحلها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

(Pressat, 1985: 123). أما فيما يتعلق بالانتقال السكني، فتتلخص فكرة دورة حياة الأسرة في أن التغيرات في العائلة ترتبط بمراحل متعددة كمرحلة ما قبل الزواج، ومرحلة ما بعد الزواج ومرحلة الإنجاب ومرحلة ترك الأبناء مسكن الأسرة ومرحلة الترميل وهكذا (Sabagh et al., 1969; cited in Gober, 1992). وينتج عن ذلك تغيرات في حجم الأسرة وفي التركيب العمري لأفرادها مما يؤدي - في الغالب - إلى تغيرات في الإحتياجات السكنية، ومن ثم الطلب على السكن (روسي, 1980, Rossi). وتكثر التحركات في المراحل الأولى من دورة حياة الأسرة بدءاً بالزواج، ثم إنجاب الأطفال وما يتبعه من حاجة إلى حيز مكاني أكبر. وتصل احتمالية الانتقال ذروتها بين أعمار ٢٠ و ٣٠ سنة، إذ يرتبط هذا العمر بالزواج وإنجاب الأطفال. وبعد ذلك تمر الأسرة بمرحلة استقرار في الوقت الذي يكون فيه معظم الأطفال في المدارس ويزاول رئيس الأسرة عملاً ثابتاً ومستقراً. ولكن قد تحدث حالات عدم استقرار نتيجة الطلاق أو وفاة أحد الزوجين مما يؤدي إلى تحرك سكني آخر. وبعد ترك الأطفال لمسكن الأسرة واستقلالهم تبدأ الحاجة إلى حيز سكني أصغر نتيجة حجم الأسرة المتناقص. فانتقال الأبناء خارج الأسرة واستقلالهم في مساكن خاصة بهم يقلل متطلبات الأسرة من السعة أو الحيز المكاني السكني المطلوب، ولذلك يحدث تحرك أو أكثر متعلق بالحاجة إلى مسكن أصغر. وأخيراً قد تندهور الصحة مما قد يتطلب الأمر في بعض الأحيان الانتقال إلى المساكن العامة (Moore, 1972: 10; Rossi, 1980; Clark, 1986; Cadwallader, 1992).

وبالرغم من أن دورة حياة الأسرة تعتبر عاملاً مهماً وراء كثير من التحركات السكنية وربما تكون العنصر الأساسي في فهم عملية الانتقال أو الحراك

السكني، إلا أنها بمفردها قد لا تكون كافية لتفسير وشرح صنع القرارات المتعلقة بالانتقال (Gober, 1992: 174). فقد لا يكون عدم الرضا السكني - دائماً - نتيجة تغيرات في دورة الحياة فقط. ومن الصعوبات المتعلقة باستخدام مفهوم دورة الحياة أنه ليس هناك اتفاق بين الباحثين على كيفية تحديد مراحلها من الناحية الإجرائية.

ومن النماذج الأخرى التي غنيت بفهم الانتقال السكني ماتم تطويره من قبل ولبرت (Worlpert, 1965; 1966) - معتمداً على أفكار روسي - لشرح عمليات صنع قرارات الحراك السكني. فقد أدخل ولبرت مفهوم "منفعة المكان" وغيره من المفاهيم المفيدة. وقام - بعد ذلك - براون ومور (Brown and moore, 1970) وبراون ولونجبريك (Brown and Longbrake, 1970) باختبار بعض المفاهيم التي اقترحتها ولبرت. وانتهت دراسة براون ومور باقتراح نموذج مفاهيمي لعمليات اتخاذ قرارات الانتقال السكني، أصبح معروفاً فيما بعد بنموذج براون ومور. ومنذ ذلك الحين، توالى الدراسات في هذا الموضوع، واقترحت نماذج نظرية وإجرائية عديدة (انظر: Cadwallader, 1992) كدراسة الحراك السكني على أساس التاريخ الشخصي (individual life history) وفي ضوء القرارات الأخرى التي يتخذها الفرد بشأن العمل والمسكن (Doorn and Rietbergen, 1990). وفي ضوء العرض المختصر، يمكن السؤال: إلى أي مدى يختلف أو يتشابه الوضع في مدينة الرياض مع هذه المفاهيم التي عرضت؟ وماهي الإعتبارات والأسباب التي تدعو إلى الانتقال السكني في مدينة الرياض؟ هذا ما ستحاول هذه الدراسة الكشف عنه فيما بعد.

ثالثاً: أسباب التحركات أو التنقلات السكنية وأنواعها:

تشير نتائج الدراسات إلى أن هناك أسباباً عديدة وراء الانتقال من مسكن إلى آخر داخل المدينة، من أهمها: الرغبة في العيش في مسكن أفضل، والزيادة في حجم الأسرة، وبناء أو شراء مسكن، وارتفاع الإيجار، والقرب من العمل أو الأقارب، وهدم المسكن أو بيعه أو طلب المالك بإخلائه، والزواج أو الطلاق وغير ذلك من الأسباب (انظر: مكي، ١٤٠٥هـ؛ Rossi, 1955; Speare et al., 1974; Sell, 1983; AlSheikh, 1981). وبناء على مقارنة بعض نتائج بعض الدراسات في هذا الموضوع، يذكر كلارك (Clark, 1986: 45) أن من بين مجموعة التحركات المتعلقة بالتغيرات التي تتعرض لها العائلة تحتل دورة الأسرة أهمية كبيرة نسبياً، وتتمثل في تكوين أسرة جديدة أو تغيير في الحالة الزوجية أو التغيرات في حجم الأسرة. وهناك تباين في أهمية دورة الحياة ودورها في شرح الانتقال السكني وتفسيرها ولكنها تمثل نسبة تتراوح ما بين ١٥٪ و ٣٠٪ من إجمالي أسباب التنقلات السكنية. ومن جهة أخرى، تمثل التحركات الإجبارية ما بين ٥ و ١٠٪ من مجموع الأسباب المذكورة. أما الأسباب المتعلقة بخصائص السكن - وهي الأهم - فيظهر أنها تحتل أكبر نسبة من بين مجموعة أسباب التنقلات داخل المدينة.

وعلى أساس أسباب أو بواعث الانتقال، يمكن تصنيف التحركات أو التنقلات السكنية داخل المدن إلى ثلاثة أنواع هي: التحركات الإجبارية، والتحركات الناتجة عن قرارات غير سكنية والتحركات الاختيارية المتعلقة بالتكيف وخلق التوازن بين الاحتياجات السكنية، وما يمكن أن يوفره مقر السكن. وتصنيف التحركات السكانية والهجرة بشكل عام حسب البواعث والخوافز ليس

جديدا في الدراسات السكانية (انظر: Peterson, 1958). أما بخصوص الانتقال السكني، فقد قام بعض الباحثين بتصنيف التحركات حسب الأسباب التي يذكرها المستجوبون (Moore, 1972; Sell, 1983; Clark, 1986; Rossi, 1955; Cadwallader, 1992)، ومنها يمكن التعرف على أنواع التحركات الثلاثة فيما يلي:

(أ) تحركات التكيف:

وتعتبر تحركات التكيف (adjustment moves) اختيارية تماماً وتتأثر بالدرجة الأولى بما يسمى "حزمة الخدمات السكنية" (bundle of housing services)، وتحدث - في الغالب - نتيجة المفاضلات بين الأماكن والمنافع المرتبطة بها. فهي ترتبط بعدم الرضا عن بعض سمات أو خصائص المسكن كالحجم أو مستواه أو الموقع أو إمكانية الوصول ومدى توفر الخدمات على مقربة منه (Cadwallader, 1992). لذلك ينظر إليها الباحثون في مجال الإسكان بأهمية خاصة. وتحظى أيضاً باهتمام كبير من قبل المهتمين بالسياسات والبرامج العامة لأن هذا النوع من التحركات يمكن أن تؤثر فيه السياسات والبرامج العامة (Clark, 1986; Rossi, 1980). وتحدث التحركات من هذا النوع نتيجة التغييرات في الاحتياجات السكنية للعائلة بسبب تدهور المسكن أو فقدانه إحدى مزاياه مما يؤدي إلى انخفاض مستوى تقويم العائلة له. كما أن إدراك العائلة للفرص السكنية المتوافرة التي قد تكون في متناول العائلة وتعتبرها أفضل من وضعها السكني الحالي، يمكن أن يكون حافزاً للتحرك (Moore, 1972: 4). كذلك فإن الرغبة في تغيير نوع حيازة المسكن تعتبر من

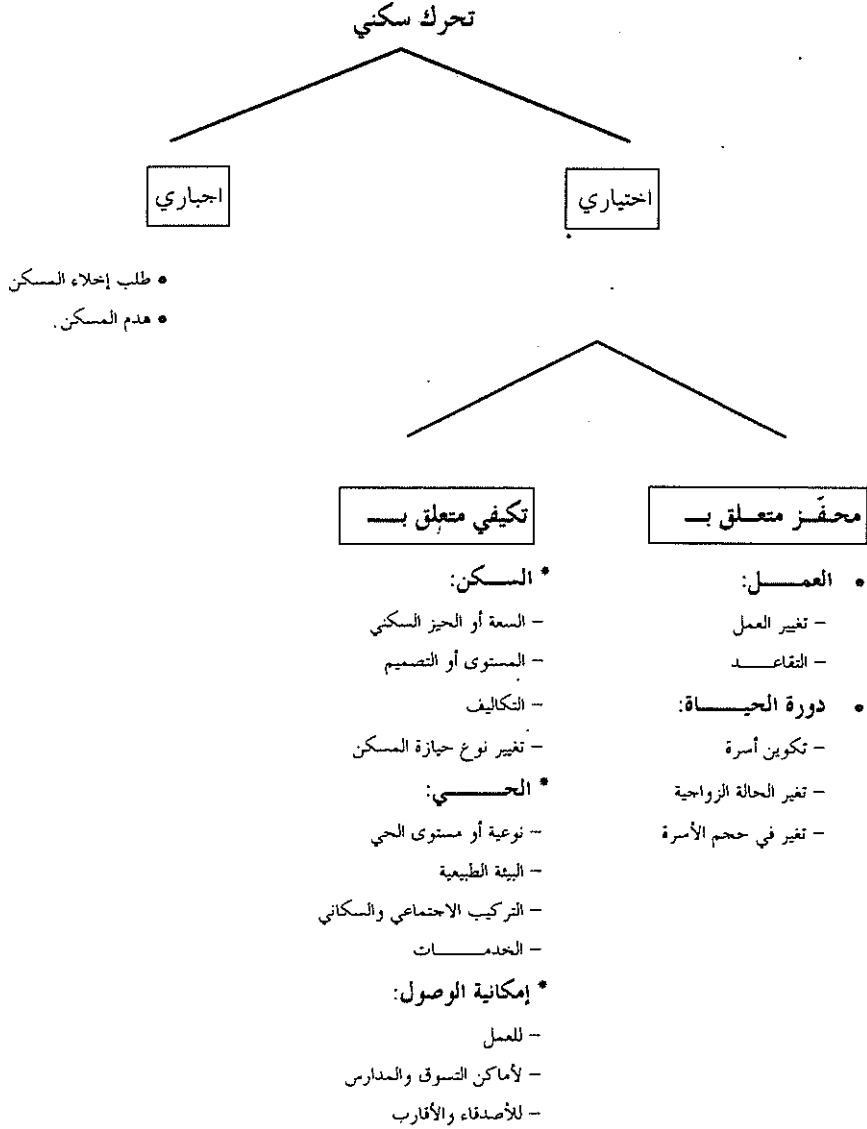
الأمر المهم في تحرك الأسرة من مسكن تستأجره إلى مسكن يمتلكه (Clark and Onaka, 1983: 49).

ولأن تحركات التكييف هي في الواقع تغيير في نوعية وكمية الاستهلاك السكني (housing consumption) ، فإنه من الطبيعي أن تصنف أسباب هذا النوع من التحركات على أساس العناصر أو المكونات الأساسية المعروفة بخدمات السكن أو الإسكان والمسماة أحياناً في أدبيات الانتقال السكني "بجزمة الخدمات السكنية"، كما سبقت الإشارة إليه (شكل رقم ٢). وتشتمل الخدمات السكنية على ما يلي:

١ - خصائص المسكن. ٢ - خصائص الحي. ٣ - إمكانية الوصول أو "الاتصالية" (accessibility)

وتشتمل خصائص المسكن الحيز المكاني أو سعة المكان - وهذا هو العامل المسيطر في قرار الانتقال - بالإضافة إلى النواحي المتعلقة "بنوعية المسكن وتصميمه" ويدخل في ذلك نوعية البناء وأسلوب التصميم والشكل العام للمسكن، وعدد الغرف بشكل عام، وغرف النوم بشكل خاص. كما يدخل ضمن خصائص المسكن - أيضاً - التكاليف السكنية، وتشمل التكلفة المباشرة وتكاليف الصيانة، والتكاليف غير المباشرة مثل تكاليف الضرائب على سبيل المثال. ويشير مور (Moore, 1972) أن تأثير التكاليف بشكل عام ربما يكون أقل من المتوقع. وتؤيد ذلك - إلى حد ما - دراسة لانسنج وآخرين (Lansing et al., 1964, cited in Moore, 1972: 6) التي تشير إلى أن أكثر من ٥٥ ٪ من الذين انتقلوا من مسكن إلى آخر أنفقوا على السكن أكثر مما أنفقوه قبل القيام بالحراك السكني.

شكل رقم (٢)
تصنيف التحركات السكنية



المصدر: بتصريف عن: Clark and Onaka (1983), p. 50

وأما بالنسبة لخصائص الحي، فهناك عديد من الوسائل والطرق لقياسها. فهناك مؤشر نوعية الحي (neighborhood quality) الذي هو عبارة عن مؤشر يختصر بعض خصائص الحي. ولكن تعتمد بعض الدراسات على تقويم كل من الباحثين والمستجوبين أثناء جمع البيانات أو إجراء المقابلات. ومن جهة أخرى، تقتصر بعض الدراسات على مستوى الدخل للدلالة على نوعية الحي ومستواه (Clark and Onaka, 1983: 50). وعلى أية حال، فإن خصائص الأحياء تشمل البيئة الطبيعية، والمظهر العام للحي، والتركيب الديموغرافي والاجتماعي - الاقتصادي، ومستوى الخدمات العامة كالمدارس وخدمات الماء والكهرباء والهاتف، بالإضافة إلى بعض الجوانب الأخرى كالمناخ والضوضاء بسبب القرب من مطار أو محطة قطار وغيرها (Clark, 1986). وفي الواقع، يلاحظ أن موقع المسكن قد تعرض للدراسة والبحث أكثر من غيره خاصة من حيث كونه في الضواحي أو قريباً من مركز المدينة أو في منطقة ريفية (Moore, 1972).

أما بالنسبة لإمكانية أوسهولة الوصول (accessibility)، فبالرغم من أنها تعتبر إحدى خصائص الحي إلا أنها قد تكون مرتبطة بالشخص أكثر منها بالحي، لأن سهولة الوصول للأصدقاء والأقارب وسهولة الوصول إلى العمل قد تختلف من شخص إلى آخر. وبينما يقلل مور (Moore, 1972) من شأن تأثير إمكانية الوصول على قرارات الانتقال السكني، تؤكد دراسة بتلر (Butler et al., 1969) (7: cited in Moore, 1972) على أهميتها في اتخاذ القرارات بشأن الانتقال السكني خاصة للذين يسكنون على مسافة تزيد على ٤٠ دقيقة من مقر العمل. وباختصار فإن من بين "الحزم السكنية" التي يمكن قياسها يأتي حجم المسكن في مقدمة العوامل المهمة في قرارات الانتقال السكني (Rossi, 1980).

(ب) تحركات التحولات الناتجة (أو المحفزة):

يقصد بالتحركات الناتجة (derivative moves) أو المستحدثة أو المحفزة (induced) أن التحرك أو الانتقال ناشئ عن حدث أو تغير أو قرار تتخذه الأسرة ليس له علاقة مباشرة بالنواحي السكنية (شكل رقم ٢). فقد تحدث هذه التحركات نتيجة تكوين عائلة أو تفككها أو من خلال الزواج أو الطلاق أو التقاعد أو موت أحد الزوجين أو دخول أحدهما السجن أو الدخول في الخدمة العسكرية أو البحث عن عمل أو وظيفة في مكان بعيد أو دخول المساكن العامة لرعاية كبار السن أو أي أحداث أخرى تحدث تغييرات جذرية للأشخاص الذين يمثلون أعمدة العائلة. وبعبارة أخرى، فإن هذا النوع من التحركات مرتبط بتحولات تعيشها الأسرة وناتجة من قرارات ليست سكنية (derivative moves). ويتضح من ذلك أن البواعث وراء هذا النوع من التحركات ليست واضحة كوضوح التحركات الإجبارية، وذلك لأنه قد يدخل في الاعتبار ضرورة التحرك السكني عند اتخاذ القرار المتعلق بالطلاق على سبيل المثال. كذلك، فإنه قد يؤخذ في الاعتبار أمر الانتقال السكني عن اتخاذ القرار المتعلق بالبحث عن عمل في مكان بعيد أو قبول عمل من النوع الذي يتطلب الانتقال السكني. لذلك لا يستبعد أن يؤثر عدم توافر الإسكان على القرارات المتعلقة بالزواج والطلاق (Rossi, 1980). ومن هنا يتضح أن التحركات المحفزة تعكس تغيرات جوهرية وحديثة في الاحتياجات السكنية، بينما تعكس تحركات التكيف احتياجات سكنية لم تلبى وتشعر بها الأسرة لمدة طويلة (Clark, 1986). ويقدر سل (Sell, 1983: 299) بأن هناك ٢٥٪ من التحركات التي تكون نتيجة الضغوط المتعلقة - في أغلب الأحيان - بديناميكيات الأسرة.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك تغييرات في وضع العائلة تشبه إلى حد كبير الظروف المصاحبة للتحركات الإجبارية والتحركات المحفزة في كونها تضطر العائلة للتفكير في الانتقال. وتمثل هذه التغييرات - على سبيل المثال - في الانخفاض الحاد في دخل العائلة أو الزيادة الكبيرة في الطلب على دخل الأسرة بسبب تعرض أحد أفراد الأسرة لمرض عضال مما يضطر الأسرة إلى خفض مستوى إنفاقها على النواحي السكنية ومن ثم الانتقال إلى مسكن آخر (Rossi, 1980: 34).

ومن الطبيعي أن تصنف التحركات المحفزة (induced moves) - كما تسمى أحياناً - تبعاً لصفات وخصائص الأسرة أو العائلة التي تتعرض للتغيير، لأنه يفترض أن تكون هذه التحركات نتيجة التغير في وضع أو حالة العائلة. ومن بين الخصائص الاقتصادية، تؤدي التغييرات في الحالة العملية أو في مقر العمل إلى انتقال العائلة. وتفترض - أيضاً - أن تؤدي التغييرات الكبيرة في الدخل - كما ذكر آنفاً - إلى الانتقال السكني على الرغم أن معظم التغييرات في الدخل ربما تعود إلى تغييرات في العمل. ومن بين التغييرات الديموغرافية، يعتبر تكوين أسرة جديدة أو تغير في الحالة الزوجية أو تغير في حجم الأسرة من بين العوامل التي يشار إليها بكثرة. وتصنف التحركات المؤقتة ضمن التحركات المحفزة كاختيار الأسرة المهاجرة حديثاً إلى المدينة مسكناً بشكل مؤقت، لأنها تتوقع أن تنتقل إلى مقر إقامة دائم في المستقبل القريب.

(ج) التحركات الإجبارية :

يجب ألا ننسى أنه ليس كل التحركات السكنية اختيارية. فقد يكون الانتقال السكني ضرورة تملئها ظروف خارجة عن إرادة العائلة، بحيث لا يكون أمام العائلة خيار سوى الانتقال. فعلى سبيل المثال، تنتقل الأسرة بسبب حريق

يلتهم المسكن الذي تعيش فيه أو بسبب تدمره نتيجة بعض الكوارث الطبيعية كالأعاصير والأمطار والسيول أو الزلازل وغيرها. كما تحدث أحياناً عملية ترحيل بعض العائلات من مساكنها نتيجة مؤثرات عامة كتنفيذ بعض المشروعات المتعلقة بتجديد المناطق الحضرية (urban renewal) أو شق الطرقات أو أسباب خاصة كإصرار صاحب المسكن على إخلائه إذا كان المسكن مستأجراً، أو بعض التحركات المتعلقة بالعمل كانتقال مقر العمل أو التحركات المتعلقة بالخدمة العسكرية. وجميع هذه المؤثرات قد تؤدي إلى انتقال عائلة من مسكنها حتى ولو كانت راضية عنه تماماً (Clark and Onaka, 1983; Clark, 1986; Rossi, 1980).

كما سبق يتضح أن التحركات من هذا النوع تتأثر في الغالب بإجبار العائلة بإخلاء المسكن إما لأسباب تتعلق بهدم المسكن أو لاستخدامه لأغراض أخرى. ولا يدخل ضمن هذه التحركات تلك المتأثرة برفع قيمة الإيجار لأن الساكن في هذه الحالة مخير إلى حد ما بدفع الإيجار الجديد أو إخلاء المسكن. وبالرغم من سهولة تحديد التحركات الاجبارية في معظم الأحوال إلا أنه قد يكون من الصعوبة التمييز بينها وبين التحركات الاختيارية في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، يضطر الانسان إلى الانتقال السكني عندما يصاب بإعاقة طبيعية. وهذه - بلاشك - خارجة عن إرادته.

وقد قام بعض الباحثين بالتمييز بين تحركات التكيف والتحركات الناجمة عن تحولات أو وقوع حدث معين. فعلى سبيل المثال، قام بتلر وآخرون (Butler et al., 1969; cited in Clark, 1986). بفصل قرار التكيف السكني المتعلق بأحد الجوانب السكنية من القرارات المتعلقة بتكوين أسرة أو

بالزواج أو بتغيير العمل. وتعتبر قرارات التكيف السكني هي قرارات يمكن العدول عنها بعكس القرارات المتعلقة ببعض التحولات التي تمر بها العائلة. بعبارة أخرى، فإن المحاولة للحصول على حيز أكبر أو لتغيير نوع الحيازة أو لتغيير الحي - التي هي نوع من التكيف السكني - يتم تقويمها في ضوء العرض المتعلق بالإسكان (أي جانب العرض بالنسبة للوحدات السكنية سواء بالنسبة للإيجار أو البيع). لذلك فإن قرار الانتقال من مسكن معين يمكن العدول عنه بسهولة خاصة عندما لا يتمخض عن عملية البحث بديل مغر. أما في حالة القرارات التي تحدث تغييرات في ظروف أو وضع العائلة، فإن الانتقال السكني هو عبارة عن نتيجة وليس سبباً، لأن اتخاذ مثل هذه القرارات تعتمد على اعتبارات ليست سكنية على الرغم من أن هذه القرارات قد تتأثر إلى حد ما بوضع سوق العقار أو الإسكان وحالته السائدة. وتعتبر دراسة كلارك وآنكا (Clark and Onaka, 1983) من المحاولات الجادة لوضع تصنيف لأسباب التحركات السكنية التي من خلالها يمكن تقويم الأهمية النسبية لدورة الحياة والتكيف السكني، وذلك بالاعتماد على نتائج المسوحات التي نشرت نتائجها في بعض الدراسات السابقة. وبالمثل، فإن سل (Sell, 1983) و قوودمان (Goodman, 1978) حددا أنواعاً من الانتقال السكني التي نتجت عن قرارات تؤثر على حالة العائلة أو وضعها كتكوين أسرة أو حلها، وتفككها نتيجة الطلاق (انظر أيضاً: Cadwallader, 1992).

ولكن لا يمكن في كل الأحوال التمييز بدقة بين التحركات المتعلقة بالتكيف والتحركات المرتبطة بالتغيرات التي تعيشها العائلة أو الأحداث التي تمر بها. ويكون تأثير هذه الأحداث أو التغيرات قوياً على القرارات المتعلقة بالتحركات السكنية في حالة تكوين أسرة جديدة أو عندما تنحل أسرة معينة.

وتؤدي التغيرات في مقر العمل التي ينتج عنها أن تتعدى أو تزيد مسافات رحلة العمل عن المسافات المعتادة والممكنة - في الغالب - إلى الانتقال السكني. ومن جهة أخرى، هناك بعض التغيرات في أوضاع أو حالة الأسرة التي لا تجعل الانتقال السكني ضرورة، ولكنها قد تغير الإحتياجات السكنية للأسرة. فمثلاً عندما يحدث تغير محلي في مقر العمل تكون مسافة رحلة العمل ليست حاسمة فيما يتعلق بالانتقال السكني. كما أن حدوث تغيير في حجم الأسرة أو تغيير بسيط أو متوسط في دخل العائلة قد لا تكون باعثاً كافياً لحدوث الانتقال السكني مباشرة (Clark, 1986).

الإجراءات المنهجية

مصادر البيانات:

تعتمد هذه الدراسة على المسح السكاني والسكني الذي قامت بإجرائه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لعينة من الوحدات السكنية في أحياء مدينة الرياض. وقد اشتمل هذا المسح على ٥٠٥٨ وحدة سكنية (أو أسرة)، حيث تمثل حوالي ١ ٪ من مجموع الوحدات السكنية (انظر: Ar-Riyadh Development Authority, 1987 للتعرف على تفاصيل اختيار هذه العينة).

ويوفر هذا المسح معلومات عن الخصائص السكنية، كنوع المسكن، ونوع الحياةزة (ملكية المسكن)، وعدد الغرف وقيمة الإيجار، بالإضافة إلى معلومات عن الخصائص الأسرية والشخصية للأفراد الذين شملهم هذا المسح العيني. أما بالنسبة لبيانات الانتقال السكاني والهجرة فلم تشمل العائلات غير السعودية. كما أنها لا تتوافر إلا عن رئيس الأسرة (أو العائلة) فقط، أي أنه لم يتم استجواب أفراد الأسرة الآخرين فيما يتعلق بالانتقال السكاني. ونظراً لذلك ولما تم ذكره بخصوص وحدة الانتقال، فإن العائلة ممثلة في رئيسها تعتبر وحدة الانتقال المستخدمة في هذه الدراسة. وسيتم ربط خصائص الأسرة كحجمها، ومتوسط دخلها، ونوع سكنها، وخصائص رئيس الأسرة، كعمره ومستوى تعليمه، ومكان ميلاده (داخل أم خارج مدينة الرياض) بوحدة الانتقال. وتبغى الإشارة إلى أنه تم استبعاد بعض الأسر (أو الحالات) التي تقطن بعض القرى والمناطق المجاورة لمدينة الرياض كالدرعية وعرة والحائر، وبالأخص عند الحديث عن اتجاهات الانتقال السكاني وذلك لأنها تعتبر مراكز سكانية منفصلة إلى حد ما ويغلب عليها الطابع الريفي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا المسح - كغيره من المسوحات وبيانات التعداد - لا يحتوي على معلومات عن خصائص كل من الحي أو المسكن أو العائلة قبل الانتقال، كما لا تحتوي البيانات على مدة الإقامة في المسكن السابق، ولكن يشتمل على هذه الخصائص في وقت إجراء المسح (أي بعد الانتقال السكني بالنسبة للعائلات التي قامت بتحركات سكنية). ولذلك لم يشتمل - على سبيل المثال - على أي شيء يذكر عن خصائص المسكن السابق أو عن خصائص الأسرة وعدد أفرادها قبل الانتقال أو التغيرات التي مرت بها، مما لا يتيح المجال لدراسة العوامل المؤثرة في الانتقال السكني بالشكل الملائم والمطلوب. وبالرغم من ذلك، فإن دراسة هذه الخصائص والسمات - التي توفرها بيانات المسح - يمكن أن تعطى فكرة جيدة ومفيدة عن الدوافع من جهة وعن انتقائية الحراك السكني من جهة أخرى، بالإضافة إلى بعض الأبعاد الأخرى المهمة. وكتيجة لذلك، فإن هذه الدراسة ستعنى بالخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للأسر التي قامت بتغيير مساكنها، بدلاً من التركيز على العوامل المؤثرة في الانتقال السكني مع الإشارة إلى التباين في معدلات الحراك حسب هذه الخصائص.

طرق القياس:

أولاً: فترات الانتقال السكني:

ستتم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها المسح عن مدة الإقامة في المسكن الحالي لتصنيف التحركات السكنية زمنياً حسب فترات الانتقال، مما له فائدة كبيرة في دراسة خصائص التحركات السكنية - كما ستحدث عن ذلك فيما بعد. ويمكن تبرير هذا الإجراء بأن الأغلبية العظمى من رؤساء العائلات قد

قاموا بتغيير مساكنهم خلال المدة التي عاشوها في مدينة الرياض، والتي قد تمتد إلى أكثر من خمسين سنة. وهذا أمر طبيعي إذ أنه من المتوقع أن تتعرض كل عائلة خلال مدة معينة من الزمن إلى بعض التغيرات، خاصة وأن مدينة الرياض مرت بتغيرات كبيرة وتحسن في مستوى الإسكان خلال السنوات السابقة. إذن نظراً للتغيرات السريعة التي تمر بها مدينة الرياض، والتغيرات الكبيرة التي لا بد أن تتعرض لها كل عائلة خلال مدة طويلة من الزمن، فإنه من الأفضل أن تتم دراسة خصائص التحركات خلال فترات زمنية معينة، ليتمكن - على الأقل - تمييز التحركات الحديثة، وبالتالي معرفة خصائص التحركات التي تشهدها المدينة. ويعتبر هذا الإجراء المتمثل في دراسة التحركات السكنية خلال فترات معينة كأن تكون خلال سنة أو سنتين أو خمس سنوات من الإجراءات الشائعة في هذا المجال (Long, 1992). وباختصار، فإنه من خلال مدة الإقامة بالمسكن الحالي - كما سبق ذكره آنفاً - يمكن استنتاج الفترة التي تمت بها التحركات، وبالتالي تحديد التحركات الحديثة، أي التي تمت خلال سنة أو خمس سنوات. وعندئذ يكون بالاستطاعة التعرف على خصائص المنقلين من مسكن إلى آخر ودراسة بعض العلاقات والتغيرات في اتجاهات التحركات وأسبابها. وعلى أية حال، فقد تم تقسيم التحركات إلى أربع فترات هي :

- ١ - التحركات خلال السنة السابقة لإجراء المسح في ١٩٨٦م.
- ٢ - التحركات خلال الفترة من سنة واحدة إلى خمس سنوات سابقة للمسح.
- ٣ - التحركات خلال الفترة من خمس سنوات التي عشر سنوات سابقة للمسح.
- ٤ - التحركات منذ أكثر من عشر سنوات سابقة لتاريخ إجراء المسح.

وتجدر الإشارة - في هذا الخصوص - إلى أنه لا يمكن فحص العلاقة بين مدة الإقامة والانتقال السكني من واقع البيانات المتوافرة لهذه الدراسة، لأن الأمر يتطلب معرفة مدة الإقامة في المكان السابق بالنسبة للذين قاموا بتحركات سكنية. كما ينبغي التنبيه إلى أن التحركات خلال الفترات - فيما عدا التحركات خلال السنة السابقة للمسح - لا تمثل أعداد التحركات بدقة، لأنها تعتمد على المعلومات المتوافرة عن آخر تحرك قام به رئيس الأسرة. ومن المحتمل جداً، أن يكون بعض الذين قاموا بتحرك خلال الفترة الأولى، قد قاموا - أيضاً - بتحركات أخرى خلال الفترات السابقة. لهذا فإن التحركات خلال الفترات الثانية والثالثة والرابعة تمثل رؤساء الأسر الذين لم يقوموا بتحركات لاحقة. ونظراً لأنه يمكن النظر إلى بعض هذه الخصائص كعوامل مؤثرة في الانتقال السكني في ضوء ما يسمى "بانتقائية الهجرة"، فإنه سيتم حساب معدل الحراك السكني خلال السنة السابقة للمسح لمعرفة التباين بين الفئات والمجموعات المختلفة. ويحسب هذا المعدل بالصيغة التالية:

عدد رؤساء العائلات الذين قاموا بتغير مساكنهم خلال السنة السابقة
للمسح في فئة أو مجموعة معينة

معدل الحراك السكني = -----

إجمالي عدد رؤساء العائلات في الفئة أو المجموعة نفسها

كما سيتم التعرف على الخصائص التي تميز المنتقلين خلال السنة السابقة للمسح عن غيرهم من خلال استخدام طرق التحليل التمايزي (discriminant analysis).

ثانياً: لدراسة اتجاهات الحراك، ينبغي تحديد أماكن الأصل وأماكن الوصول، وبالتالي يمكن التعرف على الاتجاهات باستخدام الخرائط وبعض الأساليب والمقاييس كالنسب المئوية أو حصة الموقع (location quotient) أو بعض الأساليب المعقدة الأخرى. ولقد واجه الباحث بعض الصعوبات عند محاولة تحديد أماكن الأصل التي بدأت منها التحركات السكنية في مدينة الرياض. فيبدو أنه عند جمع البيانات قد تم استخدام وحدات مكانية لتحديد أماكن الأصل تختلف عن تلك المستخدمة لتحديد أماكن الوصول أو مقر الإقامة الحالي. فقد تم تحديد أماكن الأصل باستخدام وحدات مكانية تختلف عن الأحياء ولا ترتبط بها، ويطلق عليها "مناطق الحركة المرورية" (traffic zones). وتمثل الصعوبات في أن بعض هذه المناطق قد تغطي أجزاء من حين متجاورين مما يجعل تحديد الحي الذي انتقلت منه الأسرة في منتهى الصعوبة. وبالرغم من هذه الصعوبات، فقد تم تحديد معظم أماكن الأصل للعائلات التي قامت بتحركات سكنية ماعدا بعض الحالات التي لم يكن لها حل سوى ضم الحيين المتجاورين واعتبارهما "مكان الأصل" مثل هذه الحالات. وعلاوة على ذلك، فقد تم - أيضاً - استخدام مسميات لبعض الأحياء عند تنفيذ المسح تختلف عما هو مستخدم من قبل أمانة مدينة الرياض أو ما هو مثبت في الخرائط المتوافرة للمدينة.

وفي ضوء هذه الصعوبات ونظراً لتباين الأحياء في مساحاتها وكثافتها السكانية ومستوياتها الاقتصادية والاجتماعية، فقد قسمت مدينة الرياض إلى نطاقين (داخلي وخارجي)، تبعاً لما ورد في دراسة السعيد (١٩٨٩م). وبعد ذلك، تم تصنيف الأحياء - حسب موقعها - في أحد النطاقين. ويختلف كل واحد من النطاقين عن الآخر في نوع المساكن ومساحاتها، وكذلك كثافات السكان

ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية. فالنطاق الداخلي يشمل الجزء القديم الذي يتميز بالمساكن الصغيرة المتلاصقة والكثافات السكانية العالية. ويشتمل على أحياء كثيرة كحي الديرة ومنفوحة وعتيقة والبطحاء ومعكال والشميسي وغيرها (شكل رقم ٣)، في حين يتميز النطاق الخارجي بالمساكن الفسيحة ذات الفناء الخارجي (القلل)، وتسود به الكثافات السكانية المنخفضة نسبياً، وتزداد الشوارع به اتساعاً كبيراً مقارنة بالنطاق الداخلي. ويشمل هذا النطاق الأحياء الجديدة كأحياء العليا والسليمانية والرائد والسويدي والشفاء والعزيزية والنسيم والروضة والربوة وحي الملك فهد وغيرها .

ثالثاً: للتعرف على أنواع التحركات السكنية المختلفة وخصائصها - الذي يعتبر أحد أهداف هذه الدراسة - فقد تم تصنيفها حسب أسباب الانتقال السكني التي أدلى بها رؤساء الأسر إلى ثلاثة أنواع - سبق الحديث عنها ضمن أدبيات الدراسة - وهي :

١ - تحركات التكيف السكني (الاختيارية).

٢ - التحركات المحفزة أو الناتجة - في الغالب - عن قرارات غير سكنية كالزيادة في حجم العائلة أو الأحداث الأخرى المتعلقة بدورة الحياة كالزواج والطلاق والتقاعد.

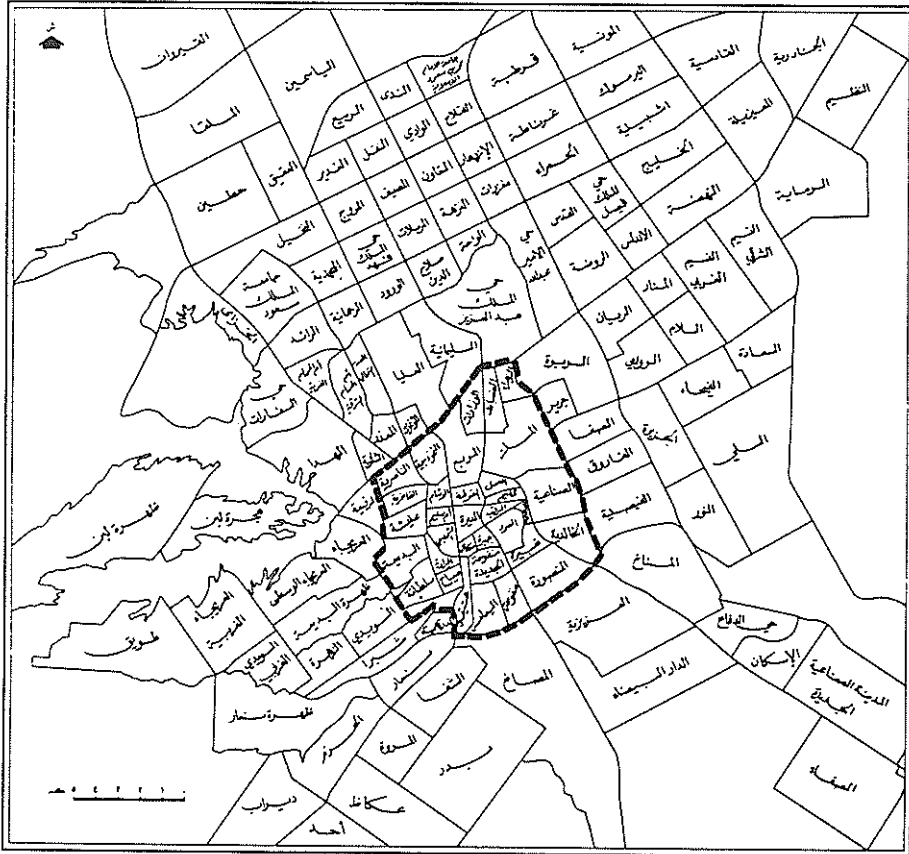
٣ - التحركات الإجبارية.

وللتعرف على مدى دقة وصلاحيّة هذا التصنيف والمتغيرات التي تسهم في التمييز بين هذه الأنواع - إن وجدت - فقد تم استخدام طريقة التحليل التمايزي

(discriminant analysis)

أحياء مدينة الرياض حسب النطاقين الداخلي والخارجي

شكل رقم (٣)



ملاحظة: تم رسم حدود النطاق الداخلي على أساس دراسة السعيد (١٩٤٠م، ص ٢٣).

رابعاً: يشتمل التحليل في هذه الدراسة على العديد من المتغيرات المتمثلة في خصائص الأسر ورؤسائها من النواحي الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسكنية. ويحتوي الجدول رقم (٢) على هذه المتغيرات وتعريفاتها الإجرائية.

طرق وأساليب التحليل:

تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية مثل مربع كاي والتحليل التمايزي. ففي حين تم استخدام مربع كاي لمعرفة الفروق بين الفئات والمجموعات، فقد تم الاستفادة من طريقة التحليل التمايزي لتحديد المتغيرات التي تميز بين المجموعات والتعرف على مدى قدرتها في التمييز بين هذه المجموعات. وبالنسبة لطريقة التحليل التمايزي، فإن دالة التمايز (discriminant function) تأخذ الصيغة التالية:

$$D = b_1 x_1 + b_2 x_2 + \dots + b_k x_k$$

حيث إن D تمثل قيمة التمايز أو الدرجة المميزة (discriminant score) بينما ترمز b إلى معاملات الأوزان التي تحدد اسهام كل متغير إلى دالة التمييز، وتشبهه من حيث المفهوم معاملات الانحدار (beta) في طريقة تحليل الانحدار المعروفة. ومن جهة أخرى، تمثل S المتغيرات المستقلة (أو المميزة)، و K مجموع عدد المتغيرات. ويمكن تحديد مدى قدرة الدالة المميزة في التمييز بين المجموعات من خلال ما يسمى بـ "قيمة ايجن" (eigen value) والارتباط القانوني (canonical correlation). كما أن هناك طرقاً أخرى كفحص التكرار النسبي

جدول رقم (٢)
المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

المتغير	التعريف الإجرائي أو طريقة القياس
عمر رئيس الأسرة	بالسنوات، وقد يتم تصنيفه إلى فئات عمرية حسبما تقتضيه الحاجة.
نوع رئيس الأسرة	١ = ذكر ٢ = أنثى
الحالة الزوجية	١ = متزوج ٢ = غير متزوج
التعليم	١ = أقل من الابتدائية ٢ - من الابتدائية إلى الثانوية ٣ - جامعة فما فوق.
الدخل	متوسط الدخل الشهري للأسرة، ولاستخدامه في الجداول المتقاطعة فقد تم تصنيفه إلى الفئات التالية: ١ = أقل من ٣٠٠٠ ريال ٢ = ٣٠٠٠ - ٥٩٩٩ ٣ = ٦٠٠٠ - ٩٩٩٩ ٤ = ١٠٠٠٠ فأكثر
حالة الهجرة	١ = رئيس الأسرة عاش منذ صغره في مدينة الرياض. ٢ = رئيس الأسرة مهاجر إلى مدينة الرياض من مناطق أخرى (أي عاش صباه في مكان آخر غير مدينة الرياض).
حجم الأسرة	عدد أفراد العائلة، ويتم تصنيفها - أحياناً - إلى فئات هي: ١ = أقل من ٦ أفراد ٢ = ٦ - ٨ ٣ = أكثر من ٨ أفراد
درجة التراحم	يتم حسابها بالصيغة التالي: عدد أفراد الأسرة ----- عدد الغرف في المسكن
نوع المسكن	١ = صندقة أو مسكن من الطين ٢ = مسكن شعبي مسلح ٣ = فيلا ٤ = شقة أو غيرها.
مدة الإقامة بالمسكن الحالي	بالسنوات
نوع حيازة المسكن	١ = مـلـك ٢ = مستأجر ٣ = مؤجر من قبل العمل أو غيره.
نوع الأسرة	١ = أسرة مكونة من شخص أو مجموعة أشخاص لا تربطهم قرابة. ٢ = أسرة نسوية. ٣ = أسرة مختدة.
النطاق	١ = داخلي ٢ = خارجي

لقيم درجات التمييز (discriminant scores) وقراءة جدول دقة التصنيف الذي توفره طريقة التحليل التمييزي^٣ (Klecka, 1980).

وقد استخدمت طريقة التحليل التمييزي في هذه الدراسة لتحقيق غرضين. الغرض الأول يتمثل في معرفة مدى دقة وصلاحيّة تصنيف التحركات السكنية إلى أنواع ثلاثة والخصائص التي تسهم في التمييز بينها، أما الثاني فيهدف إلى التعرف على مدى إمكانية التمييز بين المنتقلين وغير المنتقلين، وبالتالي تحديد بعض الخصائص الرئيسية للمنتقلين. وفي الحالة الأولى، يتمثل المتغير التابع في أنواع التحركات (١ = تحركات محفزة، ٢ = تحركات تكيفية، ٣ = تحركات إجبارية). أما في الحالة الثانية، فيتمثل المتغير التابع في "حالة الانتقال السكني" خلال السنة السابقة للاستجواب (١ = منتقل، أي قام بتغيير مسكنه خلال السنة السابقة، ٢ = غير منتقل، أي لم يقيم بتغيير المسكن خلال السنة السابقة للمسح). وقد تم استخدام عدد من المتغيرات التي هي في معظمها عبارة عن خصائص شخصية وأسرية وسكنية، بعضها يمثل النواحي السكنية، بينما يمثل البعض الآخر الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لرئيس الأسرة. وبالإمكان من خلال هذه الطريقة التعرف على مدى القدرة التفسيرية لكل من المتغيرات المميزة في التمييز بين المجموعات. وبالرغم من أنه يفضل أن تكون المتغيرات مقاسة على المستوى الفترّي أو الفتوي (interval) أو على المستوى النسبي (ratio) ، فإن هناك متغيرات اسمية تم تصنيفها على هيئة متغيرات صامتة (dummy variables) أسوة ببعض الباحثين مثل جوبا وآخرين (Gober et al., 1991) .

٣ - انظر أيضاً بعض التطبيقات باللغة العربية مثل: آل الشيخ (١٩٨١م)، الخليفة (١٤١١هـ).

وجدير بالملاحظة، أنه لا يمكن اعتبار التحليل التمايزي - في هذه الدراسة - محاولة لمعرفة العوامل المؤثرة في الانتقال السكني على سبيل المثال لأن هناك متغيرات لا ينطبق عليها شرط أو افتراض "التأثير والتأثر" والمتمثل في الأسبقية الزمنية. فلا يمكن لحدث لاحق أن يؤثر في حدث سبقه في الحدوث. وبالرغم من ذلك، فإن هناك بعض المتغيرات التي يمكن أن تعطي مدلولاً ينسجم مع فكرة العوامل المؤثرة مثل العمر والحالة الزوجية والدخل إلى حدما. ولكن هناك بعض السمات والخصائص التي تعتبر نتيجة للانتقال السكني. فعلى سبيل المثال، درجة التزاحم في المسكن الحالي ونوعه وعدد غرفه، كلها خصائص سكنية تتأثر بالتحرك السكني. وعلى العكس من ذلك، تعتبر خصائص المسكن السابق - إذا توافرت بيانات عنها - مؤثرة في الانتقال السكني. لهذه الأسباب، فإن استخدام أساليب أخرى كطريقة تحليل اللوجت (logit analysis) أو تحليل الانحدار اللوجستي (logistic regression) - كما يسمى أحيانا - لا يعتبر بديلاً مناسباً لطريقة التحليل التمايزي. فطريقة تحليل اللوجت تعتمد على افتراض تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما هو الحال في صنع قرارات سكنية أو استهلاكية أو اجتماعية. فهو يرتبط في صياغته الرياضية المفاهيمية بنظرية المنفعة العشوائية (random utility theory)، ولكن قد يستخدم في أغراض أخرى.

التحليل والتائج

يبدو أن الانتقال السكني سمة من سمات سكان مدينة الرياض السعوديين، وذلك يعود إلى توسعها السريع، واستقطابها لأعداد كبيرة من المهاجرين سواء من الداخل أو من الخارج مما أحدث تغيراً مستمراً في مناطقها السكنية من حيث الخصائص السكانية والاقتصادية والاجتماعية. فقد بلغت نسبة رؤساء الأسر (أو العائلات) التي قامت بتغيير مساكنها حوالي ٩٣٪ من إجمالي رؤساء العائلات التي شملهم المسح. وبالمقارنة بنتائج بعض الدراسات التي أجريت في المملكة، نلاحظ أنه وجد في المدينة المنورة أن حوالي ٧٧٪ من مجموع الأسر (أو العوائل) - التي شملتها العينة التي أجريت في عام ١٤٠٤هـ - قد غيرت مساكنها (مكي، ١٤٠٥هـ). كما وجد في مدينة الرياض في عام ١٩٧٤م أن نسبة الذين قاموا بتغيير مساكنهم تصل إلى حوالي ٦٩٪ من العائلات التي شملها المسح الذي تم إجراؤه في العام نفسه (AlSheikh, 1981). ويمكن تعليل الارتفاع في نسبة الذين قد قاموا بتغيير مساكنهم في مدينة الرياض حسب نتائج هذه الدراسة إلى التوسع الحضري الكبير الذي شهدته مدينة الرياض خلال العقد الماضي على وجه الخصوص، مما أدى إلى ازدياد تحركات السكان نحو المناطق السكنية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يفسر هذا الوضع - ولو جزئياً - باستقرار معدلات الهجرة الداخلية إلى مدينة الرياض خلال منتصف عقد الثمانينات الميلادية. وعلاوة على ذلك، فإن بيانات الانتقال السكني المتوافرة هذه الدراسة لم تشتمل على غير السعوديين - كما سبقت الإشارة إليه - وهذا سبب رئيسي آخر.

وعلى أية حال، لقد كانت نتيجة ذلك أن أصبح متوسط مدة الإقامة في المسكن ١٢,٤ سنة لكل رؤساء الأسر الذين شملهم المسح، بينما بلغ أربع سنوات للذين قد قاموا بتغيير مساكنهم خلال المدة التي عاشوها في مدينة الرياض، وحوالي خمس سنوات للذين لم يقوموا بتغيير مساكنهم.

اتجاهات الانتقال السكني

ولإبراز وتحليل اتجاهات الحراك السكني، فقد تم استخدام النسب المئوية حسب اتجاهات الانتقال السكني بالنسبة للنطاقين اللذين سبق تحديدهما. وعلى هذا الأساس، يمكن التعرف على اتجاه الانتقال السكني بالنسبة لمركز المدينة أو النطاق الداخلي. وبالتالي، يمكن - أيضاً - التعرف بطريقة غير مباشرة عما إذا كانت معظم التحركات تتم داخل الأحياء أم بين الأحياء. وبناء على هذا التقسيم، يوضح الجدول رقم (٣) بأن هناك علاقة بين أماكن الأصل وأماكن الوصول. بشكل عام، يبدو أن معظم التحركات (٥٩ ٪) اتجهت صوب النطاق الخارجي وانتهت به، بصرف النظر عن مصدرها. فمن بين التحركات التي كان مصدرها النطاق الداخلي، انتهى حوالي ٥٢ ٪ منها في النطاق الخارجي. وبصيغة أخرى، فإن حوالي ٦٣ ٪ من التحركات التي انتهت في النطاق الخارجي، بدأت في النطاق الداخلي. كما أن أكثر من ٧٥ ٪ من مجموع التحركات التي نشأت في النطاق الخارجي، انتهت به. ومن مجموع التحركات التي بدأت من النطاق الداخلي، هناك ٤٨ ٪ انتهت في النطاق الداخلي نفسه. وهذا يبرز التوسع الكبير الذي تشهده مدينة الرياض في شمالها وشرقها وجنوبها الغربي.

جدول رقم (٣)

اتجاهات الانتقال السكني حسب أماكن الأصل والوصول في النطاقين
(الداخلي والخارجي) مناطق الوصول حسب النطاق

المجموع	مناطق الأصل حسب النطاق		مناطق الأصل حسب النطاق
	الخارجي	الداخلي	
(١٦٤٣) ١٠٠٪	٥١,٣ (٦٢,٦)	٤٨,٧ (٨٤,٨)	الداخلي
(٦٤٦) ١٠٠٪	٧٧,٩ (٣٧,٤)	٢٢,١ (١٥,٢)	الخارجي
٢٢٨٩	(١٠٠٪)	(١٠٠٪)	المجموع

مربع كاي = ١٣٤,٩٧ درجات الحرية = ١ مستوى الدلالة = ٠,٠٠٠٠

وتتمثل مناطق الأصل الرئيسية في الأحياء الموضحة في الجدول رقم (٤) .
ويأتي كل من العود والصاحية والعنوز ومنفوحة واليمامة والجرادية والشميسي والمربع في مقدمة هذه الأحياء، إذ يسهم كل منها بنسبة كبيرة نسبياً من إجمالي التحركات في مدينة الرياض. وتعتبر الأحياء - المذكورة في الجدول السابق - لوحدها - مصدراً لأكثر من ٦٥ ٪ من مجموع التحركات التي تم تسجيلها من قبل المسح. ويلاحظ أن كل هذه الأحياء - ما عدا حي النسيم الشرقي - تقع داخل النطاق الداخلي. وهذا يؤكد ما سبق ذكره بشأن اتجاه التحركات السكنية بشكل عام.

ومما سبق يظهر أن الاتجاه العام للتحركات السكنية في مدينة الرياض هو في اتجاه النطاق الخارجي بعيداً عن مركز المدينة، وأن معظمها بين النطاقين وليس داخلهما مما يدل على أن معظم التحركات ليست داخل الأحياء، وإنما من حي إلى آخر. وبذلك تكون معظم التحركات ذات مسافات طويلة نسبياً. وهذا خلاف ما أشرنا إليه في أديبات الدراسة من أن معظم التحركات هي ذات مسافات قصيرة. ومما يلفت النظر، أن مكّي (١٤٠٥هـ، ص ١٠٠) توصل إلى نتيجة مشابهة بالنسبة للمدينة المنورة. ويعود ذلك إلى أن المدن

جدول رقم (٤)

مناطق الأصل الرئيسية للتحركات السكنية بمدينة الرياض

النسبة	الحي أو مجموعة الأحياء	النسبة	الحي أو مجموعة الأحياء
٣,٤	النسيم الشرقي	٩,٧	حي منفوحة وحي اليمامة
٣,١	عتيقه	٨,١	أحياء العود والصالحية و العتوز
٢,٩	ظهرة البديعة	٧,٠	منفوحة القلبيّة
٢,٨	الناصرية	٥,٥	الجرادية
٢,٣	الديرة	٥,٤	الشميسي
٢,٢	معكال	٤,٩	المربع (*)
٢,١	القوطه	٤,٣	الملز
١,٩	أم سليم	٣,٨	المرقب
٦٥,٥٣			المجموع

(*) يدخل في تحديد هذا الحي أجزاء من حي الوزارات

السعودية الكبرى مرت بتوسع أفقي سريع خلال السنوات القليلة الماضية. وقد عزز هذا التوسع وسهله مد الطرق السريعة وما صاحبها من قيام بنية تحتية أدت - ربما - إلى انسيابية الحركة من جهة وإمكانية قفزها لمسافات بعيدة من جهة أخرى. وكما سبق ذكره، فإنه نظراً لأن بعض التحركات التي اشتمل عليها التحليل - أعلاه - تم منذ سنوات طويلة، وبعضها الآخر حدث خلال السنة السابقة لإجراء المسح، فإنه من الضروري التعرف على اتجاه التحركات الحديثة التي تمت خلال سنة - على سبيل المثال خاصة أن اتجاه التحركات السكنية قد يتغير من وقت لآخر، وبالذات عندما تمر المدينة بتوسع سريع وتغييرات كبيرة. ولهذا فقد تم تصنيف الاتجاهات بين أماكن الأصل والوصول حسب النطاقين الداخلي والخارجي. ويوضح الجدول رقم (٥) أن حوالي ٦٢ ٪ من التحركات التي تمت خلال السنة السابقة للمسح نشأت في النطاق الداخلي، وحوالي ٣٨ ٪ كان مصدرها النطاق الخارجي. وبالمقارنة، فإن الأغلبية العظمى (٨٩ ٪) من التحركات التي حدثت قبل أكثر من عشر سنوات من تاريخ المسح، كان منشأها النطاق الداخلي. وعلى العكس من ذلك، فإن نسبة التحركات التي نشأت في النطاق الخارجي كانت صغيرة لا تزيد على ١١ ٪ من التحركات التي تمت قبل عشر سنوات من تاريخ المسح. ولكن نصيب النطاق الخارجي أخذ في التزايد خلال السنوات الأخيرة. فقد كان مصدراً لحوالي ٢٩ ٪ من التحركات التي تمت في الفترة ما بين سنة وخمس سنوات من تاريخ إجراء المسح، ثم ارتفعت نسبة التحركات التي بدأت منه إلى أكثر من ٣٧ ٪ من مجموع التحركات التي تمت خلال السنة السابقة لإجراء المسح. ويعود هذا التزايد إلى اتساع مساحته وازدياد عدد الأحياء التي يشملها، وما تبع ذلك من زحف الاستخدامات التجارية ونشوء الأسواق مما أدى إلى ازدياد العمالة وبالتالي استمرار الزحف السكني للأسر

السعودية خاصة من الأجزاء المجاورة للنطاق الداخلي نحو الأطراف. ومن هذا يمكن استنتاج أن هناك ديناميكية لتغير المناطق السكنية بالمدينة وأن هناك عمليات إحلال للسكان تتم في بعض الأجزاء الداخلية من المدينة. فبينما تقوم بعض الأسر السعودية بالانتقال إلى النطاق الخارجي للمدينة نحو الأحياء الجديدة، تتم عملية إحلال في الأحياء القديمة في النطاق الداخلي من قبل المهاجرين من داخل المملكة ومن خارجها. ومن الملاحظ - أيضاً - أن التوسع خلال عقد الثمانينات الميلادية يُسبق في الغالب بمد شبكة الطرق معبدة ثم قيام المخططات على خلاف ما حدث في فترات سابقة وما يحدث في بعض مدن الدول النامية الأخرى التي يتم بها الزحف العمراني أولاً ثم تنشأ الطرق استجابة لاحقة للزحف. ويحسن أن نكرر التنبية إلى أن التحركات في الفترات الثلاث الأخيرة لا تمثل التحركات التي تمت وإنما قد تعطي فكرة عنها. كما أن تصنيف التحركات حسب مناطق الأصل ليس دقيقاً - كما ينبغي - نتيجة استخدام وحدات مكانية تختلف عن الوحدات المستخدمة في تحديد مقر الإقامة الحالي.

وبالمثل، فبينما بدأ يتناقص نصيب النطاق الداخلي من مجموع التحركات السكنية، فإن النطاق الخارجي بدأ يستقطب نسباً أكبر من التحركات السكنية خلال السنوات الأخيرة (الجدول رقم ٦). فقد كان النطاق الداخلي نهاية لأكثر من ٧٦٪ من التحركات التي تمت قبل أكثر من عشر سنوات، لكن هذه النسبة تناقصت إلى أن بلغت ٤١٪ من التحركات التي تمت خلال السنة السابقة للمسح. وبالعكس فإن نصيب النطاق الخارجي يتزايد مع مر الزمن، بدءاً بحوالي ٢٤٪ من التحركات التي تمت قبل عشر سنوات، إلى ٥٥٪ من التحركات التي

جدول رقم (٥)

اتجاهات الانتقال السكني حسب أماكن الأصل وفترة الانتقال

فترة الانتقال (بالسنوات)				مناطق الأصل حسب النطاق
منذ سنة	٥ - ٢	١٠ - ٦	١٠ سنوات فأكثر	
٦٢,٣	٧١,٦	٨٢,٢	٨٩,٤	الداخلي
٣٧,٧	٢٨,٤	١٧,٨	١٠,٦	الخارجي
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	المجموع النسبة
(٧٢٢)	(٩٨٨)	(٥٦٢)	(١٤١)	التكرار

مربع كاي = ٨٤,١٩ درجات الحرية = ٣ مستوى الدلالة = ٠,٠٠٠

جدول رقم (٦)

اتجاهات الانتقال السكني حسب أماكن الوصول وفترة الانتقال

فترة الانتقال (بالسنوات)				مناطق الوصول حسب النطاق
منذ سنة	٥ - ٢	١٠ - ٦	١٠ سنوات فأكثر	
٤١,٢	٣٥,٣	٤٤,٤	٧٦,٩	الداخلي
٥٨,٨	٦٤,٧	٥٥,٦	٢٣,١	الخارجي
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	المجموع: النسبة
(٧٠٤)	(٩٨١)	(٥٢٣)	(١٣٤)	التكرار

مربع كاي = ٨٦,٥٢ درجات الحرية = ٣ مستوى الدلالة = ٠,٠٠٠

حدثت خلال الفترة ما بين ٦ - ١٠ سنوات سابقة لإجراء المسح. وهذا يعزز ما سبق ذكره بشأن رحيل الكثير من الأسر السعودية من المناطق الداخلية القديمة نسبياً إلى الأحياء الجديدة.

وجدير بالملاحظة في هذا السياق إلى - كما سبق أن أشرنا أعلاه - أنه بينما تمثل البيانات التحركات التي تمت خلال السنة السابقة للمسح بدقة معقولة، فإنها قد لا تمثل - بالدقة نفسها - التحركات التي تمت خلال السنوات الماضية وبالذات الماضي البعيد. والسبب في ذلك يعود إلى أن المسح لا يوفر بيانات عن كل التحركات التي قام بها رؤساء الأسر الذين شملهم المسح خلال الفترة ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات - على سبيل المثال -، بل يوفر بيانات عن التحركات التي حدثت خلال هذه الفترة لرؤساء الأسر الذين لم يقوموا بتحركات سكنية لاحقة، أما الذين قاموا بتحركات سكنية لاحقة فإنهم صنفوا ضمن التحركات في الفترات اللاحقة. وجاءت هذه المشكلة لعدم احتواء بيانات المسح على سجل تاريخي للتحركات السكنية التي قام بها رؤساء الأسر، وبالتالي اعتمد تصنيف فترات التحركات على مدة الإقامة بالمسكن الحالي.

وتمثل الأحياء المذكورة في الجدول رقم (٧) المناطق الرئيسية للوصول بالنسبة للتحركات السكنية بمدينة الرياض. وقد استقطب كل منها ٢٪ فأكثر من إجمالي التحركات السكنية. ويأتي حي الشفا في مقدمة هذه الأحياء من حيث نسبة التحركات السكنية التي انتهت به. يليه كل من حي السويدي وحي النسيم الغربي وحي العزيزية، إذ استقطب كل منها ٤٪ تقريباً. ويلاحظ أن الأحياء الخمسة عشر المذكورة في هذا الجدول لم تشمل إلا ثلاثة أحياء من الأحياء الواقعة في النطاق الداخلي. وقد استقطبت هذه الأحياء - مجتمعة - ٤٢,٥٪ من

مجموع التحركات. ويبدو أن هذه النسبة أقل بكثير من النسبة التي أسهمت بها مناطق الأصل الرئيسية.

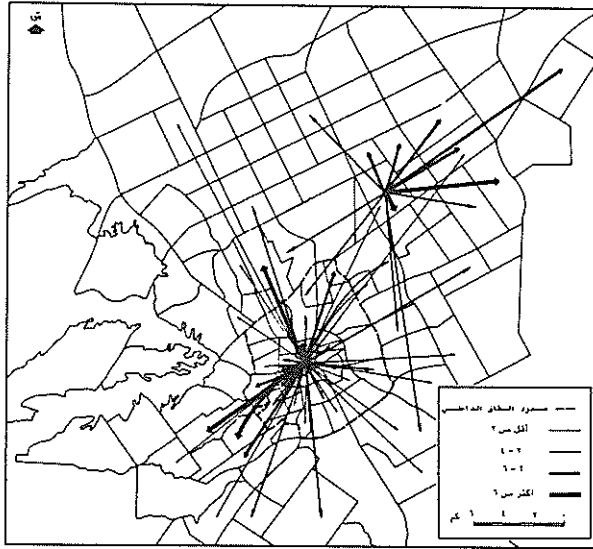
جدول رقم (٧)
مناطق الوصول الرئيسية للتحركات السكنية بمدينة الرياض

النسبة	الحي	النسبة	الحي
٢,٥	الدار البيضاء	٤,٥	الشفاء
٢,٢	الوزارات	٤,١	النسيم الغربي
٢,٢	العود	٤,١	السويدي
٢,٢	الزهرة	٤,٠	العريضة
٢,٠	النسيم الشرقي	٣,٥	العريضا الغربية
٢,٠	بلر	٣,٢	منفوحة الجديدة
٢,٠	أم الحمام الشرقية	٣,١	الروضة
		٢,٩	الخالدية
٤٢,٥			المجموع

ولإبراز اتجاهات الحراك السكني وإيضاحها، تم تمثيل اتجاهات التحركات السكنية التي بدأت في أربعة أحياء بمدينة الرياض. ويقع اثنين من هذه الأحياء ضمن حدود النطاق الداخلي، وهما حي الديرة وحي الشميسي، بينما يقع الحيان الآخرا خارج هذا النطاق، أي في النطاق الخارجي، وهما حي الروضة وحي النسيم الشرقي (شكل رقم ٤). وتمثل الخطوط الانسيابية (flow-lines) التحركات من حي إلى آخر كنسب إلى مجموع التحركات التي تمت في مدينة الرياض على أساس العينة التي اعتمد عليها المسح.

شكل رقم (8) اتجاهات الحراك السكاني في بعض أحياء مدينة الرياض داخل النطاقين الداخلي والخارجي

1 - اتجاهات التحركات السكنية التي بدأت في حي الديرة وحي الروضة



ب - اتجاهات التحركات السكنية التي بدأت في حي الشميسي وحي النسيم الشرقي



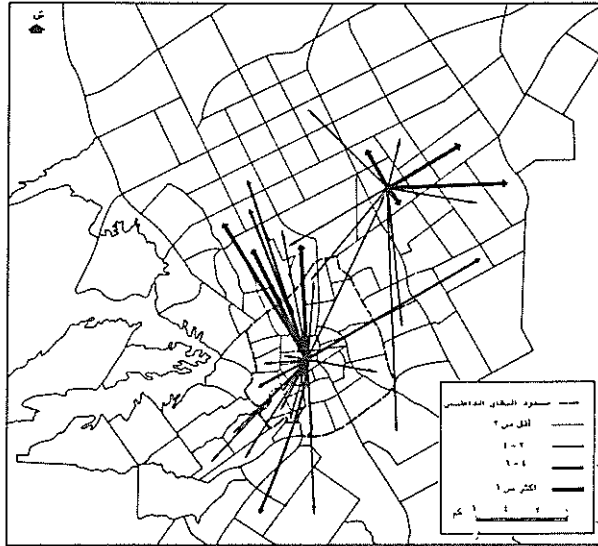
ويبدو أن معظم التحركات التي انطلقت من أحياء النطاق الداخلي اتجهت إلى أحياء تقع في النطاق الخارجي. فنلاحظ أن التحركات التي بدأت في كل من حي الديرة (الشكل رقم ٤ أ) وحي الشميسي (الشكل رقم ٤ ب) انتهى معظمها في الأحياء الواقعة في الجنوب الغربي (مثل السويدي والبديعة) وإلى الأحياء الواقعة في الشمال مثل حي العليا والسليمانية وحي الملك فهد، بالإضافة إلى بعض الأحياء الواقعة في أقصى الشمال والشمال الشرقي مثل حي العقيق وحي النهضة. وقد يفسر الحجم النسبي للتحركات المتجهة نحو الأحياء الجنوبية الغربية ارتفاع الكثافات السكانية في هذه الأحياء. ومن جهة أخرى، يظهر أن الأغلبية العظمى من التحركات السكنية التي بدأت في كل من حي الروضة وحي النسيم الشرقي اتجهت إلى أحياء النطاق الخارجي، بينما اتجه عدد قليل من التحركات إلى بعض الأحياء في النطاق الداخلي كحي الخالدية وحي العود وحي الوزارات. ومن خلال الأشكال السابقة يتضح بوضوح تأثير المسافة على الحراك السكني، فيزداد عرض (أو سماكة) الخطوط الإنسيابية كلما كان الحي الذي انتهت إليه التحركات قريباً من مكان الأصل (أو الحي الذي بدأت فيه التحركات)، والعكس بالعكس. ومن جهة أخرى، يظهر أن الأغلبية العظمى من التحركات كانت بين الأحياء وليس داخل الأحياء، كما سبقت الإشارة إليه. وبالرغم من أن هناك ميلاً واضحاً للانتقال إلى الأحياء القريبة نسبياً من مكان الأصل (أو الحي الذي بدأ التحرك منه)، فإن هناك بعض التحركات التي اختزقت المدينة من أقصاها إلى أقصاها كالتحركات التي بدأت في حي النسيم الشرقي في شرق مدينة الرياض وانتهت في حي الشفا وحي شبرا في جنوب غرب المدينة (الشكل رقم ٤ ب). ولذلك فإن معظم التحركات هي بين الأحياء وليس في داخل الأحياء وهذا يعود إلى الزحف

العمراني السريع نتيجة انتقال السكان من المناطق الداخلية نحو الأحياء الخارجية الجديدة.

وللتعرف على اتجاهات التحركات الحديثة نسبياً ومن ثم فحص مدى التغير في هذه الاتجاهات، فقد تم تمثيل الحراك السكاني الذي تم خلال الخمس السنوات السابقة للمسح، والذي بدأ في الأحياء الأربعة السابقة الذكر (الشكل رقم ٥). وتمثل الخطوط الانسيابية نسبة التحركات من حي إلى آخر، إلى مجموع التحركات السكنية التي تمت في مدينة الرياض خلال الخمس سنوات السابقة للمسح. وبالنظر إلى الشكل رقم (٥) ومقارنته بالشكل السابق، يتضح أن هناك بعض التغيرات في اتجاهات الحراك السكاني. فيبدو أن التحركات الناشئة في حي الديرة اتجهت بشكل أكبر نحو الأحياء الشمالية مثل حي العليا وحي الملك فهد وحي الرحمانية. كما أصبحت اتجاهاتها نحو أحياء محددة وقليلة العدد. أما بالنسبة لإتجاهات التحركات التي بدأت في حي الشميسي، فيظهر أنها لا تختلف كثيراً عما تم إيضاحه من خلال الشكل رقم (٤). وبالمثل فإنه لم يطرأ تغييراً كبيراً في اتجاهات الحراك السكاني الناشيء في حي الروضة. ولكن - من جهة أخرى - يظهر أن التحركات التي بدأت في حي النسيم الشرقي أصبحت لها أهمية نسبية أكبر خلال الخمس سنوات السابقة للمسح، وأضحت أكثر تركيزاً في اتجاهاتها نحو الأحياء الواقعة في النطاق الداخلي أو القريبة منه. كما يبدو واضحاً - بشكل عام - أن التحركات الناشئة في حي النسيم الشرقي تقطع مسافات أطول نسبياً مقارنة بالتحركات التي بدأت في الأحياء الثلاثة الأخرى. ويظهر أيضاً أن هناك اتجاهاً عاماً للتحركات في اتجاه الأطراف الخارجية ما عدا التحركات التي بدأت في حي النسيم الشرقي إذ اتجه عدد كبير منها في اتجاه الأجزاء الداخلية من المدينة.

شكل (٥) اتجاهات المراك السكنية في بعض أحياء مدينة الرياض خلال الخمس سنوات السابقة للمسح داخل النطاقين الداخلي والخارجي

١ - اتجاهات التحركات السكنية التي بدأت في حي الديرة وحي الروضة



ب - اتجاهات التحركات السكنية التي بدأت في حي الديرة وحي النسيم الشرقي



وبما أن اتجاهات التحركات السكنية قد تتغير من وقت لآخر، فإنه من المستحسن فحص اتجاهات التحركات التي تمت خلال السنة السابقة للمسح. وفي هذا الخصوص، يوضح جدول رقم (٨) مناطق الأصل الرئيسية لهذه التحركات الحديثة. ويظهر أن هذه المناطق لم تتغير كثيراً عن مناطق الأصل الرئيسية للتحركات بوجه عام. فمازالت أحياء منفوحة، واليمامة، والعود، والصاحية، والعنوز، ومنفوحة الجديدة، والمربع من الأحياء التي كانت مصدراً لنسبة كبيرة من التحركات. ولكن أضيف إلى القائمة أحياء أخرى، بعضها قديم كالمصانع الغربية والمزر الجنوبي، والبعض الآخر جديد كالروضة والعليا الجنوبية والنسيم الغربي. ويبدو أن بعض الأحياء التي تقع ضمن النطاق الخارجي بدأت تعتبر قديمة بالنسبة لبعض الناس، وذلك لما تمر به هذه الأحياء من تحولات وتغيرات في استخدامات الأرض وفي التركيب الديموغرافي. فعلى سبيل المثال، أصبح حي العليا وخاصة الجزء الجنوبي منه من المناطق التجارية الرئيسية في مدينة الرياض، مما جعل المؤسسات والمحلات التجارية تسعى للاستقرار به. وقد أسهم هذا في إحداث تغييرات ديموغرافية كازدياد العمالة وتحول بعض المساكن (الفلل) إلى شقق سكنية أو إلى مؤسسات تجارية مما أدى أحياناً إلى حدوث حراك سكني تجنباً للسكن بمجاورة هذه المساكن. أما بالنسبة لحيي النسيم الشرقي والغربي، فقد ازدهرا في بداية إنشائهما واستقطبا كثيراً من السكان وبالأخص ذوي الأصول البدوية. ولكن ما لبثا أن أصبحا غير مرغوبين مقارنة بالأحياء الجديدة الأخرى. وربما يعود ذلك لكثرة السكان غير المستقرين والمهاجرين الجدد القادمين من البادية والريف بحيث أصبحا كمحطة أولى لهؤلاء المهاجرين.

جدول رقم (٨)

مناطق الأصل الرئيسية للتحركات السكنية التي تمت خلال
السنة السابقة لإجراء المسح

النسبة	الحي (أو مجموعة الأحياء)	النسبة	الحي
٤,١	الجرادية	٧,٦	حي منفوحة وحي اليمامة
٢,٣	الروضة	٧,٦	حي العود وحي الصالحية وحي العنوز
٢,١	العليا الجنوبية	٦,٩	منفوحة الجديدة
٢,٠	المصانع الغربية	٦,١	المربع
٢,٠	الناصرية	٦,٠	النسيم الشرقي
١,٧	النسيم الغربي	٥,٢	الشميسي
١,٦	الديرة	٤,٨	ظهرة البديعة
١,٦	المرقب	٤,١	الملز الجنوبي
٦٥,٧٠			المجموع

ومن جهة أخرى، يلاحظ تغير مشابه في مناطق الوصول للتحركات الحديثة (جدول رقم ٩). فهناك أحياء قديمة لا زالت تعتبر مناطق وصول رئيسية للتحركات كحي منفوحة الجديدة، والعود، ومنفوحة الجديدة، بينما أضيفت أحياء أخرى من النطاق الداخلي أيضاً (الخالدية). كما أن هناك أحياء جديدة أضيفت إلى قائمة الوصول الرئيسية التي استقطبت على الأقل ٢ ٪ من مجموع التحركات. وهذه الأحياء الجديدة هي حي الملك فهد والمصيف وشبرا والزهرة. وقد استقطبت جميع الأحياء المذكور في جدول رقم (٩) ٤٧,٤ ٪ من مجموع التحركات

الحديثة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد التحركات التي تنتهي بحي معين قد تشمل تحركات بدأت في الحي نفسه وانتهت به .

جدول رقم (٩)
مناطق الوصول الرئيسية للتحركات السكنية التي تمت خلال
السنة السابقة لإجراء المسح

النسبة	الحي	النسبة	الحي
٢,٧	الدار البيضاء	٥,٢	العريجا الغربية
٢,٧	الخالدية (*)	٣,٩	الروضة
٢,٣	المعذر الشمالي	٣,٧	النسيم الغربي
٢,٣	العود (*)	٣,٧	العززية
٢,١	المصيف	٣,٦	الشفة
٢,٠	شبرا	٣,٥	منفوحة الجديدة (*)
٢,٠	الزهرة	٢,٩	حي الملك فهد
٢,٠	منفوحة (*)	٢,٨	السويدي
٤٧,٤٠ %		المجموع	

(*) الحي يقع في النطاق الداخلي.

ومما يلفت النظر خلال النقاش السابق أن هناك تركزاً في مناطق الأصل حيث تنحصر في عدد من الأحياء التي تسهم في معظم التحركات في مدينة الرياض من جهة، وتبعثراً في مناطق الوصول من الجهة الأخرى. فبيما لم تستقطب مناطق الوصول الرئيسية أكثر من ٥٠ %، فإن مناطق الأصل كانت مصدراً لأكثر من ٦٥ % مما يدل على أن معظم التحركات تبدأ في أحياء محدودة وتوزع على أحياء عديدة .

أسباب الانتقال السكني:

تعتبر الأسباب التي يدلي بها رؤساء الأسر من الوسائل المهمة لفهم عملية الانتقال السكني. ومن هذا المنطلق اهتمت هذه الدراسة بأسباب الانتقال، واعتمدت عليها في تصنيف التحركات حسب البواعث التي أدت إليها، كما سيتضح فيما بعد. وبشكل عام، يبدو أن السبب الرئيسي للانتقال السكني في مدينة الرياض هو شراء أو بناء مسكن (جدول رقم ١٠). فقد كان هذا سبباً لحوالي ٤٦ ٪ من جملة التحركات السكنية في مدينة الرياض. وهذا ليس مستغرباً بالنسبة للوضع في مدينة الرياض إذ أنها تشهد توسعاً عمرانياً سريعاً بسبب دعم صندوق التنمية العقارية للمواطنين ومساعدتهم في بناء مساكنهم من خلال القروض طويلة الأجل. فكان ولا يزال امتلاك المسكن عن طريق الشراء أو الإنشاء هو الهدف الرئيسي لمعظم سكان مدينة الرياض. فمعظم الناس يحاول امتلاك أرض سكنية في موقع مناسب ثم يقومون - بعد ذلك - بتقديم طلباتهم إلى صندوق التنمية العقارية لتمويل عملية البناء. وهذا بلا شك كان له دور كبير في توسع المدينة وتحسن مستوى الإسكان بها.

ويحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية السبب المتعلق " بالزيادة في حجم الأسرة". وبناء على إجابات رؤساء العائلات، فإن حوالي ١٧ ٪ من التحركات السكنية كان سببها الزيادة في حجم الأسرة. وهذا بطبيعة الحال يتفق مع ما سبق ذكره عن دورة حياة الأسرة. وعلاوة على ذلك فإن نمو سكان مدينة الرياض يعتبر سريعاً جداً مما يجعل الانتقال السكني ضرورياً نتيجة التزايد السريع في حجم الأسرة. وتحسن الإشارة إلى أن الزيادة في حجم الأسرة قد يكون لها - في

جدول رقم (١٠)
أسباب الانتقال السكني لرئيس العائلة بمدينة الرياض

النسبة	التكرار	السبب
١٦,٧	٤٣٢	الزيادة في حجم الأسرة
٧,٩	٢٠٥	أستطيع الحصول على مسكن أفضل
٣,٨	٩٨	المسكن السابق بعيدا عن العمل
٠,٧	١٩	المسكن السابق بعيدا عن المدارس
٠,٠	١	المسكن السابق بعيدا عن أماكن التسوق
٠,١	٢	المسكن السابق بعيدا عن خدمات النقل
٢,٤	٦٢	المسكن السابق بعيدا عن الأقارب و / أو الأقارب
٧,٢	١٨٥	الإيجار مرتفع
٢,٤	٦٣	هدم المسكن
١,٠	٢٦	طلب مني إخلاء المسكن من قبل المالك
٣,٨	٩٩	الخدمات غير كافية
٤٥,٩	١١٨٥	شراء أو بناء مسكن
٧,٩	٢٠٥	أسباب أخرى
%١٠٠	٢٥٨٢	المجموع

الواقع - دور أكبر مما يظهره التكرار النسبي في الجدول رقم (١٠) وذلك لأن رئيس العائلة قد يشير إلى أسباب أخرى ويفضل موضوع الزيادة في حجم الأسرة في حين يكون لها دور كبير في الانتقال السكني. فعلى سبيل المثال، قد يذكر رئيس العائلة بأنه يستطيع الحصول على مسكن أفضل بينما تكون الزيادة في حجم الأسرة هي السبب في الاحتياج إلى مسكن أفضل وأكثر اتساعاً.

وبخصوص الرغبة في مسكن أفضل، يذكر حوالي ٨ ٪ من رؤساء الأسر أن سبب تغيير مساكنهم هو توافر الإمكانية والاستطاعة للحصول على مسكن أفضل من المسكن السابق. ويحدث ذلك في الغالب نتيجة تحسن موارد الأسرة المالية مما يغير مقدار الإنفاق على السكن ومن ثم مستوى طلبها عليه واحتياجاتها السكنية. كما أن هناك بعض التنقلات السكنية التي يكون وراءها ارتفاع إيجار المسكن. فقد أشار إلى "ارتفاع الإيجار" كسبب لتغيير المسكن ٧ ٪ من رؤساء العائلات التي غيرت مساكنها في مدينة الرياض. وغالباً ما يكون ارتفاع الإيجار نتيجة قرار المؤجر برفع الإيجار السنوي على المستأجر، ولكن في بعض الأحيان القليلة جداً يكون شعور العائلة بارتفاع الإيجار ناتج عن تغير في دخل العائلة أو عن توسع معرفة العائلة بوحدات سكنية أفضل، وفي الوقت نفسه يكون إيجارها السنوي أقل من إيجار المسكن السابق.

ومن الأسباب المؤدية للانتقال السكني عدم توافر الخدمات الكافية أو كون المسكن بعيداً عن مقر العمل. وقد كان كل من هذين السببين وراء حوالي ٤ ٪ من التحركات السكنية في مدينة الرياض (الجدول رقم ١٠). بالإضافة إلى ذلك، فإن هدم المسكن كان سبباً لانتقال أكثر من ٢ ٪ من العائلات التي شملتها العينة. وعادة ما تكون المشروعات المتعلقة بتجديد المناطق الحضرية أو إنشاء بعض الأسواق والطرق سبباً في نزع ملكية بعض المساكن. وهذا ما حدث بالفعل

عند تطوير منطقة قصر الحكم بوسط مدينة الرياض وإنشاء الأسواق والساحات المجاورة لها، وكذلك عند إنشاء طريق الملك فهد وأيضاً عند توسعة كثير من الشوارع القديمة وإنشاء مواقف السيارات في الحارات القديمة التي لا توجد بها ساحات أو مواقف ملائمة للسيارات .

وتشير النتائج - أيضاً - إلى أن كون المسكن بعيداً عن أماكن سكن الأقارب والأصدقاء قد يكون سبباً للانتقال السكني. فهناك ٢٪ تقريباً من التحركات السكنية التي سببها كون المسكن بعيداً عن الأقارب والأصدقاء أو كليهما. ويحدث ذلك لأن العائلة تنتقل إلى مسكن في حي بعيد نسبياً عن الأقارب والأصدقاء، ثم بعد مضي بعض الوقت تبدأ العائلة في الشعور بأنها بعيدة عنهم، وكتيجة لذلك قد تقرر في النهاية الانتقال بجوارهم مرة أخرى. وأشار ١٪ من رؤساء العائلات بأن سبب انتقالهم السكني هو طلب المالك إخلاء المسكن. بالإضافة إلى ذلك، فإن كون المسكن بعيداً عن المدارس كان أحد أسباب الانتقال السكني لأقل من ٦٪ من العائلات .

وبمقارنة النتائج المتعلقة بأسباب الانتقال السكني بنتائج المسوحات الأخرى وبالذات تلك التي تم إجراؤها في مدينة الرياض في عام ١٩٧٤م (آل الشيخ، ١٩٨١م)، وفي المدينة المنورة في عام ١٤٠٤هـ (مكي، ١٤٠٥هـ)، يلاحظ أن هناك تبايناً كبيراً بين نتائج هذه المسوحات الثلاثة (الجدول رقم ١١). فبينما كانت الزيادة في حجم الأسرة سبباً لحوالي ثلث (٣٢،٨٪) الذين قاموا بتغيير مساكنهم حسبما أظهرته نتائج مسح ١٩٧٤م، فإنها كانت سبباً لتحركات ١٢٪ فقط من رؤساء الأسر الذين قاموا بتغيير مساكنهم في المدينة المنورة. أما بالنسبة لمسح ١٩٨٦م الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة، فقد كانت الزيادة في حجم الأسرة سبباً لتحرك حوالي ١٧٪. كما أن سهولة الوصول للعمل والخدمات

جدول رقم (١١)
أسباب الانتقال السكني (أو تغيير المسكن) في بعض الدراسات الأخرى
مقارنة بنتائج هذه الدراسة

السبب	دراسة آل الشيخ (١٩٨١م) مسح في عام ١٩٧٤م مدينة الرياض	دراسة مكّي (١٤٠٥هـ) مسح في عام ١٤٠٤هـ المدينة المنورة	الدراسة الحالية بناء على مسح في عام ١٩٨٦م مدينة الرياض
الزيادة في حجم الأسرة	٣٢,٨	١٢,٢	١٦,٧
أستطيع الحصول على مسكن أفضل	٢٧,٠	--	٧,٩
الخدمات غير كافية	٩,٣	١٤,٢١	٣,٨
المسكن السابق بعيدا عن العمل		١٣,١٤	٣,٨
المسكن السابق بعيدا عن المدارس		٢,١٤	٠,٧
المسكن السابق بعيدا عن أماكن التسوق		٠,٨	٠,٠
المسكن السابق بعيدا عن خدمات النقل		--	٠,١
المسكن السابق بعيدا عن الأقارب و / أو الأقارب	--	١٦,٨٩	٢,٤
الإيجار مرتفع	١٨٥	٦,٥٧	٧,٢
هدم المسكن	١٤,٣	١٤,٣٤	٢,٤
طلب مبني إخلاء المسكن من قبل المالك		--	١,٠
شراء أو بناء مسكن	--	--	٤٥,٩
أسباب لم تذكر إلا في مسح مكّي (١٤٠٤هـ)			
الحصول على تصميم أفضل		٧,١١	
نقص في حجم الأسرة		١,٠٧	
أسباب أخرى	١٦,٦	١١,٥٣	٧,٩
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

العامه كالمدارس وأماكن التسوق ومدى توافرها في الأحياء كانت سبباً لانتقال أكثر من ٣٠٪ من رؤساء العائلات في المدينة المنورة. وعلى عكس ذلك في الرياض، فقد كانت سبباً لحوالي ٩٪ من التحركات السكنية حسب كل من مسح ١٩٧٤م ومسح ١٩٨٦م.

ومن جهة أخرى، لم تمثل التحركات الإجبارية بسبب هدم المسكن أو إخلائه بناء على طلب المالك إلا نسبة صغيرة جداً (٣,٤٪) بالنسبة لمسح ١٩٨٦م بينما مثلت ١٤٪ تقريباً في مسح ١٩٧٤م. أما بالنسبة للمسح العيني في المدينة المنورة، فقد كان "هدم المسكن" لوحده سبباً لانتقال ١٤,٣٪ من العائلات التي شملتها العينة. ويمكن تفسير هذا التباين بين نتائج المسوحات الثلاثة بما يلي:

١ - لقد مرت كثير من المدن السعودية بنمو سكاني سريع وتوسع عمراني كبير خلال العقدين الماضيين مما جعل مناطقها السكنية متغيرة. وقد نفذت بعض المشروعات الضخمة كإنشاء الطرقات والشوارع والمواقف في مدينة الرياض، وتوسعة الحرم المدني في المدينة المنورة في أوقات مختلفة. وعلاوة على ذلك، هناك اختلاف في مورفولوجية كل من المدينة المنورة والرياض. أما بالنسبة لمدينة الرياض، فقد مرت بمراحل مختلفة خلال توسعها مما قد يفسر التباين في النتائج بين مسح ١٩٧٤م و ١٩٨٦م..

٢ - هناك - في الواقع - اختلاف في الاستبانة المستخدمة في كل مسح. بالإضافة إلى ذلك، فإن التباين في إدارة المقابلات وطريقة فهم أسئلة الاستبانة وتفسيرها قد تؤثر على نتائج كل مسح، ومن ثم يكون التباين في نتائج المسوحات العينية جميعها.

أسباب الانتقال السكني حسب فترة الانتقال:

وللإجابة على التساؤل الذي طرح في بداية هذه الدراسة عما إذا كان هناك اختلاف في أسباب الانتقال السكني بين الذين انتقلوا خلال فترات زمنية مختلفة، يوضح الجدول رقم (١٢) أسباب الانتقال السكني حسب الفترات الأربع التي سبق إيضاها. وتمثل الأولى في الانتقال السكني خلال السنة السابقة للمسح، والثانية في الانتقال السكني خلال الفترة ما بين سنة وخمس سنوات سابقة للمسح. أما الثالثة فتمثل الذين قاموا بتغيير مساكنهم خلال الفترة ما بين خمس وعشر سنوات سابقة للمسح، في حين تمثل الفترة الرابعة التحركات التي تمت منذ أكثر من عشر سنوات. ومقارنة الأسباب حسب الفترات الأربع، يبدو أن الاختلاف الرئيسي بين الفترات الزمنية الأربع يتعلق بالانتقال السكني بسبب شراء أو بناء مسكن للعائلة. فبينما كان هذا السبب وراء حوالي ٢٥ ٪ فقط من تغييرات المساكن خلال السنة السابقة للمسح، فإنه وراء أكثر من ٥٠ ٪ من التحركات السكنية التي حدثت خلال الفترات الثلاث الأخرى. فعلى سبيل المثال، فإن هذا السبب كان وراء حوالي ٦٢ ٪ من التحركات السكنية التي حدثت منذ أكثر من عشر سنوات. ويُعزى هذا الاختلاف - ولو جزئياً - إلى طبيعة البيانات المشار إليها سابقاً. فالتحركات التي حدثت خلال الفترات السابقة - عدا السنة السابقة للاستجواب - تعتبر بقايا (residual) الذين لم يتحركوا. ومن المحتمل أن يمثل الذين يمتلكون مساكنهم نسبة كبيرة لأنه من المتوقع أن يزداد الاستقرار السكني للأسرة عندما تمتلك المسكن.

جدول رقم (١٢)

أسباب الانتقال السكني لرئيس العائلة حسب فترة الانتقال

فترة الانتقال				السبب
قبل ١٠ سنوات من إجراء المسح	بين ٥ إلى ١٠ سنوات	بين سنة إلى ٥ سنوات	خلال السنة السابقة لإجراء المسح	
١٤,٥	٢٠,٦	١٤,٢	١٧,٦	الزيادة في حجم الأسرة
٩,٢	١٠,١	٦,٧	٧,٧	أستطيع الحصول على مسكن أفضل
٢,٦	٠,٧	٣,٠	٧,٥	المسكن السابق بعيدا عن العمل
٠,٠	٠,٢	٠,٩	١,٠	المسكن السابق بعيدا عن المدارس
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	المسكن السابق بعيدا عن أماكن التسوق
٠,٧	٠,٠	٠,١	٠,٠	المسكن السابق بعيدا عن خدمات النقل
٠,٧	١,٥	٢,٢	٣,٧	المسكن السابق بعيدا عن الأقارب و / أو الأقارب
١,٣	١,٢	٥,٨	١٤,٨	الإيجار مرتفع
٢,٦	١,٣	٢,٥	٣,٢	هدم المسكن
٠,٠	٠,٨	٠,٨	١,٧	طلب مبني إختلاء المسكن من قبل المالك
٢,٦	٢,٢	٣,٥	٥,٨	الخدمات غير كافية
٦١,٨	٥٨,٧	٥١,٩	٢٤,٨	شراء أو بناء مسكن
٣,٩	٢,٧	٨,٤	١٢,١	أسباب أخرى
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	المجموع
١٥٢	٥٩٦	١٠٥٦	٧٧٨	مجموع التكرارات
٥,٩	٢٣,١	٤٠,٩	٣٠,١	النسبة إلى المجموع الكلي للعينة

ومن جهة أخرى، يبدو أن الأسباب المتعلقة بسهولة الوصول إلى مقر العمل أو إلى المدارس أو كون المسكن قريباً أو بعيداً عن الأقارب والأصدقاء أصبحت أكثر أهمية نسبياً كأسباب للتحركات السكنية خلال السنة السابقة للمسح مقارنة بالفترات الأخرى. وهذا قد يؤدي إلى توسع مدينة الرياض وتباعد أطرافها. كذلك فإن ارتفاع الإيجار كسبب للانتقال يعتبر أكثر أهمية في التحركات الحديثة نسبياً. فهو وراء حوالي ١٥ ٪ من التحركات السكنية التي حدثت خلال السنة السابقة للمسح. وبالمقارنة، كان وراء ٦ ٪ فقط من التحركات التي حدثت في الفترة ما بين سنة و خمس سنوات قبل إجراء المسح، بل وأقل من ذلك بكثير بالنسبة للتحركات التي حدثت قبل ذلك. كما أن عدم توفر الخدمات الكافية في نظر العائلة لها أهمية بالنسبة للتحركات التي حدثت خلال السنة السابقة للمسح أكبر مما في الفترات التي قبلها. ويعود هذا السبب إلى توسع المدينة بشكل سريع مما جعل بعض الناس ينتقلون إلى بعض الأحياء التي لا تتوفر بها بعض الخدمات، ثم ما لبثوا أن ينتقلوا مرة ثانية إلى مناطق تتوفر بها خدمات أفضل. ويحسن التنبيه في هذا السياق إلى أن الملاحظة بشأن طبيعة البيانات التي اعتمد عليها في تصنيف فترات التحركات - المشار إليها سابقاً - قد تكون صحيحة بخصوص هذه النتائج أيضاً. ومن ناحية أخرى، يبدو أن كون العائلة تستطيع الحصول على مسكن أفضل كان سبباً أكثر أهمية نسبياً في التحركات التي حدثت منذ أكثر من خمس سنوات مقارنة بالتحركات خلال السنة السابقة للمسح. أما بخصوص الزيادة في حجم الأسرة، فليس هناك اتجاه واضح للتغير في أهميتها النسبية خلال الفترات الأربع المذكورة أعلاه .

أسباب الانتقال السكني حسب مرات الانتقال:

قد يبرز سؤال هام هنا وهو هل هناك اختلاف في أسباب الانتقال بالنسبة للذين قاموا بتغيير مساكنهم مرة واحدة، والذين قاموا بتغييرها عدد من المرات؟ قد يكون من المفيد معرفة عما إذا كانت أسباب الحراك السكني تختلف بين كثيري التحرك وغيرهم. ويظهر الجدول رقم (١٣) أن هناك اختلافاً نسبياً في مدى أهمية الأسباب المذكورة سابقاً. فيبدو أن الزيادة في حجم الأسرة كانت سبباً في الانتقال السكني لحوالي ٢١ ٪ من الذين قاموا بتغيير مساكنهم مرة واحدة، بينما كانت سبباً لحوالي ١٣ ٪ فقط للذين قاموا بتغيير مساكنهم أكثر من أربع مرات. وتوحي هذه النتيجة إلى أن دور الزيادة في حجم الأسرة يكون أكبر نسبياً في حالة التحرك الأول، بينما تزداد أهمية الأسباب الأخرى مثل شراء أو بناء مسكن بالنسبة للتحركات التالية (أي ما بعد التحرك الأول). وبالمثل، فإن استطاعة العائلة للحصول على مسكن أفضل كانت لها أهمية نسبية أكبر بالنسبة للذين قاموا بتغيير مساكنهم مرة أو مرتين أو ثلاث مرات مقارنة بالذين قاموا بتغييرها أكثر من ذلك.

كما أن الانتقال بسبب شراء أو بناء مسكن جديد كان وراء نسبة كبيرة من التحركات السكنية الأخيرة للذين قاموا بتغيير مساكنهم لعدة مرات مقارنة بالذين لم يغيروا مساكنهم أكثر من مرة واحدة. وبصيغة أخرى، فإن نسبة كبيرة من الذين قاموا بعدة تنقلات من مسكن إلى آخر أفادوا بأن التحرك الأخير كان بسبب شراء أو بناء مسكن جديد.

جدول رقم (١٣)
أسباب الحراك السكني حسب مرات تغيير المسكن

عدد مرات تغيير المسكن					السبب
٥ فأكثر	أربع	ثلاث	مرتين	مرة	
١٢,٩	١٥,٧	١٦,٢	١٦,٤	٢٠,٦	الزيادة في حجم الأسرة
٦,٨	٥,٦	٨,٠	٨,٤	٩,٣	أستطيع الحصول على مسكن أفضل
٤,٠	١,٩	٣,٣	٤,٠	٤,٨	المسكن السابق بعيدا عن العمل
٠,٥	١,٦	١,٠	٠,٣	٠,٨	المسكن السابق بعيدا عن المدارس
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	المسكن السابق بعيدا عن أماكن التسوق
٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٢	المسكن السابق بعيدا عن خدمات النقل
٣,٠	٣,٤	٢,١	٢,٢	١,٩	المسكن السابق بعيدا عن الأقارب و / أو الأقارب
٧,٢	٧,٨	٧,٦	٨,٧	٤,٨	الإيجار مرتفع
٢,١	٣,٨	٢,٠	٢,٥	٢,٣	هدم المسكن
١,٤	٠,٦	٠,٨	٠,٧	١,٤	طلب مني إخلاء المسكن من قبل المالك
٣,٧	٥,٠	٣,٥	٣,٨	٣,٦	الخدمات غير كافية
٥٠,٢	٤٨,٦	٤٨,٨	٤٥,٩	٣٩,٤	شراء أو بناء مسكن
٨,٢	٦,٠	٦,٤	٦,٩	١١,٠	أسباب أخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع النسبة (%)
٤٢٨	٣١٩	٥١٢	٦٧٨	٦٤٥	التكرار
١٦,٦	١٢,٤	١٩,٨	٢٦,٣	٢٥,٠	النسبة إلى المجموع الكلي للعينة

أنواع التحركات

بالرغم من أن الاستبانة لم تشتمل على كل الأسئلة المهمة، لأنها لم تكن مخصصة لغرض دراسة الانتقال السكني فقط، فقد تم تصنيف التحركات السكنية إلى أنواع معينة على أساس أسباب الانتقال من مسكن إلى آخر - كما سبق ذكره - مع استبعاد التحركات التي لم تكن أسبابها محددة. وأنواع التحركات هي:

١ - التحركات المحفزة أو الناتجة (induced or derivative moves)

٢ - تحركات التكيف السكني (adjustment moves)

٣ - التحركات الإجبارية (forced moves)

بناء على هذا التصنيف، أظهرت النتائج أن أغلب التحركات (٧٨ ٪) هي من نوع تحركات التكيف الهادفة إلى تلبية احتياجات الأسرة ومتطلباتها السكنية كالعيش في مسكن أفضل أو امتلاك المسكن عن طريق الشراء أو البناء. وهذا يتفق مع ما هو متوقع بشأن دوافع الانتقال السكني في مدينة الرياض. أما التحركات المحفزة أو الناتجة عن قرارات غير سكنية كالزيادة في حجم الأسرة، فتمثل ١٨ ٪ تقريباً من التحركات السكنية في مدينة الرياض. وجدير بالملاحظة، أن استمارة المسح الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة لم تشتمل على أسباب كثيرة مما لا يتيح المجال لتصنيف التحركات على الوجه المطلوب. فعلى سبيل المثال، لم تشتمل على أسباب كالزواج والطلاق وغيرها. وقد يعود ذلك إلى أنه تم ضم هذه الأسباب وغيرها تحت مسمى "أسباب أخرى".

أما التحركات الإجبارية، فتمثل حوالي ٤ ٪ من مجموع التحركات السكنية. ويشمل هذا النوع التحركات بسبب هدم المسكن أو طلب الإخلاء من

قبل المالك. وتعتبر هذه النسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت بنتائج المسوحات الأخرى التي أجريت داخل المملكة العربية السعودية أو في بعض الدول الأخرى. فنجد هذه النسبة تروبو على ١٣ ٪ حسب نتائج كل من آل الشيخ (Alsheikh, 1981) في الرياض، ومكي (١٤٠٥هـ) في المدينة المنورة.

ولمعرفة مدى دقة تصنيف التحركات السكنية على أساس أسباب تغيير المسكن إلى هذه الأنواع الثلاثة، وتحديد المتغيرات التي تسهم في التمييز بينها، فقد تم استخدام طريقة التحليل التمايزي مع بعض الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. وبالتحديد هذه المتغيرات هي: عمر رئيس العائلة، ومستواه التعليمي، وحالته الزوجية، ودخل الأسرة الشهري، ونوع المسكن، ونوع حيازته (ملكيتها)، وحجم الأسرة بالنسبة لسعة مسكنها (أي درجة التزاحم)، وموقع سكنها بالنسبة للنطاق الداخلي أو الخارجي. وتجدد الإشارة إلى أنه اقتصر التحليل على التحركات التي تمت خلال الخمس السنوات السابقة للاستجواب فقط لأنه من المتوقع أن معظم الخصائص الشخصية والأسرية والسكنية لم تتغير بشكل كبير بعد، مقارنة بالذين قد انتقلوا خلال سنوات طويلة مضت. وهذا ما سبق إيضاحه في منهجية البحث. وبما أنه من الأفضل أن يكون التحليل مقصوراً على الذين تحركوا خلال سنة فقط، إلا أن ذلك سيقبل من عدد الحالات المستخدمة في الدراسة مما يخشى تأثيره على نتائج البحث. وعلى أية حال، يوضح الجدول رقم (١٤) إسهام المتغيرات - كل على حدة - كما تظهره قيم ويلكس لمدا و مربع كاي. وتعتبر النسبية وويلكس لمدا من المقاييس الدالة على قدرة المتغير التمييزية. فكلما صغرت قيمة وويلكس لمدا، دل ذلك على أن قدرة المتغير في

جدول رقم (١٤)

قيم ويلكس لمدا (Wilks' lamda) وف النسبية ومستوى دلالتها
للمتغيرات التي اشتمل عليها التحليل التمييزي
لأنواع التحركات السكنية

ف النسبية	ويلكس لمدا	المتغير
٣,٩١	٠,٩٩٤٢٠	العمر (L)
٨,٤٤	٠,٩٨٧٥٥	الدخل الشهري (L)
٢٦,٥٦	٠,٩٦١٨٧	درجة التزام
٢,٤٤	٠,٩٩٣٧٣	مستوى التعليم
٥٥,١٧	٠,٩٢٣٩٢	نوع المسكن (شعبي-طيني - أو مسلح)
٨,٦٨	٠,٩٨٧٢٤	نوع المسكن (فيلا)
٤٩,٧٥	٠,٩٣٠٨٧	ملكية المسكن
٩,٢٣	٠,٩٨٦٤١	مقر السكن (نطاق داخلي - خارجي)
٣,٩٩	٠,٩٩٤٠٨	الحالة الزوجية (متزوج)
٠,٨٥	٠,٩٩٩٨٤	مهاجر من خارج مدينة الرياض خلال الخمس سنوات الماضية

(L) تم تحويل قيم هذا المتغير إلى قيم اللوغاريتم الطبيعي.

الإسهام في التمييز بين المجموعات كبيرة، وذلك على العكس - تماماً - من قيمة ف النسبية التي تزداد قيمتها كلما ازدادت قدرة المتغير في التمييز بين المجموعات. وتجدر الإشارة إلى أن قيم ويلكس لمدا - الموضحة في الجدول - تقيس إسهام كل متغير لوحده - في التمييز بين المجموعات. وبناء على قيم لمدا وف النسبية، يظهر أن نوع المسكن وملكيته من أكثر إسهاماً في التمييز بين أنواع التحركات بينما تتباين المتغيرات الأخرى من حيث الإسهام في التمييز، ويأتي بعد ذلك درجة التزاحم، ثم موقع المسكن (النطاق الداخلي أو النطاق الخارجي)، ثم الدخل، فالمستوى التعليمي، وبعد ذلك الحالة الزوجية والعمر وحالة الهجرة.

ونظراً لأنه ينصح دائماً باختيار النموذج الإحصائي الذي يمكن أن يؤدي الغرض بأقل عدد ممكن من المتغيرات، وأخذاً في الاعتبار امكانية ارتباط بعض المتغيرات فيما بينها (multicollinearity)، فقد تم استخدام طريقة التدرج أو الخطوات في إدخال المتغيرات (stepwise) ضمن نموذج التحليل بغرض تحديد مجموعة من المتغيرات تستطيع التمييز بقدر أفضل أو مساو لما تستطيعه مجموعة المتغيرات المستخدمة بأكملها. وباستخدام هذه الطريقة يتم ادخال المتغيرات بشكل مشابه - إلى حد كبير - بطريقة تحليل الانحدار المتدرج (stepwise regression) المعروفة. لذلك، فإن درجة ارتباط المتغيرات المستقلة فيما بينها يؤثر على ترتيب ادخالها في النموذج. وعلى أية حال، يمكن أن يؤخذ رقم الخطوة التي يتم من خلالها إدخال المتغير كدلالة على أهميته في التمييز بين أنواع التحركات (المجموعات). وبناء عليه، يظهر أن ملكية المسكن أهم متغير يسهم في التمييز، بينما يأتي التعليم في آخر القائمة من حيث الأهمية (انظر الجدول رقم ١٥). ويأتي بعد ملكية المسكن ودرجة التزاحم ثم نوع المسكن والحالة الزوجية. ويلاحظ هنا تناقص قيم لمدا كلما تم ادخال متغير اضافي إلى أن تصل قيمة لمدا إلى

جدول رقم (١٥)

خطوات إدخال المتغيرات في تحليل التمايز وقيمة لمدا ومستوى دلالتها
عند إدخال كل متغير لأنواع التحركات السكني
(عدد الحالات = ١٤٠٤)

الخطوة	المتغير	قيمة لمدا	ف النسبية	مستوى الدلالة
١	مسكن شعبي من الطين أو من المسلح	٠,٩٢٣٩٢	٥٥,١٧	٠,٠٠٠
٢	ملكية المسكن	٠,٧٨٠٠٤	٤٨,٢٦	٠,٠٠٠
٣	درجة التزاحم	٠,٨٥٤٤٩	٣٦,٤٨	٠,٠٠٠
٤	الحالة الزوجية	٠,٨٤٢٣٢	٢٩,٩٤	٠,٠٠٠
٥	نوع المسكن (فيلا)	٠,٨٣٣٩٣	٢٥,٣٩	٠,٠٠٠
٦	المستوى التعليمي	٠,٨٣٠٨٠	٢١,٦١	٠,٠٠٠
٧	العمر (L)	٠,٨٢٧٦٩	١٨,٩٠	٠,٠٠٠
٨	الدخل (L)	٠,٨٢٤٨٢	١٦,٨٤	٠,٠٠٠
قيمة ايجن = ٠,١٤٨٣				
قيمة الارتباط القانوني (canonical correlation) = ٠,٣٥٩٣				
قيمة ويلكس لمدا (wilks lamda) = ٠,٨٢٤٨				
قيمة مربع كاي = ٢٥٧,٣٩ درجات الحرية = ١٦				

(L) تم تحويل هذا المتغير إلى الهيئة اللوغاريتمية.

٠,٨٢٤٨٢ وبالنظر إلى مقدار التغير في قيمها يتضح أن المتغيرات الأربعة الأولى تسهم بقدر أكبر نسبياً مقارنة ببقية المتغيرات.

أما فيما يتعلق بالقدرة التمييزية بشكل عام، فيمكن قياسها من خلال عدة مقاييس أو مؤشرات - سبق ذكرها. ويعتبر الارتباط القانوني (canonical correlation) أحد هذه المقاييس. وقد بلغت قيمة هذا الارتباط (٠,٣٠٥٧). وتجدر الإشارة إلى أن معامل ارتباط كنانيكل (أو القانوني) يقيس درجة العلاقة بين الفئات أو المجموعات من جهة ودالة التمييز (discriminant function) من جهة أخرى. فإذا كانت القيمة صفر، دل ذلك على عدم وجود ارتباط، أما إذا كبرت هذه القيمة - التي تأخذ دائما قيمة موجبة - دل على ازدياد العلاقة إلى أن تصل قيمتها إلى واحد صحيح (١,٠)، وهو أقصى حد ممكن - كما هو الحال بالنسبة لمعامل ارتباط بيرسون المعروف.

ومن المقاييس - أيضاً - ويلكس لمدا الذي يمكن تحديد مستوى دلالاته من خلال مربع كاي. ويوضح الجزء السفلي من الجدول رقم (١٥) قيمتا كل من ويلكس لمدا ومربع كاي لدالة التمييز بشكل عام. ويظهر من ذلك أن دالة التمييز (discriminant function) تعتبر ذات دلالة إحصائية للتمييز بين أنواع التحركات الثلاثة.

وبالإضافة إلى ذلك يمكن التعرف على مدى دقة التمييز بين أنواع التحركات من خلال صحة التصنيف التي تعتمد على التنبؤ بالمجموعة التي ينبغي أن تنتمي لها كل حالة. ويتم ذلك بمقارنة التصنيف الفعلي والتصنيف المتنبأ به ونسبة التصنيف الصحيح. وهذه الطريقة شائعة الاستخدام خاصة عندما يكون الهدف هو

التنبؤ بتصنيف المجموعات. ويتم ذلك من خلال تصنيف كل رئيس أسرة إلى إحدى المجموعات على أساس درجات التمييز (scores) التي تؤدي إليها دالة التمييز (discriminant function). وتعتمد دقة التصنيف الصحيح على مدى إسهام المتغيرات المدرجة في المعادلة التمايزية. ويوضح الجدول رقم (١٦) أنه باستخدام سبعة متغيرات مستقلة يمكن تصنيف ٦٠,٥٤ ٪ من جميع الحالات تصنيفاً صحيحاً. وهذه النتيجة تعتبر دالة احصائياً عند مستوى ٠,٠٠١. أما بالنسبة للتنبؤ بكل مجموعة على حدة، فيظهر أن قدرة التنبؤ بالتحركات الإجبارية وتحركات التكيف متقاربة جداً حيث بلغت للمجموعتين ٦٥ ٪ و ٦٤ ٪ على التوالي. أما بالنسبة للتحركات المحفزة، فإن مستوى التنبؤ بها منخفض بالمقارنة، إذ لم يصل إلى ٥٠ ٪.

جدول رقم (١٦)

درجة التصنيف الصحيح للحالات تبعاً لأنواع التحركات الثلاثة

المجموعات المتنبأ بها				المجموعات الفعلية
التحركات الإجبارية	التحركات التكيفية	التحركات المحفزة	عدد الحالات	
٢٤ (٩,٦ ٪)	٩٣ (٣٧,٣ ٪)	١٣٢ (٥٣,٠ ٪)	٢٤٩	التحركات المحفزة
٧٤ (٦,٨ ٪)	٧٣٦ (٦٧,٢ ٪)	٢٨٥ (٢٦,٠ ٪)	١٠٩٥	التحركات التكيفية
٣١ (٥١,٧ ٪)	١١ (١٨,٣ ٪)	١٨ (٣٠,٠ ٪)	٦٠	التحركات الإجبارية

الدرجة أو النسبة الشاملة للتصنيف الصحيح = ٦٤,٠٣ ٪ النسبة القاعدية = ٧٨ ٪

ومن خلال هذه النتيجة يمكن القول أنه في حين يمكن تمييز التحركات الإيجابية بدرجة معقولة، فإن الأمر بالنسبة للتحركات المحفزة وتحركات التكيف ليس كذلك حيث أن هناك - على ما يبدو - تشابهاً بين هذين النوعين من التحركات. ويتضح ذلك في أن أكثر من ثلث (٣٤,٥ ٪) التحركات المحفزة صنفت ضمن تحركات التكيف. ويلاحظ - أيضاً - أن نسبة التصنيف الصحيح (٦١ ٪) لم تتجاوز النسبة القاعدية (٧٨٪). وهذا يعنى أن قدرة النموذج على التنبؤ متواضعة (انظر Hair et al., 1979 نقلاً عن النافع وآخرين ١٤١١هـ). ويعود انخفاض القدرة التمييزية ومن ثم درجة التصنيف إلى البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة. ففي الواقع لم تكن أسباب تغيير المسكن تفصيلية بالشكل المطلوب - كما سبق ذكره. فعلى سبيل المثال، لم تذكر أسباب تفصيلية عن التغيرات التي تحدث في الأسرة كالزواج والطلاق. كما أن نسبة فئة "الأسباب الأخرى" تعتبر كبيرة نسبياً (٨ ٪)، مما يدل على أن هناك أسباباً كثيرة أدلى بها المستجوبون ولكن تم ترميزها عند ادخال البيانات في فئة الأسباب الأخرى. وبالرغم من ذلك، فإن النتائج معقولة وتعتبر - على أقل تقدير - في الاتجاه الصحيح نحو التعرف على أنواع وخصائص التحركات السكنية لما لذلك من أهمية كبيرة في بناء النماذج والنظريات المعنية بفهم الانتقال السكني، خاصة وأن كثيراً منها تفترض الشعور بعدم الرضاء السكني ووجود الرغبة في الانتقال قبل حدوث التحرك الفعلي. بينما اتضح مما سبق أن هناك ٤ ٪ من هذه التحركات - وقد تكون أكبر من ذلك - ليست اختيارية. ولم يسبق التحرك الفعلي رغبة في تغيير المسكن (Sell, 1983).

وبعد أن عرفنا المتغيرات المهمة التي أظهر التحليل التمييزي أنها تسهم في التمييز بين أنواع التحركات الثلاثة، سيتم التعرف عليها - عن قرب - من خلال خصائص هذه التحركات لما لذلك من أهمية في تفسير النتائج السابقة. وقد تم فحص مدى وجود فروقات بين أنواع التحركات التي تمت خلال الخمس السنوات السابقة للاستجواب بالنسبة لبعض الخصائص. وبالتحديد تتمثل هذه الخصائص في: العمر والتعليم والحالة الزوجية ونوع الأسرة ودخلها ونوع المسكن ونوع حيازته، بالإضافة إلى درجة التزاحم في المسكن.

أولاً، هناك فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بنوع حيازة المسكن (الجدول رقم ١٧). فبعكس وضع الأسر التي قامت بتحركات إجبارية، فإن أغلبية الأسر التي قامت بتحركات للتكيف السكني أو نتيجة التغيرات في حجم الأسرة تقطن في مساكن تمتلكها. فمن جهة، نجد أن الأسر التي قامت بتحركات إجبارية وتمتلك مساكنها لا تمثل إلا ٣٦٪ من مجموع هذه الأسر، مقارنة بحوالي ٦٦٪ و ٣٩٪ للأسر التي قامت بتحركات التكيف السكني والتحركات المحفزة (أو الناتجة عن تغييرات في الأسرة). وعلى غرار ما سبق، فإنه فيما يتعلق بنوع السكن، تظهر النتائج أن هناك فروقات بين الأسر التي قامت بأنواع التحركات الثلاثة (الجدول رقم ١٨). وبخلاف الأسر التي قامت بتحركات سكنية تتعلق بالتكيف السكني أو الزيادة في حجم الأسرة، يظهر أن هناك نسبة كبيرة نسبياً (٦٤٪) من الأسر التي قامت بتحركات صنفها بأنها إجبارية، تعيش في مساكن طينية أو شعبية مسلحة أو شقق مقارنة بالأسر التي قامت بتحركات غير إجبارية (٢٤٪ لتحركات التكيف و ٣٣٪ للتحركات المحفزة). وعلاوة على ذلك، يتضح الفرق الكبير عند مقارنة النسب التي تسكن في مساكن من نوع الفيلا. وتعتبر الفروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١.

جدول رقم (١٧)

أنواع التحركات حسب نوع الحيازة

نوع الحيازة			أنواع التحركات
النسبة (التكرار)	غير ذلك	ملك مستأجر	
١٠٠٪ (٢٨٠)	١,٤	٦٠,٠	٣٨,٦
١٠٠٪ (١٢٢٨)	٠,٧	٣٣,٥	٦٥,٨
١٠٠٪ (٧٠)	١,٤	٦٢,٩	٣٥,٧

مربع كاي = ٨٧,٦٥ درجات الحرية = ٤ مستوى الدلالة = ٠,٠٠٠٠

جدول رقم (١٨)

أنواع التحركات حسب نوع المسكن

نوع المسكن			أنواع التحركات
النسبة (التكرار)	غير ذلك	فيلا	
١٠٠٪ (٢٨٠)	٣٣,٢	٦٦,٨	٣٨,٦
١٠٠٪ (١٢٢٨)	٢٤,٤	٧٥,٦	٦٥,٨
١٠٠٪ (٧٠)	٦٤,٣	٣٥,٧	٣٥,٧

مربع كاي = ٥٧,٥١ درجات الحرية = ٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٠٠٠

أما فيما يتعلق بدرجة التزاحم، فيظهر أن العائلات التي قامت بتحركات إجبارية يعيشون في منازل مزدحمة مقارنة بالتحركات الأخرى، وبالتحديد تحركات التكيف والتحركات المحفزة (انظر الجدول رقم ١٩). فبينما تزيد نسبة العائلات التي قامت بتحركات لم تصنف بانها إجبارية وتعيش في مساكن تقل بها درجة التزاحم عن واحد (أي أقل من شخص لكل غرفة) عن ٥٦ ٪ تقريبا، فإن نسبة الأسر التي قامت بتحركات إجبارية وتعيش في مساكن بالدرجة نفسها من التزاحم لا تكاد تتعدى ٣٤ ٪ فقط. وإضافة إلى ذلك، يعيش ثلثا الأسر التي تحركت إجبارياً في مساكن تزيد درجة التزاحم عن شخص لكل غرفة. وتعتبر هذه الفروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥ ٪.

جدول رقم (١٩)
أنواع التحركات حسب درجة التزاحم

المجموع	درجة التزاحم		أنواع التحركات
	أقل من شخص في الغرفة	شخص فأكثر في الغرفة	
١٠٠٪ (٢٨٠)	٤٢,٩	٧٥,١	تحركات محفزة (أو ناتجة)
١٠٠٪ (١٢٢٨)	٤٣,٦	٥٦,٤	تحركات التكيف
١٠٠٪ (٧٠)	٦٥,٧	٣٤,٣	تحركات إجبارية

مربع كاي = ١٣,٤٢ درجات الحرية = ٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

أما فيما يتعلق بعمر رئيس الأسرة، فيظهر - أيضاً - أن هناك فروقات كبيرة بين رؤساء الأسر التي قامت بتحركات من أي من الأنواع الثلاثة (الجدول رقم ٢٠).

أما بالنسبة للحالة الزوجية لرب الأسرة، فيلاحظ ارتفاع نسبة المتزوجين من بين الأسر التي قامت بتحركات محفزة (أسرية) حيث تصل هذه النسبة إلى حوالي ٩٧٪ مقارنة بحوالي ٩٢٪ و ٩٦٪ لتحركات التكيف والتحركات الإجبارية على التوالي (الجدول رقم ٢١). ويعود السبب في ذلك إلى أن الأسر التي ذكرت بأنها انتقلت من مسكنها السابق بسبب الزيادة في حجم الأسرة هي - منطقياً - أكثر ميلاً لأن يكون رئيسها متزوجاً.

جدول رقم (٢٠)
أنواع التحركات حسب عمر رئيس العائلة

المجموع	أنواع التحركات السكنية			فئات
	إجبارية	تكيف	محفزة	العمر
النسبة (التكرار)				
١٠٠٪ (١٠١)	٠,٠	٧٠,٣	٢٩,٧	أقل من ٢٥ سنة
١٠٠٪ (٢٤٢)	٣,٣	٧٦,٠	٢٠,٧	٢٥ - ٢٩
١٠٠٪ (٢٨٢)	٤,٣	٧٦,٦	١٩,١	٣٠ - ٣٤
١٠٠٪ (٢٣٨)	٥,٠	٨٠,٣	١٤,٧	٣٥ - ٣٩
١٠٠٪ (١٩٥)	٢,١	٨٤,٦	١٣,٣	٤٠ - ٤٤
١٠٠٪ (١٤٣)	٧,٠	٧٨,٣	١٤,٧	٤٥ - ٤٩
١٠٠٪ (١٣٤)	٧,٥	٧٦,١	١٦,٤	٥٠ - ٥٤
١٠٠٪ (٨٣)	٤,٨	٧٨,٣	١٦,٩	٥٥ - ٥٩
١٠٠٪ (١٦٠)	٦,٣	٧٦,٣	١٧,٥	٦٠ سنة فأكثر

مربع كاي = ٣٠,٢٤ درجات الحرية = ١٦ مستوى الدلالة = ٠,٠١

جدول رقم (٢١)
أنواع التحركات حسب الحالة الزوجية

المجموع	الحالة الزوجية		أنواع التحركات
	غير متزوج	متزوج	
النسبة (التكرار)			
١٠٠٪ (٢٨٠)	٣,٢	٩٦,٨	تحركات محفزة
١٠٠٪ (١٢٢٨)	٨,٥	٩١,٥	تحركات التكيف
١٠٠٪ (٧٠)	٤,٣	٩٥,٧	تحركات إجبارية

مربع كاي = ١٠,٢٥ درجات الحرية = ٢ مستوى الدلالة = ٠,٠١

أما من حيث التعليم، فتظهر النتائج الموضحة في الجدول رقم (٢٢) بأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية. ويلاحظ أن نسبة الدين ليس لديهم شيء من التعليم الرسمي تصل إلى ٦٠٪ من مجموع الأسر التي قامت بتحركات إجبارية، بينما لا تتعدى ٣٢٪ بالنسبة للتحركات المحفزة و ٣٧٪ تقريباً لتحركات التكيف السكني. ويوضح الجدول المذكور أعلاه الفروقات بالنسبة للمستويات التعليمية الأخرى.

وبالمثل، فإن النتائج تشير إلى أن هناك فروقات كبيرة بين أنواع التحركات فيما يتعلق بمستوى دخل الأسرة (الجدول رقم ٢٣). فالأسر التي قامت بتحركات إجبارية هي أقل دخلاً من غيرها من الأسر. فبينما يمثل ذوو الدخل المنخفض ٤٠٪ من بين العائلات التي قامت بهذا النوع من التحركات، لا تزيد نسبة ذوي الدخل المنخفض على ١٦٪ للأسر التي قامت بتحركات غير إجبارية. وعلى خلاف التحركات الإجبارية، نجد أن نسبة كبيرة (٢٤٪) من الأسر التي قامت بتحركات للتكيف السكني أو بتحركات ناتجة عن الزيادة في حجم الأسرة تنتمي إلى المجموعة الثالثة من مستويات الدخل.

جدول (٢٢)
أنواع التحركات حسب مستوى تعليم رئيس الأسر

أنواع التحركات	مستوى التعليم			المجموع
	دون الابتدائية	ابتدائية أو متوسطة أو ثانوية	جامعة فما فوق	
تحركات محفزة	٣١,١	٥٠,٧	١٨,٢	١٠٠٪ (٢٨٠)
تحركات التكيف	٣٦,٦	٤٨,٤	١٥,١	١٠٠٪ (١٢٢٨)
تحركات إجبارية	٦٠,٠	٢٧,٠	١٢,٩	١٠٠٪ (٧٠)
مربع كاي = ٢١,٤٢ درجات الحرية = ٤ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١				

جدول رقم (٢٣)
أنواع التحركات حسب مستويات الدخل

أنواع التحركات	الدخل الشهري للعائلة				المجموع
	أقل من ٣٠٠٠	٣٠٠٠ - ٦٠٠٠	٦٠٠٠ - ٩٩٩٩	١٠٠٠٠ فأكثر	
تحركات محفزة	١٦,٥	٤٨,٢	٢٣,٧	١١,٦	١٠٠٪ (٢٤٩)
تحركات التكيف	١٤,٦	٤٩,١	٢٤,٣	١٢,٠	١٠٠٪ (١٠٨٦)
تحركات إجبارية	٤٠,٠	٣٥,٠	١٦,٧	٨,٣	١٠٠٪ (٦٠)
مربع كاي = ٢٧,١٨ درجات الحرية = ٦ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١					

ومن جهة أخرى، تظهر النتائج - فيما يتعلق بطبيعة مكان الوصول - أن هناك فروقات بين أنواع التحركات. فبينما اتجهت أغلبية التحركات الإجبارية (٥٥٪) نحو النطاق الداخلي من مدينة الرياض (أي الأحياء القديمة نسبياً)، اتجهت أنواع التحركات الأخرى نحو الأحياء الجديدة في النطاق الخارجي للمدينة (الجدول رقم ٢٤). وعلاوة على ذلك، يلاحظ أن نسبة تحركات التكيف السكني التي اتجهت إلى النطاق الخارجي أكبر من نظيرتها الخاصة بالتحركات المحفزة أو الناتجة عن زيادة في حجم الأسرة. وتبدو هذه النتائج منطقية جداً. ويمكن تفسير اتجاه معظم التحركات الإجبارية نحو النطاق الداخلي بانخفاض تكاليف السكن وبالأخص اسعار الإيجار في الأحياء الداخلية بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى كثير من المناطق الداخلية حول قلب مدينة الرياض. أما فيما يتعلق بأماكن الأصل (أي الأماكن التي انتقلوا منها)، فيظهر من النتائج أنه ليس هناك فرق بين أنواع التحركات الثلاثة، إذ أن مصدر معظمها النطاق الداخلي بصرف النظر عن نوع التحرك.

جدول رقم (٢٤)

أنواع التحركات حسب أماكن الوصول

المجموع	أنواع التحركات			أماكن الوصول حسب النطاق
	إجبارية	تكيف	محفزة	
النسبة (التكرار)				
١٠٠٪ (٩١٥)	٥٩,٣	٣٨,٦	٤٦,٧	الداخلي
١٠٠٪ (١٣٣٠)	٤٠,٧	٦١,٤	٥٣,٣	الخارجي
مربع كاي = ٢٠,٥٠ درجات الحرية = ٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٠٠١				

الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية

بعد أن تعرفنا على اتجاهات وأسباب التحركات السكنية وأنواعها، فإنه من الأهمية بمكان التعرف على الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين داخل مدينة الرياض - كأحد أهداف هذه الدراسة - وذلك لأن هذه الخصائص أو السمات تعتبر مؤشراً للحراك السكني. فمن خلال فهم هذه الخصائص وبالتالي إبراز مدى وجود "انتقائية" (selectivity) لظاهرة الانتقال السكني يمكن التنبؤ بمعدلات الحراك السكني ومستوياته واتجاهاته. وسيتم دراسة خصائص الذين قاموا بتغيير مساكنهم خلال سنة من تاريخ المسح أولاً، ثم بعد ذلك سيتم فحص خصائص الذين لم يسبق لهم القيام بتغيير مساكنهم أبداً.

أولاً: خصائص المنتقلين خلال سنة من تاريخ الاستجواب:

نظراً لأن الأغلبية العظمى من رؤساء العائلات قاموا بتغيير مساكنهم خلال المدة التي عاشوها في مدينة الرياض والتي قد تمتد إلى أكثر من خمسين سنة، ونظراً للتغيرات السريعة التي تمر بها مدينة الرياض والتغيرات الكبيرة التي لا بد أن تحدث في كل عائلة خلال مدة طويلة من الزمن كجزء من دورة حياتها، فإنه من الأفضل أن تتم دراسة خصائص التحركات خلال فترات زمنية معينة - كما سبق ذكره في منهجية البحث. وتعتبر دراسة التحركات خلال فترات معينة كأن تكون خلال سنة أو خمس سنوات من المقاييس الشائعة (Long, 1992; Rossi, 1980) ، لذلك يعني هذا الجزء من الدراسة بالتعرف

على خصائص الذين قاموا بتغيير مساكنهم خلال السنة السابقة للمسح. وفي القسم اللاحق، يتم التعرف على خصائص الذين لم يقوموا بتغيير مساكنهم أبدًا بالرغم من صغر حجم هذه الفئة.

وسيعطى التركيز على خصائص الذين غيروا مساكنهم خلال السنة السابقة لإجراء المسح صورة أوضح عن خصائص التحركات داخل مدينة الرياض مقارنة بالوضع عند دراسة خصائص المنتقلين بصرف النظر عن تاريخ أو فترة الانتقال. وكما هو معروف، فإن حجم الأسرة وتركيبها الديموغرافي والاقتصادي يمران بتغير مستمر مما يجعل خصائص الأسر التي تحركت منذ زمن طويل غير ملائمة لرسم صورة دقيقة عن خصائص التحركات السكنية لأن خصائصها عندما قامت بالتحرك في الماضي تختلف عن خصائصها في وقت الاستجواب. وبما أنه من المتوقع أن تكون التغييرات التي تحدث في خصائص الأسر خلال مدة سنة واحدة فقط أقل من التغييرات التي تحدث خلال فترة زمنية أطول من ذلك، لذا فإن خصائص الأسر في وقت الاستجواب إذا كانت قد انتقلت منذ فترة طويلة كعشر سنوات أو أكثر، لا يفيد كثيرا لفهم الحراك السكني. ومن هذا المنطلق، فإن تقسيم التحركات حسب فترة الانتقال والتركيز على التحركات الحديثة سيتيح المجال للتعرف على خصائص التحركات بشكل أفضل مما لو تمت دراسة الخصائص لكل التحركات بصرف النظر عن الفترة التي حدثت بها.

(أ) الخصائص الشخصية والأسرية:

عمر رئيس العائلة:

يتضح من الجدول رقم (٢٥) أن الذين غيروا مساكنهم خلال السنة السابقة للمسح (أي أن مدة الإقامة في المسكن سنة فأقل) أصغر سنًا من الذين لم

يقوموا بتغيير مساكنهم خلال هذه المدة. فيلاحظ أن الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة يمثلون حوالي ١٤ ٪ من الذين قاموا بتغيير مساكنهم، بينما لا تمثل هذه الفئة إلا ٤ ٪ من الذين لم يقوموا بتغييرها خلال هذه السنة. وكذلك فإن نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ و ٢٩ سنة تصل إلى ٢٣ ٪ من المنقلين ولا تتعدى ١١ ٪ بالنسبة لغير المنقلين. ومن جهة أخرى، يلاحظ أن الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة فأكثر لا يمثلون إلا ٦ ٪ من المنقلين بينما ترتفع إلى ١٣ ٪ من بين غير المنقلين. وتتمشى هذه النتيجة مع نظريات الهجرة والانتقال السكاني، إذ أن المهاجرين يكونون في الغالب أصغر سناً من غيرهم (Shaw, 1974).

جدول رقم (٢٥)

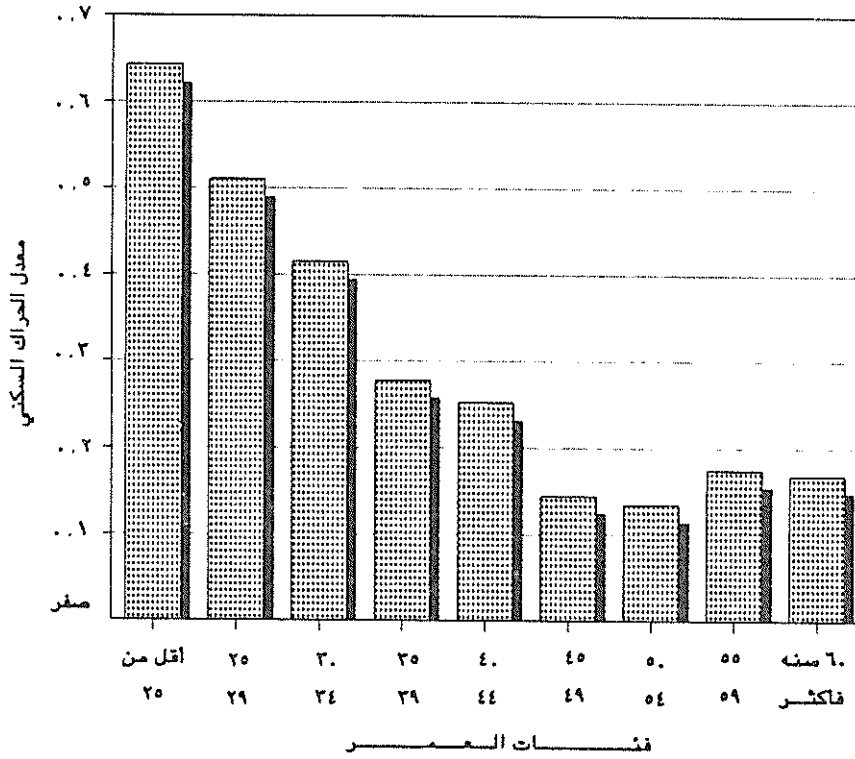
التركيب العمري للمنتقلين خلال السنة السابقة للاستجواب

العمـر	المنقلون من مسكن إلى آخر	غير المنقلين
أقل من ٢٥	١٣,٦	٤,٢
٢٥ - ٢٩	٢٣,٠	١٠,٦
٣٠ - ٣٤	٢٠,٦	١٢,٧
٣٥ - ٣٩	١٣,١	١٤,٣
٤٠ - ٤٤	١٠,٣	١٢,٥
٤٥ - ٤٩	٥,٥	١٣,٧
٥٠ - ٥٤	٤,٧	١٢,٥
٥٥ - ٥٩	٣,٢	٦,٥
٦٠ فأكثر	٦,١	١٣,١
المجموع	١٠٠ ٪ (٧٤٩)	١٠٠ ٪ (١٩٢١)

مربع كاي = ٢٥٢,٤٧ درجات الحرية = ٨ مستوى الدلالة = ٠,٠٠٠

أما بالنسبة لمعدلات (او احتمالية) الحراك السكاني خلال السنة السابقة للمسح، فيوضح الشكل رقم (٦) معدلات الانتقال السكاني لرؤساء الأسر في الفئات العمرية المختلفة. ويبدو جلياً أن معدلات الحراك السكاني تنخفض تدريجياً

شكل رقم (٦) : معدلات الحراك السكاني حسب الفئات العمرية

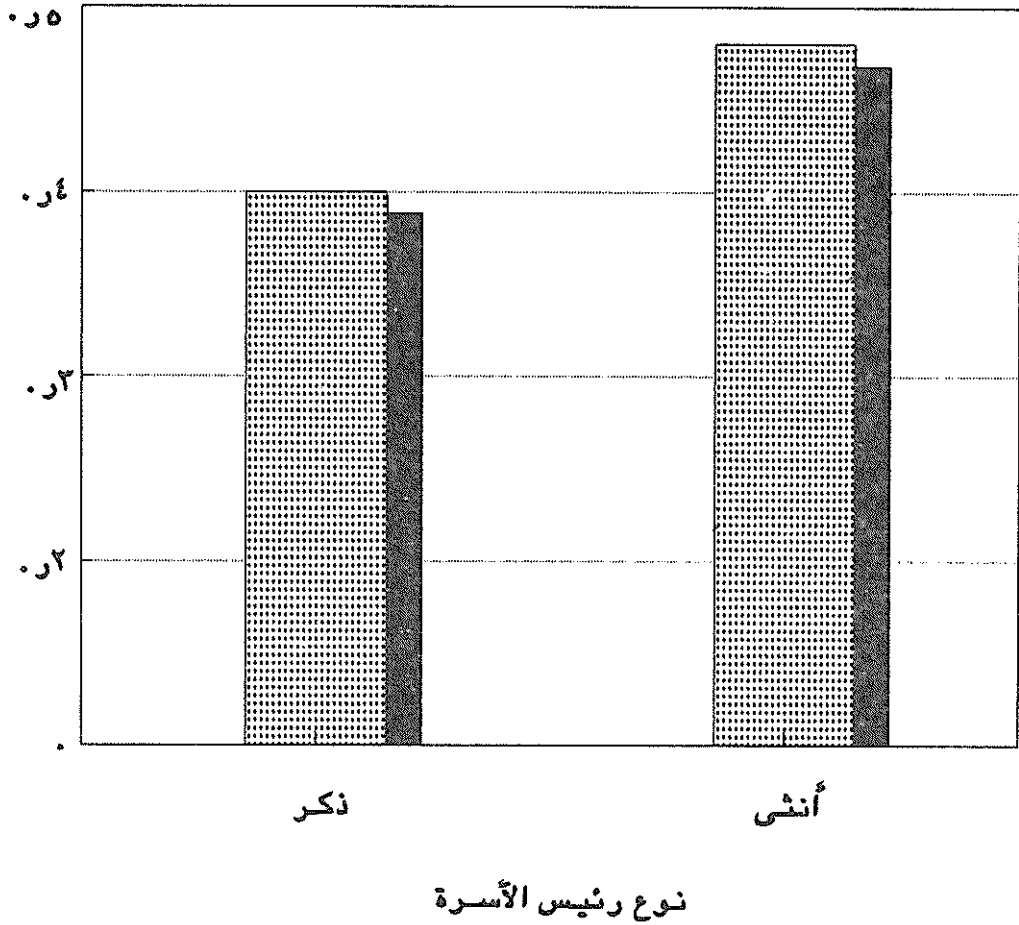


كلما تقدم العمر مع ارتفاع طفيف بعد بلوغ الخامسة والخمسين. ويبلغ معدل الحراك السكاني ذروته في الفئة العمرية الأولى (أي رؤساء الأسر الذين أعمارهم أقل من ٢٥ سنة). ويبلغ أدنى حد له في الفئات العمرية من ٤٥ - ٥٤ سنة. ولهذا يمكن القول أن هذه المرحلة العمرية تمثل فترة الاستقرار السكاني. وفي الغالب يكون رئيس الأسرة عند بلوغه هذه السن قد حقق كثيراً من أهدافه، والمتمثلة في امتلاك مسكن يحقق له معظم رغباته السكنية. وهذا يتفق إلى حد كبير مع ما أشارت إليه بعض الدراسات المقارنة في بعض المدن غير العربية (Clark, 1986; Moore, 1972) والدراسات المقارنة كدراسة لونغ (Long, 1992) المعنية بمقارنة معدلات تغيير المسكن في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا واليابان وبريطانيا وبلجيكا.

نوع رئيس الأسرة:

أما من حيث نوع (أو جنس) رئيس العائلة، فيتضح - كما هو متوقع - أن الأغلبية الساحقة (٩٩٪) من رؤساء العائلات - بشكل عام - هم من الذكور. وتظهر النتائج أنه ليس هناك علاقة بين النوع والانتقال السكاني (الجدول رقم ٢٦). وبعبارة أخرى لا توجد فروقات بين المنتقلين وغير المنتقلين فيما يتعلق بالنوع. ويؤيد ذلك شكل رقم (٧) حيث أنه لا يبدو أن هناك فرقاً فيما يتعلق بمعدلات (أو احتمالية) الحراك السكاني بين العائلات التي يرأسها أحد النوعين. وبالرغم من أن الفرق ليس بذى دلالة إحصائية، فإن الأسرة التي يرأسها امرأة تظهر أكثر ميلاً للحراك مقارنة بالأسر التي يرأسها رجل، وذلك يعود إلى أن الأسر التي ترأس من قبل امرأة ربما تعيش مرحلة عدم استقرار عائلي.

شكل رقم (٧) : معدلات الحراك السكني حسب نوع رئيس الاسرة



جدول رقم (٢٦)

بعض خصائص المنقلين خلال السنة السابقة للاستجواب

الخاصية	المنقلون من مسكن إلى آخر	غير المنقلين	مربع كاي	درجات الحرية	مستوى الدلالة
النوع					
ذكر	٩٨,٧	٩٩,٠	٠,٤٢	١	٠,٥٢
أنثى	١,٣	١,٠			
المجموع	١٠٠٪ (٧٤٩)	١٠٠٪ (١٩٢١)			
الحالة الزوجية					
متزوج	٨٨,١	٩٣,٤	٢٠,٦٢	١	٠,٠٠
غير متزوج	١١,٩	٦,٦			
المجموع	١٠٠٪ (٧٤٩)	١٠٠٪ (١٩٢١)			
المستوى التعليمي					
دون الابتدائية	٢٨,٨	٤٠,٣	٣٣,٤٩	٤	٠,٠٠
الابتدائية	٢٠,٢	١٨,٣			
المتوسطة	١٤,٧	١٣,٣			
الثانوية	١٨,٦	١٣,٧			
جامعة فما فوق	١٧,٨	١٤,٤			
المجموع	١٠٠٪ (٧٤٩)	١٠٠٪ (١٩٢١)			

* الحالة الزوجية لرئيس العائلة:

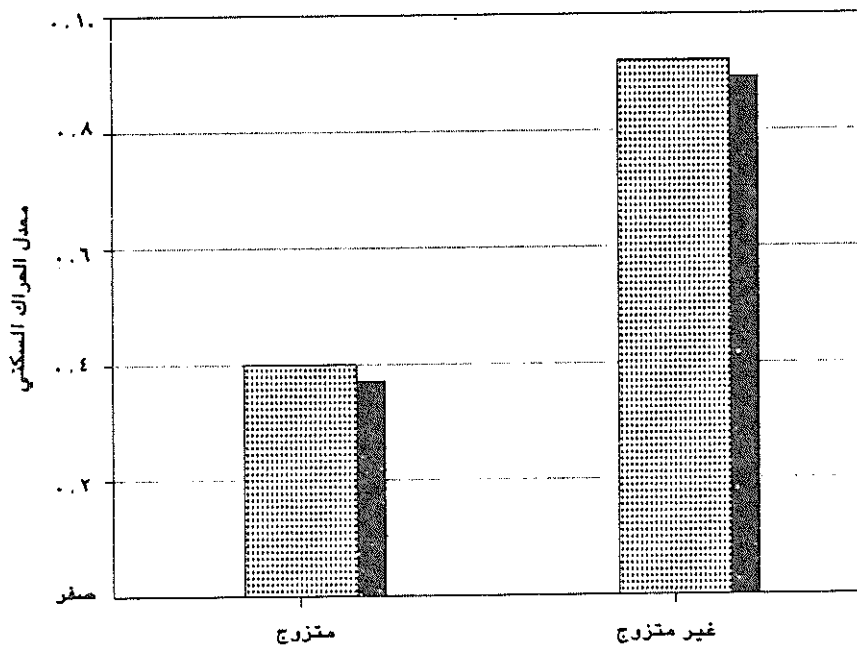
أما فيما يتعلق بالحالة الزوجية لرئيس العائلة، فيظهر من الجدول رقم (٢٦) أن الأغلبية الساحقة هم من المتزوجين سواء من بين المنقلين أو غير المنقلين. وهذا أمر طبيعي. وبالرغم من ذلك، فإن هناك بعض الاختلافات النسبية بين المنقلين وغير المنقلين بالنسبة للحالة الزوجية. فنسب العزاب (أو غير المتزوجين) تزداد قليلاً بين أفراد الفئة الأولى (أو المنقلين)، بينما تنخفض بين الذين لم يقوموا بتغيير مساكنهم خلال السنة السابقة للمسح. ففي حين تربو نسبة المتزوجين بين الذين لم يقوموا بتحركات سكنية على ٩٣ ٪، فإن هذه النسبة تنخفض إلى ٨٨ ٪ من بين الذين قاموا بتغيير مساكنهم. لذلك فإن العائلات التي يرأسها فرد غير متزوج تكون أكثر ميلاً للانتقال السكني مقارنة بالأسرة التي يكون رئيسها متزوجاً. وهذا يعود إلى أن العائلة في الحالة الأولى تعيش حالة عدم استقرار إما بسبب وفاة الأب وقيام أحد أبنائه برئاسة الأسرة بدلاً منه، أو أن الأسرة تتكون من أشخاص لا تربطهم قرابة، بخلاف وضع الأسرة عندما يرأسها شخص متزوج.

وجدير بالذكر أن الحالة الزوجية تستخدم في بعض دراسات الانتقال السكني كمؤشر للتغيرات والأحداث المرتبطة بدورة حياة الأسرة. ويتضح التباين من خلال النظر إلى شكل رقم (٨) الذي يبرز معدلات الانتقال لكل من المتزوجين وغير المتزوجين.

مستوى تعليم رب الأسرة:

تُظهر النتائج أن الذين قاموا بتغيير مساكنهم خلال السنة السابقة للاستجواب هم أعلى مستوى تعليمي مقارنة بغير المنقلين (الجدول السابق رقم ٢٦). فالمستوى التعليمي للذين قاموا بتغيير مساكنهم خلال السنة أفضل بكثير

شكل رقم (A) : معدلات الحراك السكاني حسب الحالة الزوجية



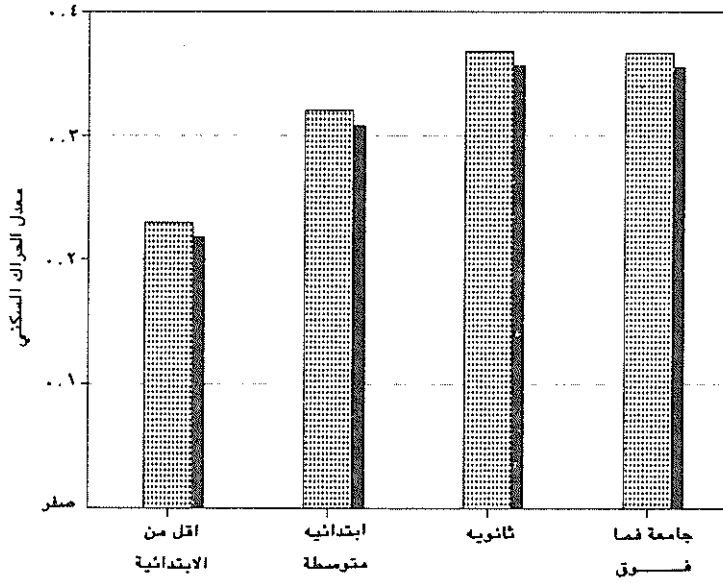
من غيرهم. وهذا قد لا يكون مستغرباً خاصة - وكما سبق ذكره - أن الذين قاموا بتنقلات سكنية حديثة هم أصغر سناً من غيرهم. وعلى أية حال، فبينما ترتفع نسبة الذين لم يحصلوا على الابتدائية من بين الذين لم يقوموا بتغيير مساكنهم إلى ٤٠ ٪، فإنها لا تتعدى ٢٩ ٪ من بين الذين قاموا بالانتقال السكني. كذلك فإن نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية فما فوق ترتفع إلى ١٨ ٪ من بين المتنقلين، وتنخفض إلى ١٤ ٪ من بين الذين لم يقوموا بتحركات سكنية خلال السنة السابقة للمسح. وتحسن الإشارة في هذا الخصوص إلى أن التعليم أصبح متاحاً خلال العقدين الأخيرين أكثر من ذي قبل، مما جعل فرص التعليم تكون أفضل بكثير بالنسبة لصغار السن والشباب مقارنة بالذين لم تكن فرص التعليم متاحة لهم في صباهم كما هو الحال في الوقت الحاضر.

ويبرز شكل رقم (٩) التباين في معدلات الحراك السكني بين المستويات التعليمية المختلفة. ويلاحظ أنه بالرغم من انخفاض معدلات الانتقال السكني للذين مستوى تعليمهم أقل من الابتدائية إلا أن الزيادة في معدلات الحراك السكني مع ارتفاع مستويات التعليم ليست كبيرة جداً.

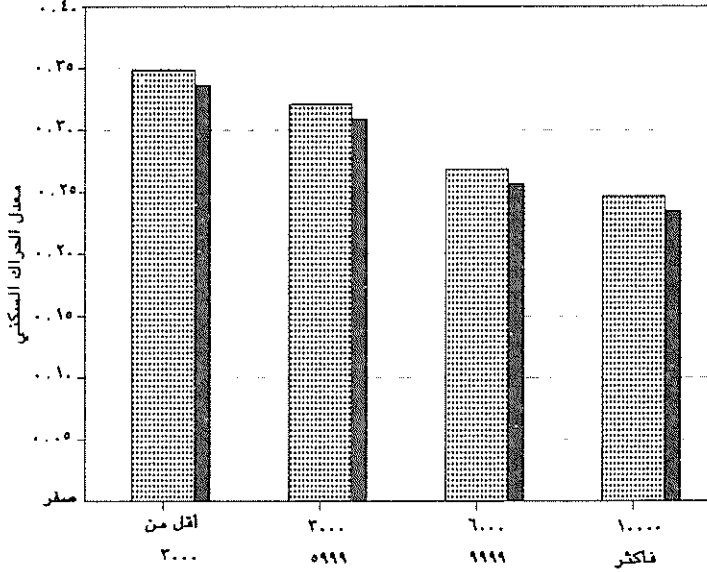
الدخل الشهري:

تظهر النتائج أن الذين قاموا بتغيير مساكنهم خلال السنة السابقة للمسح أقل دخلاً من الذين لم يقوموا بتغيير مساكنهم (الجدول رقم ٢٧). فمن بين الذين قاموا بتغيير مساكنهم خلال السنة السابقة، يمثل الذين يزيد متوسط دخلهم الشهري على ١٠٠٠٠ ريال ١٠ ٪ تقريباً. ومن جهة أخرى، نلاحظ أن نسبة الذين يزيد دخلهم على هذا الرقم في مجموعة غير المتنقلين يربو على ذلك.

شكل رقم (٩) : معدلات الحراك السكاني حسب المستوى التعليمي



شكل رقم (١٠) : معدلات الحراك السكاني حسب مستويات الدخل الشهري



وبالرغم من ذلك، فإن قيمة مربع كاي (٧,٤٩) ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من ٠,٠٥ ولكنها دالة عند مستوى ٠,١٠

جدول رقم (٢٧)

توزيع الدخل للمنتقلين خلال السنة السابقة للمسح
مقارنة بغير المنتقلين

غير المنتقلين	المنتقلون من مسكن إلى آخر	الدخل
١٤,٤	١٦,٧	أقل من ٣٠٠٠
٤٥,٧	٤٨,٨	٣٠٠٠ - ٥٩٩٩
٢٦,٣	٢٤,١	٦٠٠٠ - ٩٩٩٩
١٣,٦	١٠,٤	١٠٠٠٠ فأكثر
١٠٠٪ (١٦٦٨)	١٠٠٪ (٦٦٤)	المجموع

مربع كاي = ٤,٤٧ درجات الحرية = ٣ مستوى الدلالة = ٠,١٠

وعند حساب معدلات الحراك السكني خلال السنة السابقة للاستجواب (شكل رقم ١٠، ص ٩٢)، يتضح أن احتمالية الانتقال السكني تنخفض تدريجياً كلما انخفض مستوى دخل الأسرة. وتبرز هذه النتيجة ما سبق ذكره بشأن أنواع التحركات السكنية، إذ أن العائلة الثرية نسبياً لا تتعرض للضغوط المتعلقة بالسكن كما هو الحال بالنسبة للعائلة الفقيرة التي قد لا تتمكنها مواردها المادية من تلبية احتياجاتها السكنية في بادئ الأمر، مما يؤدي إلى انتقالها أكثر من مرة.

حجم الأسرة أو العائلة:

يبرز جلياً من الجدول رقم (٢٨) أن معظم العائلات التي تحركت خلال السنة السابقة للمسح هي أصغر حجماً (أي أن أفرادها أقل من ٦) من أولئك

الذين لم يقوموا بتغيير مساكنهم خلال السنة السابقة للاستجواب. وهذا يدل على أن الانتقال السكني ربما يكون أقل تكلفة بالنسبة للأسر الصغيرة مقارنة بالكبيرة الحجم. كما أن الأسر الصغيرة في بداية تكوينها تمر بتغيرات مرتبطة بمراحل دورة حياة الأسرة كالزواج وانجاب الأطفال. فبينما تمثل الأسر التي عدد أفرادها أقل من ٥ حوالي ٥٢٪ من جملة الأسر التي غيرت مساكنها خلال السنة السابقة للمسح، فإنها لا تمثل سوى نصف هذه النسبة للأسر التي لم تغير مساكنها. ويعتبر ذلك متمشياً مع ما سبق ذكره بخصوص دورة حياة الأسرة. فتكوين الأسرة عند الزواج يحدث تغييراً سكنياً ثم يحدث تغييراً آخر بعد أن يزداد عدد الأطفال. ولذلك فإن الذين لم ينتقلوا خلال السنة السابقة للمسح ربما يكونوا قد انتقلوا منذ أكثر من خمس أو عشر سنوات، وربما تكون تحركاتها - أيضاً - مصاحبة للتغيرات في الاحتياجات السكنية في بداية دورة حياة الأسرة.

جدول رقم (٢٨)

حجم أسر المتقلين خلال السنة السابقة للمسح مقارنة بغير المتقلين

حجم الأسرة	المتقلون من مسكن إلى آخر	غير المتقلين
أقل من ٥	٥١,٩	٢٤,٤
٥ - ٨	٢٥,٩	٣٣,٨
٩ فأكثر	٢٢,٢	٤١,٨
المجموع	١٠٠٪ (٧٤٩)	١٠٠٪ (١٩٢١)

مربع كاي = ١٩٥,٦٥ درجات الحرية = ٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٠

وباختصار، فإن هذه النتيجة تدل على أن العائلات الصغيرة أكثر ميلاً لتغيير مساكنها مقارنة بالعائلات الكبيرة الحجم. وقد يرتبط ذلك بارتفاع تكاليف الانتقال المرتبطة بالعائلات الكبيرة من جهة، وبالْحَقِيقَةُ التي مفادها أن الأسر الكبيرة هي في مرحلة استقرار سكني إذ ربما أنها قد قامت بتحركات سكنية في فترات سابقة تلبية للاحتياجات السكنية أثناء مراحل دورة حياتها الأولى، كما سبقت الإشارة إليه. ويعزز ما سبق أن معدلات أو احتمالية القيام بالانتقال السكني للعائلة الصغيرة الحجم ضعف احتمالية انتقال الأسرة المتوسطة وثلاثة أضعاف احتمالية انتقال العائلة كبيرة الحجم (الشكل رقم ١١).

ومن جهة أخرى يوضح الجدول رقم (٢٩) أن درجة التزاحم بمساكن الأسر التي قامت بتغيير مساكنها خلال السنة السابقة للاستجواب أقل من درجة التزاحم بمساكن الأسر التي لم تقم بتغيير مساكنها خلال تلك السنة. وهذا بلاشك نتيجة مباشرة للحراك السكني.

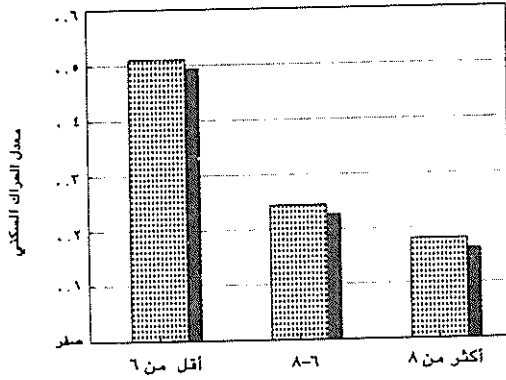
جدول رقم (٢٩)

خصائص المنقلين خلال السنة السابقة للمسح

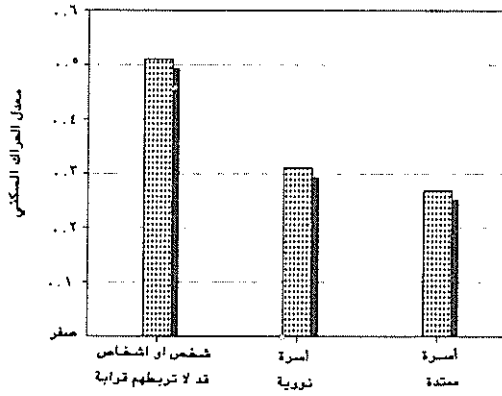
درجة التزاحم	المنقلون من مسكن إلى آخر	غير المنقلين
أقل من شخص في الغرفة	٦٤,٨	٥٠,٢
شخص أو أكثر في الغرفة	٣٥,٢	٤٩,٨
المجموع	١٠٠٪ (٧٤٩)	١٠٠٪ (١٩٢١)

مربع كاي = ٤٥,٧٧ درجات الحرية = ١ مستوى الدلالة = ٠,٠٠

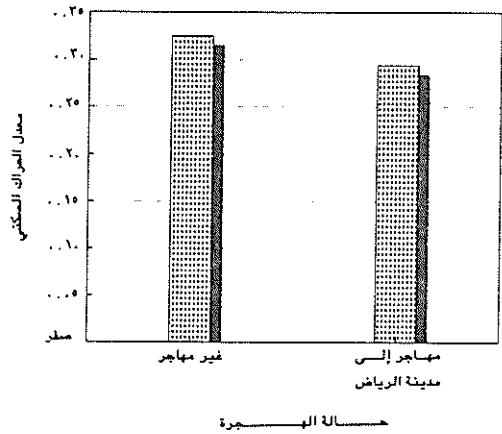
شكل رقم (١١): معدلات الحراك السكاني حسب حجم الأسرة



شكل رقم (١٢): معدلات الحراك السكاني حسب نوع الأسرة



شكل رقم (١٣): معدلات الحراك السكاني حسب حالة الهجرة



نوع الأسرة:

يلاحظ من الجدول رقم (٣٠) أن أغلب رؤساء العائلات في مدينة الرياض ينتمون إلى أسر نووية. ويكمن الفرق بين المنقلين وغير المنقلين في أن نسبة الذين يسكنون بمفردهم أو مع أشخاص قد لا تربطهم قرابة تصل إلى ٥ ٪ من الذين تحركوا خلال السنة السابقة للمسح، بينما لا تتعدى ٣ ٪ من غير المنقلين. والعائلات من هذا النوع هي في الواقع كثيرة التنقل لأنها - في معظم الأحيان - تكون عبارة عن تجمع مؤقت لا يستمر طويلاً، إذ قد يتركه بعض الأفراد المكونين لها بعد التخرج من المعاهد أو الجامعات إذا كانوا طلاباً أو بعد زواج أحد الأفراد أو بعضهم. ويعزى السبب - أيضاً - في ارتفاع نسبة العزاب من بين الذين تحركوا خلال السنة السابقة للمسح إلى أنه قلما تستقر أسرة رئيسها أعزب، لأنه ما يلبث أن يتزوج في أغلب الأحيان. فهذا النوع من الأسر تعيش مرحلة عدم استقرار. ومن جهة أخرى، فإن الأسر الممتدة تمثل ٢٧ ٪ من الذين تحركوا خلال السنة السابقة للمسح مقارنة بـ ٣١ ٪ من الذين لم يقوموا بتحركات سكنية خلال السنة السابقة للمسح. وعند حساب معدلات الحراك السكني للأنواع الثلاثة من العائلات، يظهر أن النوع الأول أكثر ميلاً للانتقال السكني مقارنة بالأنواع الأخرى (الشكل رقم ١٢، ص ٩٦). كما أن الأسر النووية أكثر ميلاً للتحرك مقارنة بالأسر الممتدة.

حالة الهجرة لرب الأسرة:

يبدو أن الأغلبية العظمى من رؤساء الأسر في مدينة الرياض هم من المهاجرين من خارج المدينة (الجدول رقم ٣١). فبوجه عام، يمثل المهاجرون من خارج مدينة الرياض أكثر من ٧٤ ٪ من جملة الأسر التي غيرت مساكنها، بينما

ترتفع هذه النسبة إلى ٧٨ ٪ بالنسبة للذين لم يقوموا بتغيير مساكنهم. وتشير قيمة مربع كاي (مربع كاي = ٤,٥ ، درجات الحرية = ٢) أن هناك فرقاً بين المهاجرين إلى مدينة الرياض وغير المهاجرين من خارجها فيما يتعلق بالحراك السكني. وبالرغم من ذلك، فإنه عند حساب احتمالية الانتقال لحالي المهجرة، يتضح أنه ليس هناك فرق كبير بين هاتين الفئتين (الشكل رقم ١٠، ص ٩٦).

جدول رقم (٣٠)
نوع أسر المنتقلين خلال السنة السابقة للمسح
مقارنة بغير المنتقلين

نوع الأسرة	المنتقلون من مسكن إلى آخر	غير المنتقلين
شخص أو أكثر بدون قرابة	٤,٩	٢,٧
أسرة نوية	٦٧,٨	٦٦,٢
أسرة ممتدة	٢٧,٢	٣١,١
المجموع	١٠٠ ٪ (٧٤٩)	١٠٠ ٪ (١٩٢١)

مربع كاي = ١١,٤٩ درجات الحرية = ٢ مستوى الدلالة = ٠,٠١

جدول رقم (٣١)

حالة الهجرة للمنتقلين خلال السنة السابقة للمسح مقارنة بغير المنتقلين

حالة الهجرة	المنتقلون من مسكن إلى آخر	غير المنتقلين
مهاجر إلى الرياض	٧٤,٢	٧٨,١
غير مهاجر	٢٥,٨	٢١,٩
المجموع	١٠٠ ٪ (٧٤٩)	١٠٠ ٪ (١٩٢١)

مربع كاي = ٤,٥ درجات الحرية = ١ مستوى الدلالة = ٠,٠٥

(ب) الخصائص السكنية:

نوع سكن العائلة:

إن أبرز ما يظهره الجدول رقم (٣٢) أن نسبة كبيرة من الذين قاموا بتحركات سكنية (٢٤ ٪) يعيشون في الشقق مقارنة بـ ١٣ ٪ من الذين لم يقوموا بتغيير مساكنهم. ومن جهة أخرى، ترتفع نسبة الذين يسكنون في الفلل والمساكن الشعبية من بين الذين لم يقوموا بتغيير مساكنهم. وقد يعود هذا الاتجاه المتزايد نحو الشقق إلى ازدياد أعدادها من جهة، وإلى ازدياد تقبلها لدى السعوديين وميل بعض الشباب في الوقت الحاضر إلى الاستقلال في شقة خاصة بعد الزواج بدلاً من العيش مع الأسرة من جهة أخرى.

نوع الحيازة:

يظهر جدول رقم (٣٢) أن هناك اختلافاً كبيراً بين المنتقلين خلال السنة السابقة للمسح وبين غير المنتقلين فيما يتعلق بنوع حيازة المسكن. ولعل هذه من أبرز نتائج هذه الدراسة، حيث إن أكثر من ثلاثة أرباع (٧٦,٥ ٪) من الذين لم يقوموا بتغيير مساكنهم هم من ملاك المساكن. أما بالنسبة للذين غيروا مساكنهم خلال السنة السابقة للمسح، فلا يمثل ملاك المساكن من بينهم إلا حوالي ٣٥ ٪. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه ليس كل الذين تحركوا خلال السنة الأخيرة ويملكون مساكنهم في الوقت الحاضر، كانوا ملاكاً لمساكنهم قبل الانتقال السكني، إذ من بين الذين تحركوا حديثاً حوالي ٢٥ ٪ كان سبب تحركاتهم هو تغيير نوع الحيازة عن طريق شراء أو بناء مسكن خاص - كما سبقت الإشارة إليه عند حديث عن أسباب الحراك السكني. ومن هذا تبرز قوة تأثير ملكية المسكن على

جدول رقم (٣٢)

الخصائص السكنية للمنتقلين خلال السنة السابقة للاستجواب

مستوى الدلالة	درجات الحرية	مربع كاي	غير المنتقلين	المنتقلون من مسكن إلى آخر	الخاصية
٠,٠٠	٣	٤٨,٠٧	نوع السكن		
			٥,٥	٥,٩	مسكن شعبي من الطين
			١١,٤	٩,٥	مسكن شعبي مسلح
			٦٩,٧	٦٠,٣	فيلا
			١٣,٤	٢٤,٣	شقة أو غيرها
			(١٩٢١)٪١٠٠	(٧٤٩)٪١٠٠	المجموع
٠,٠١	٢	٢٤٢,٤	نوع حيازة المسكن		
			٧٦,٥	٣٤,٨	ملك
			٢١,٥	٦٣,٣	مستأجر
			٢,٠	١,٩	غير ذلك
			(١٩٢١)٪١٠٠	(٧٤٩)٪١٠٠	المجموع

المسكن. وهذا - كما سبق ذكره من خلال عرض أدبيات الانتقال السكني - له علاقة بتكاليف الانتقال التي تكون عالية بالنسبة للمالك مقارنة بالمستأجر، والمتمثلة جزئياً في عرض المسكن للبيع، ثم القيام ببيعه وقبض الثمن، والبحث - بعد ذلك - عن مسكن جديد بالإضافة إلى ما يرتبط بذلك من شعور وعواطف وروابط اقتصادية واجتماعية أخرى تجاه مقر السكن بشكل عام. وقد تتفق هذه النتيجة مع ما يعتقد به بعض الباحثين من أن ملكية المسكن قد تعتبر أقوى المتغيرات ارتباطاً بالانتقال السكني.

ثانياً: التمييز بين المنتقلين وغير المنتقلين خلال السنة السابقة للاستجواب:

يعنى هذا الجزء من دراسة الخصائص بالتعرف على مدى إمكانية التمييز بين المنتقلين خلال السنة السابقة للمسح من جهة والذين لم يقوموا بتغيير مساكنهم خلال هذه الفترة من جهة أخرى، ومن ثم تحديد المتغيرات التي تسهم في التمييز بين هاتين المجموعتين (المهاجرين وغير المهاجرين). وقد اشتمل التحليل بالإضافة إلى الخصائص التي سبقت مناقشتها على بعض المتغيرات الأخرى كعدد التحركات التي قام بها رئيس الأسرة في الماضي، ودرجة التزاخم. وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال دراسة هذه الخصائص يمكن النظر إلى بعضها كعوامل مؤثرة في الانتقال السكني كالعمر والنوع والحالة الزوجية وحالة الهجرة - وإلى حد ما - ملكية المسكن. ومن جهة أخرى، لا يمكن بأي حال النظر إلى بعضها الآخر كعوامل مؤثرة في الانتقال السكني مثل نوع المسكن ودرجة التزاخم ومقر السكن الحالي، وذلك لأن هذه الخصائص هي - في الواقع - نتيجة من نتائج الانتقال السكني نفسه.

كما سبق ذكره، فإن مقارنة المنتقلين خلال السنة السابقة للاستجواب بغيرهم يعتبر أفضل السبل لفهم خصائص التحركات السكنية، لأن معظم الخصائص الشخصية والأسرية والسكنية لم تتغير بعد، بينما يختلف الوضع الحالي للذين قد انتقلوا خلال سنوات مضت عما كان عليه عند القيام بالتحرك مما لا يعطي نتائج دقيقة عن "انتقائية الانتقال السكني". ويوضح الجدول رقم (٣٣) قيم ويلكس المدا و مربع كاي لكل المتغيرات المميزة التي اشتمل عليها التحليل، كل على حدة. ويبدو أن معظم المتغيرات لها قدرة على التمييز بين المجموعتين (المنتقلين وغير المنتقلين خلال السنة السابقة). ويلاحظ أن التغير الممثل للملكية

جدول رقم (٣٣)

قيم ويلكس لمدا (Wilks' lamda) وف النسبية ومستوى دلالتها
للمتغيرات التي اشتمل عليها التحليل التمييزي
للمنتقلين وغير المنتقلين خلال سنة

المتغير	ويلكس لمدا	ف النسبية
العمر (L)	٠,٩١٣٧٠	*٢٢١,٦
المستوى التعليمي	٠,٩٩٢٥٢	*١٧,٧
عدد أفراد الأسرة	٠,٩٢٨٩٣	*١٧٩,٥
درجة التزام	٠,٩٨٣٩٩	*٣٨,١٦
الدخل (L)	٠,٩٩٦٩٩	*٧,١
نوع السكن (فيلا)	٠,٩٩٨٩٦	٢,٥
ملكية المسكن	٠,٨٤٧١٣	*٤٢٣,٤
الحالة الزوجية (متزوج)	٠,٩٩٢٣٩	*١٨,٠
نوع الأسرة (نووية)	٠,٩٩٩٧٨	٠,٥
نوع الأسرة (ممتدة)	٠,٩٩٥٣٨	٢,٨
حالة المهجرة (مهاجر إلى الرياض)	٠,٩٩٥٣٨	*١٠,٩

* ف دالة احصائياً عند مستوى ٠,٠٥ أو أقل.

المسكن يعتبر أكثر المتغيرات إسهاماً في التمييز بين المهاجرين وغير المهاجرين داخل مدينة الرياض. ويولي هذا المتغير في الإسهام في التمييز، بعض المتغيرات الأخرى - مرتبة حسب إسهامها: العمر وحجم الأسرة، ثم درجة التزاوج، وبعد ذلك تأتي بقية المتغيرات. ومن جهة أخرى، يلاحظ أن بعض المتغيرات لا تسهم إسهاماً ذا دلالة إحصائية - إذا استخدمت لوحدها - مثل نوع الأسرة ونوع المسكن. ونظراً لارتباط بعض هذه المتغيرات مع بعضها، ونظراً للرغبة في اختيار أقل عدد ممكن من المتغيرات التي تستطيع التمييز بين المجموعات، وبالتالي التخلص من المتغيرات التي لا تسهم في التمييز، فإنه قد تم استخدام طريقة إدخال المتغيرات على خطوات (stepwise). ويظهر أن ملكية المسكن تعتبر أهم متغير يسهم في التمييز، بينما يأتي المستوى التعليمي في آخر القائمة من حيث الأهمية (الجدول رقم ٣٤). وبما أنه يمكن ربط هذين المتغيرين بعملية الانتقال السكني، فإنه يمكن القول بأن الانتقال السكني يتأثر بملكية المسكن بدرجة أقوى بكثير من تأثره بالمستوى التعليمي لرئيس الأسرة. ويلاحظ من قيم لمداء أن المتغير الأول - لوحده - يسهم في التمييز بين المنقلين وغير المنقلين بدرجة تفوق كل المتغيرات الأخرى مجتمعة. وتتفق هذه النتيجة عن ملكية المسكن مع ما وجد بشأن الانتقال السكني في مدينة فينكس الأمريكية من قبل جوبر وآخرين (Gober et al., 1991) ، وأيضاً مع نتائج بعض الدراسات الأخرى في أن ملكية المسكن من أهم المتغيرات التي تميز بين المنقلين وغير المنقلين. وبالنظر إلى قيم لمداء الموضحة في الجدول نفسه، يتضح أن متغيري ملكية المسكن وعمر رئيس الأسرة يسهمان في خفض قيمة لمداء (lamda) بقدر أكبر بكثير من إسهام المتغيرات الخمسة الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى أن قيم لمداء تتراوح بين صفر وواحد صحيح. وكلما صغرت القيمة، دل ذلك على زيادة القدرة في التمييز.

جدول رقم (٣٤)

خطوات ادخال المتغيرات في تحليل التمايز وقيمة لمدا
ومستوى دلالتها عند ادخال كل متغير للتمييز بين
المنتقلين وغير المنتقلين خلال السنة السابقة للاستجواب
(عدد الحالات = ٢٢٠٤)

الخطوة	المتغير	قيمة لمدا	ف النسبية
١	ملكية المسكن	٠,٨٤٧١٣	٤٢٣,٣٥
٢	عمر رئيس الأسرة (L)	٠,٨٢٣٢٢	٢٥١,٧٩
٣	درجة التزاحم	٠,٨١٥٦٦	١٧٦,٥٨
٤	الدخل الشهري (L)	٠,٨١٣٧٦	١٣٤,٠٦
٥	حالة الهجرة	٠,٨١٢٦٣	١٠٧,٩٩
٦	نوع المسكن (فيلا)	٠,٨١١٦٧	٩٠,٥٣
٧	المستوى التعليمي	٠,٨١١٢٧	٧٧,٧٦
قيمة لجن = ٠,٢٣٢٦			
قيمة الارتباط القانوني (canonical correlation) = ٠,٤٣٤٤			
قيمة ويلكس لمدا = (wilks lamda) = ٠,٨١١٢٧			
قيمة مربع كاي = ٤٨٩,٩٥ درجات الحرية = ٧			

(L) تم تحويل هذا المتغير الى الهيمنة اللوغاريتمية.

أما بخصوص القدرة التمييزية بشكل عام، فيمكن قياسها من خلال عدة مقاييس أو مؤشرات - سبق ذكرها. ومن هذه المقاييس "ويلكس لمدا" التي يمكن تحديد مستوى دلالتها من خلال مربع كاي. ويوضح الجزء السفلي من الجدول رقم (٣٤) القيم لكل من ويلكس لمدا ومربع كاي لدالة التمايز. ويظهر من ذلك أن دالة التمايز (discriminant function) تعتبر ذات دلالة إحصائية للتمييز بين المجموعتين (المنتقلين وغير المنتقلين خلال السنة السابقة للاستجواب).

وبالنسبة لمدى دقة التمييز بين المنتقلين وغير المنتقلين، يمكن لطريقة التحليل التمايزي التنبؤ بالمجموعة التي ينبغي أن تنتمي لها حالة معينة وذلك بناء - بالطبع - على المتغيرات المستقلة. وفي هذه الحالة، فإنه يتم تصنيف كل رئيس أسرة إلى إحدى المجموعتين على أساس درجات التمييز (scores) التي تؤدي إليها دالة التمايز (discriminant function). ويوضح الجدول رقم (٣٥) أنه باستخدام سبعة متغيرات مستقلة يمكن تصنيف ٧٣,٣٢٪ من جميع الحالات تصنيفاً صحيحاً. وبمقارنة هذا الرقم بالنسبة القاعدية يظهر أن القدرة على التنبؤ مقبولة ولكنها ليست عالية لكونها لم تتجاوز النسبة القاعدية بكثير. أما بالنسبة للتصنيف المتنبأ به لكل مجموعة على حدة، فيظهر أن قدرة التنبؤ بأي من المجموعتين متقاربة مع فارق بسيط لصالح الذين لم يقوموا بتحركات سكنية خلال السنة السابقة للاستجواب. وبذلك يمكن القول أن الذين قاموا بتحركات سكنية داخل مدينة الرياض يتميزون عن غيرهم في الخصائص التالية: ملكية المسكن، وعمر رئيس العائلة، ودرجة التزاحم، والدخل الشهري، وحالة الهجرة، ونوع المسكن، والمستوى التعليمي.

جدول رقم (٣٥)
درجة التصنيف الصحيح للحالات تبعاً لحالة الانتقال (منتقلين وغير منتقلين)
خلال السنة السابقة للمسح

المجموعات المتبأ بها			المجموعات الفعلية
عدد الحالات	المنتقلون خلال السنة السابقة	غير المنتقلين خلال السنة السابقة	
٦٦٩	٤٥٢ (٪٦٧,٦)	٢١٧ (٪٣٢,٤)	المنتقلون خلال السنة السابقة
١٦٧٩	٤٠٩ (٪٢٤,٤)	١٢٧٠ (٪٧٥,٦)	غير المنتقلين خلال السنة السابقة

الدرجة أو النسبة الشاملة للتصنيف الصحيح = ٧٣,٣٤٪ النسبة القاعدية = ٧١,٥١٪

ثالثاً: خصائص الذين لم يسبق لهم تغيير مساكنهم:

وبالرغم من أن الذين لم يغيروا مساكنهم لا يمثلون إلا نسبة صغيرة من مجموع رؤساء الأسر إلا أنه من المفيد معرفة من هم هؤلاء؟ وماهي خصائصهم؟ وللإجابة على هذه التساؤلات، فقد تم فحص بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية من واقع بيانات العينة. وعليه، فقد بلغ متوسط أعمار الذين لم يقوموا بتغيير مساكنهم حوالي ٣٩ سنة بينما بلغ متوسط أعمار الذين قاموا بتغيير مساكنهم ٤١ سنة تقريباً.

ومن الناحية التعليمية، يظهر أنه ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية - أيضاً - بين الذين قد قاموا بتغيير مساكنهم (بصرف النظر عن تاريخ أو فترة التحرك) والذين لم يقوموا بتغييرها، إذ أن قيمة مربع كاي ليست ذات دلالة

إحصائية (انظر الجدول رقم ٣٦). وبالرغم من ذلك، يظهر أن نسبة الذين لم يحصلوا على الابتدائية من بين الذين لم يقوموا بتغيير مساكنهم (٤١ ٪) أكبر من مثلتها للذين قاموا بتغيير مساكنهم (٣٧ ٪).

وبالنسبة للحالة الزوجية لرؤساء العائلات الذين شملهم المسح، فيظهر من الجدول رقم (٣٦) أن نسبة المتزوجين من بين المنتقلين سكنياً (٩٢,٥ ٪) أكبر منها بالنسبة لغير المنتقلين (٨٤ ٪). فبالرغم من أن الأغلبية العظمى من رؤساء الأسر الذين شملهم المسح هم من المتزوجين، إلا أن الفرق المذكور آنفاً يعتبر ذا دلالة إحصائية (مربع كاي = ١٦,٦٤ ، درجات الحرية = ١).

وبالعكس مما سبق، فإن هناك فرقاً معنوياً (أو ذا دلالة إحصائية) بين الذين قد قاموا بتغيير مساكنهم والذين لم يقوموا بتغييرها أبداً (مربع كاي = ٢٣,٠٤ ، درجات الحرية = ٢). ويبدو أن حجم العائلات من المجموعة الأولى أكبر من المجموعة الأخيرة (انظر الجدول رقم ٣٦). فبينما تصل نسبة العائلات التي بها ثمانية أشخاص فأكثر حوالي ٣٧ ٪ من بين العائلات التي قامت بتغيير مساكنها، فإن هذه النسبة للعائلات التي لم تغير مساكنها لا تزيد على ٢٦ ٪ . وهذا قد يفسر بأنه قد يكون هناك نسبة من المهاجرين حديثاً إلى مدينة الرياض ضمن الذين لم يسبق لهم تغيير مساكنهم في مدينة الرياض.

وبالمثل، فإن هناك فرقاً بين المجموعتين فيما يتعلق بنوع الأسرة (ممتدة، نووية، شخص واحد أو عدة أشخاص لا تربطهم صلة قرابة). فمن جهة، تمثل الأسر الممتدة أقل قليلاً من ثلث العائلات التي قامت بتغيير مساكنها (انظر الجدول رقم ٣٦). ومن جهة أخرى، لا تصل نسبة هذا النوع من الأسر إلى ربع مجموع العائلات التي لم تغير مساكنها. أما الأسر النووية فتمثل ثلثي كل من العائلات

جدول رقم (٣٦)

بعض الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمنتقلين
والذين لم يسبق أن قاموا بتغيير مساكنهم

الخاصية	غير المنتقلون أبداً	المنتقلون سكناً	مربع كاي	درجات الحرية
المستوى التعليمي				
دون الابتدائية	٤١,٤	٣٦,٨	*٢,١٦	٢
الابتدائية - الثانوية	٤٢,٥	٤٧,٩		
جامعة فما فوق	١٦,١	١٥,٣		
المجموع	٪١٠٠ (١٨٦)	٪١٠٠ (٢٤٨٤)		
الحالة الزوجية				
متزوج	٨٤,٤	٣٠,٩	١٥,٣٤	١
غير متزوج	١٥,٦	٧,٥		
المجموع	٪١٠٠ (١٨٦)	٪١٠٠ (٢٤٨٤)		
حجم الأسرة				
أقل من ٥	٤٧,٨	٣٠,٩	٢٣,٠٤	٢
٥ - ٨	٢٥,٨	٣٢,٠		
٩ فأكثر	٢٦,٤	٣٧,٠		
المجموع	٪١٠٠ (١٨٦)	٪١٠٠ (٢٤٨٤)		
نوع الأسرة				
شخص أو أكثر بدون قرابة	٨,٦	٢,٩	٢٠,٣٤	٢
أسرة نووية	٦٨,٣	٦٦,٥		
أسرة ممتدة	٢٣,١	٣٠,٦		
المجموع	٪١٠٠ (١٨٦)	٪١٠٠ (٢٤٨٤)		

* قيمة مربع كاي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥.

التي قامت بتغيير مساكنها وتلك التي لم تقم بذلك أبدًا. وجدير بالملاحظة أن قيمة مربع كاي تعتبر ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ أو أقل (مربع كاي = ٢٣,٤٩، درجات الحرية = ٢).

أما بخصوص حالة الهجرة بالنسبة لرئيس العائلة، فيتضح أنه بالرغم من أن الأغلبية العظمى من المجموعتين هم من المهاجرين إلى مدينة الرياض إلا أن المهاجرين إلى مدينة الرياض يمثلون ٩٠٪ من الذين لم يسبق أن قاموا بتغيير مساكنهم، مقابل ٧٦٪ من مجموع رؤساء الأسر الذين سبق أن قاموا بتغيير مساكنهم. وقد يفسر ذلك بأن معظم الذين لم يسبق أن قاموا بتغيير مساكنهم هم من المهاجرين إلى مدينة الرياض الذين قدموا منذ مدة قصيرة ولم يمض الوقت الكافي لحدوث تغييرات في حجم الأسرة أو في المتطلبات السكنية الداعية إلى الانتقال السكني، أو أنهم لا يستطيعون القيام بتحركات سكنية حتى الآن (انظر جدول رقم ٣٧).

أما من حيث الدخل، فيتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (٣٧) بأنه ليس هناك فرق بين المجموعتين في الدخل. فقيمة مربع كاي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ وبالرغم من ذلك، فإن نسبة الذين لم يسبق لهم تغيير مساكنهم ويبلغ دخل أسرهم أقل من ٣٠٠٠ ريال أكبر من مثيلتها بالنسبة للذين سبق أن قاموا بتغيير مساكنهم. ومن جهة أخرى، يقدر متوسط الدخل الشهري للأسر التي غيرت مساكنها بحوالي ٥٥٤٠ ريالاً. أما الدخل الشهري للأسر التي لم تقم بتغيير مساكنها فيقدر بحوالي ٥٠٩٥ ريالاً.

جدول رقم (٣٧)
 بعض الخصائص الاقتصادية والديموغرافية والسكنية للمنتقلين
 والذين لم يسبق أن قاموا بتغيير مساكنهم

الخاصية	غير المنتقلين أبداً	المنتقلون سكنياً	مربع كاي	درجات الحرية
الدخل				
أقل من ٣٠٠٠	٢٠,٣	١٤,٧	*٤,٧٢	٢
٣٠٠٠ - ٥٩٩٩	٤٧,٥	٤٦,٥		
٦٠٠٠ - ٩٩٩٩	٢١,٥	٢٦,٠		
١٠٠٠٠ فأكثر	١٠,٨	١٢,٨		
المجموع	٪١٠٠ (١٥٨)	٪١٠٠ (٢١٧٤)		
حالة الهجرة				
مهاجر إلى الرياض	٨٩,٨	٧٦,٠	١٩,٧٥	١
غير مهاجر	١٠,٢	٢٤,٠		
المجموع	٪١٠٠ (١٨٦)	٪١٠٠ (٢٤٨٤)		
نوع المسكن				
مسكن شعبي من الطون	٩,٧	٥,٣	٢٨,١٦	٣
مسكن شعبي مسلح	١٨,٨	١٠,٣		
فيلا	٤٦,٨	٦٨,٦		
شقة أو غيرها	٢٤,٧	١٥,٨		
المجموع	٪١٠٠ (١٨٦)	٪١٠٠ (٢٤٨٤)		
نوع حيازة المسكن				
ملك	٤٩,٥	٦٥,٩	٢٠,٦٣	٢
مستأجر	٤٧,٨	٣٢,١		
المجموع	٪١٠٠ (١٨٦)	٪١٠٠ (٢٤٨٤)		

* قيمة مربع كاي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥.

وتشير النتائج من جهة أخرى إلى أن هناك فرقاً في نوع المسكن بين الذين سبق أن قاموا بتغيير مساكنهم والذين لم يقوموا بذلك. فنسبة المهاجرين داخل المدينة الذين يسكنون المساكن من نوع الفيلا (٦٨,٦ %) أكبر بكثير مقارنة بالذين لم يسبق لهم تغيير مساكنهم ويسكنون في هذا النوع من المساكن (٤٦,٨ %). بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة المهاجرين الذين يسكنون في المساكن الشعبية والشقق أكبر بكثير بالنسبة للذين لم يسبق أن قاموا بتغيير مساكنهم مقارنة بالذين سبق أن غيروا مساكنهم.

كما أن هناك تبايناً بين المجموعتين فيما يتعلق بنوع حيازة المسكن. فنلاحظ أن نسبة الذين يمتلكون مساكنهم من المنقلين أكبر بكثير من تلك الخاصة بغير المنقلين. ومن جانب آخر، يظهر الجدول رقم (٣٢) أن حوالي نصف (٤٩ %) غير المنقلين يسكنون في مساكن مستأجرة مقارنة بحوالي الثلث (٣٢ %) بالنسبة لغير المنقلين. ويعتبر الفرق بين هاتين المجموعتين ذي دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ (مربع كاي = ٢٠,٦٣، درجات الحرية = ٢).

ومن هذا التحليل لخصائص هاتين الفئتين من السكان يتضح أن أغلب أفراد الفئة التي لم يقوموا بتغيير مساكنهم من المهاجرين إلى مدينة الرياض من المناطق الداخلية في المملكة العربية السعودية. وتتميز هذه الأسر - أيضاً - بصغر حجمها مقارنة بالفئة التي قد قامت بتغيير مساكنها في وقت مضى، كما أن مستوى دخلها أقل من الذين قد قاموا بتغيير مساكنهم. ولهذا يتضح أنه لا ينبغي دراسة الانتقال السكني داخل المدينة على أساس السؤال: "هل سبق أن قمت بتغيير مسكنك؟" فقط، ما لم يؤخذ في الاعتبار زمن أو فترة الانتقال السكني. وفي الحقيقة، لا بد أن يكون هناك اختلاف وفرق من حيث البواعث والسمات والخصائص بين تحرك سكني حدث منذ ثلاثين سنة وآخر تم خلال الشهر الماضي.

الخاصة والتوصيات

بالرغم من أهمية الانتقال السكني وتأثيره على خصائص الأحياء والمناطق السكنية وتأثره بها، إلا أن الدراسات العربية في هذا المجال قليلة جداً. وقد اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على بعض الجوانب المهمة لعملية الانتقال السكني كاتجاهات التحركات وأسبابها بالإضافة إلى أنواع التحركات السكنية وخصائص المتنقلين من مسكن إلى آخر، وذلك باستخدام بعض الأساليب الإحصائية كمرجع كاي والتحليل التمايزي.

وقد أظهرت النتائج أن الاتجاه العام للتحركات السكنية هو الابتعاد عن مركز المدينة في اتجاه النطاق الخارجي للمدينة. ويواكب هذا الزحف إلى المناطق والأحياء الجديدة عملية إحلال في المناطق القديمة عن طريق المقيمين (أي غير السعوديين).^٣ وقد وجد - أيضاً - أن معظم التحركات تتم بين الأحياء وليس داخلها مما يدل على أن التحركات السكنية تعتبر ذات مسافات طويلة نسبياً. ويبدو أنه لم تطرأ تغييرات كبيرة في اتجاه التحركات خلال السنوات القليلة الماضية. وتظهر النتائج - أيضاً - أن هناك تركيزاً في مناطق الأصل وتبعث في مناطق الوصول.

٣ - وقد يكون لهذه العملية أبعاد تستحق الاهتمام خاصة عندما تنخفض أعداد المقيمين نتيجة عودة غير السعوديين إلى أوطانهم وتصبح المناطق القديمة قليلة السكان تنتشر بها المساكن الشاغرة (انظر: Al-Gabbani, 1991).

وبوجه عام، يبدو أن تغيير المسكن بسبب "شراء أو بناء مسكن" هو أكثر الأسباب شيوعاً، ويليه التحرك بسبب الزيادة في حجم الأسرة، ثم في الرغبة في الحصول على مسكن أفضل. ويتبع ذلك من حيث الأهمية "ارتفاع الإيجار". وتأتي بعد ذلك بعض الأسباب كعدم توافر الخدمات، أو كون المسكن بعيداً عن مقر العمل أو الأقارب، أو الإخلاء بناء على طلب المالك، وغيرها. وقد لوحظ أن هناك فرقاً في الأسباب بين هذه النتائج ونتائج دراسة كل من آل الشيخ (AlSheikh, 1981) ومكي (١٤٠٥هـ). أما أسباب التحركات التي تمت خلال سنة من تاريخ المسح، فيمكن ذكر أهمها (مرتباً حسب الأهمية) كما يلي:

- ١ - شراء أو بناء مسكن. ٢ - الزيادة في حجم الأسرة. ٣ - الإيجار مرتفع.
- ٤ - أستطيع العيش في مسكن أفضل. ٥ - المسكن السابق بعيد عن العمل.
- ٦ - الخدمات غير كافية، وغيرها.

وعلى أساس هذه الأسباب، فقد تم تصنيف التحركات إلى أنواع ثلاثة، وذلك في محاولة لمعرفة مدى إمكانية تصنيفها ومدى دقة ذلك التصنيف. ووجد أن أغلب التحركات (٧٨٪) هي من نوع تحركات التكيف الهادفة إلى تلبية احتياجات الأسرة ومتطلباتها السكنية المتغيرة. كما وجد أن التحركات المحفزة أو الناتجة عن قرارات غير سكنية كالتغيرات التي تمر بها الأسرة وخاصة الزيادة في حجم الأسرة - التي اشتمل عليها المسح فقط - تمثل ١٨٪ من التحركات السكنية في مدينة الرياض. أما التحركات الإجبارية، فلم تمثل إلا نسبة صغيرة جداً لا تزيد على ٤٪. أما بالنسبة لدقة تصنيف التحركات السكنية إلى ثلاثة أنواع، فإنها متواضعة ولكن النتائج تعتبر في الاتجاه الصحيح موحية بأنه بالإمكان تصنيفها على أساس الأسباب التي يدلي بها رؤساء العائلات، خاصة وأنه وجد أن

هناك بعض المتغيرات التي تميز بين أنواع التحركات الثلاثة بدرجة مقبولة. وهذه المتغيرات هي: نوع السكن، ونوع حيازته، ودرجة تزامم العائلة به، والحالة الزوجية لرئيس الأسرة. وفي ضوء عدم توافر البيانات التفصيلية عن أسباب التحركات، فإن هذه النتائج تعتبر مشجعة جداً. ومن المتوقع أن تتحسن عندما تتوفر البيانات الملائمة. ومن هنا ينبغي أخذ هذه الأنواع في الاعتبار عند دراسة الانتقال السكني لكي يمكن التعرف على البواعث والحوافز المرتبطة بالتحركات السكنية، خاصة وأن هناك نسبة من التحركات - ولو أنها صغيرة جداً - لا تنطبق عليها الافتراضات التي تتخذها معظم النماذج النظرية القائلة بأن التحرك الفعلي يُسبق برغبة وتخطيط للتحرك. وهذه ليست الحالة بالنسبة للتحركات الإجبارية.

أما بالنسبة لخصائص التحركات السكنية، فقد تم فحص خصائص الذين قاموا بتحركات سكنية خلال السنة السابقة للمسح مقارنة بغيرهم. وأظهرت النتائج أن هناك فروقات فيما يتعلق بعمر رئيس العائلة، ومستواه التعليمي، وعمّا إذا كان مهاجراً إلى مدينة الرياض أم لا، بالإضافة إلى نوع المسكن ونوع حيازته. وتشير النتائج إلى أن الذين قاموا بتحركات سكنية خلال السنة السابقة للاستجواب هم أصغر سناً وينتمون - في الغالب - إلى أسر نووية، وترتفع نسب العزاب بينهم مقارنة بالفئات الأخرى. أما من حيث نوع السكن، فإن نسبة الذين يسكنون في شقق ترتفع بين الذين تحركوا خلال السنة السابقة. ومن جهة أخرى، فإن الأغلبية العظمى (٦٣٪) من بين الذين قاموا بتغيير مساكنهم خلال السنة السابقة للاستجواب يسكنون في مساكن مستأجرة على عكس الذين لم يقوموا بتغيير مساكنهم خلالها.

ولمعرفة الخصائص التي تميز بين الذين قاموا بتغيير مساكنهم خلال السنة السابقة للمسح مقارنة بغيرهم من رؤساء الأسر، فقد تم استخدام التحليل التمييزي. وأظهرت النتائج أنه بالإمكان التمييز بين هاتين المجموعتين بدرجة معقولة. واتضح أن هناك سبعة متغيرات تسهم أكثر من غيرها في التمييز بين المنتقلين وغير المنتقلين خلال السنة السابقة للاستجواب. ويأتي في مقدمتها ملكية المسكن، إذ أن إسهام هذا المتغير يفوق إسهام بقية المتغيرات التي اشتمل عليها التحليل مجتمعة. ومن المتغيرات التي وجد أنها تسهم في التمييز ما يلي: عمر رئيس الأسرة، ودرجة التزاحم، والدخل الشهري للأسرة، وحالة الهجرة، ونوع المسكن، والمستوى التعليمي لرئيس الأسرة.

ومن جهة أخرى، فقد اتضح من خلال دراسة خصائص الذين لم يسبق لهم القيام بالحرّاك السكني خلال مدة إقامتهم في مدينة الرياض - بالرغم من أن هذه الفئة لا تمثل إلا نسبة صغيرة - أن هؤلاء أصغر سناً مقارنة بغيرهم وترتفع نسبة المتزوجين من بينهم وتقتن نسبة كبيرة منهم في أسر صغيرة وفي مساكن شعبية أو شقق. وترتفع نسبة المهاجرين من خارج مدينة الرياض بين الذين لم يسبق لهم تغيير مساكنهم. كما تنخفض بينهم نسبة ملاك المساكن.

ومن خلال دراسة خصائص المنتقلين من جهة والذين لم يسبق لهم تغيير مساكنهم من جهة أخرى، يمكن أن يستنتج أنه ينبغي ألا تدرس خصائص المنتقلين وغير المنتقلين ما لم يؤخذ في الاعتبار التاريخ أو الفترة التي تمت خلالها التحركات لأن ذلك قد يترتب عليه خلل في النتائج. وبمقارنة النتائج الخاصة بخصائص الذين قاموا بالانتقال السكني خلال السنة السابقة للمسح من جهة، والنتائج المتعلقة بخصائص الذين لم يسبق لهم القيام بتغيير مساكنهم خلال مدة إقامتهم بمدينة الرياض

من جهة أخرى، يتضح عدم ملاءمة الأسلوب الذي تتبعه بعض الدراسات التي تعتمد إلى مقارنة الذين قد قاموا بتحركات سكنية (بصرف النظر عن الفترة التي تمت بها) بالذين لم يسبق لهم القيام بتغيير مساكنهم. فعلي سبيل المثال، يتضح من خلال مقارنة الذين قد قاموا بتحركات سكنية بالذين لم يسبق لهم القيام بذلك أن نسبة المتقنين الذي يمتلكون مساكنهم أكبر بكثير من مثلتها لغير المتقنين، بينما أظهرت نتائج المقارنة بين الذين قاموا بتحركات سكنية خلال السنة السابقة للاستجواب وبقية رؤساء العائلات أن الأمر عكس ذلك. لذا ينبغي أخذ هذا الأمر في الاعتبار عند دراسة خصائص التحركات السكنية .

وأخيراً، توحى هذه النتائج من خلال إبراز معدلات الحراك السكني إلى أن العائلات المالكة لمساكنها أقل ميلاً للتحرك داخل مدينة الرياض مقارنة بالعائلات المستأجرة. ولكن لا يدل ذلك على أن الأسر المالكة لمساكنها لا تنتقل من مسكن إلى آخر. وذلك لأنه عند استبعاد الذين انتقلوا لشراء أو بناء مساكنهم، يظهر أن هناك نسبة كبيرة من الناس قد قاموا بتغيير مساكنهم حتى ولو أنهم يمتلكون مساكنهم. كما أن العائلات الصغيرة أو التي سبق ان قامت بتحركات سكنية في الماضي أكثر ميلاً لتغيير المسكن مقارنة بغيرها. بالإضافة إلى ذلك، فإنه كلما كان رئيس الأسرة صغيراً في السن، كان أكثر ميلاً للتحرك من مسكن إلى آخر. وبالرغم من عدم إمكانية فحص علاقة دورة حياة الأسرة بالانتقال السكني مباشرة إلا أن نتائج الدراسة توحى بأن دورة حياة الأسرة لها دور كبير في كثير من التحركات السكنية وبالتالي قد تفسر عدداً من التحركات السكنية داخل مدينة الرياض.

ولقد اتضح - ولو بشكل غير مباشر - أن التحركات السكنية بمدينة الرياض تتأثر بالتغيرات التي تمر بها الأحياء السكنية وبالاخص انتشار المؤسسات

التجارية داخل هذه الأحياء مما يجعلها غير ملائمة لبعض الأسر. وينتج عن ذلك - في الغالب - حراك سكني نحو الأحياء الأخرى، وخاصة الجديدة. وفي هذا الخصوص، توصي هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بموضوع وضع الضوابط والأنظمة الملائمة لتحديد استخدامات الأرض (zoning) بحيث يتم الحفاظ على المناطق السكنية ويكون التمييز بينها وبين المناطق التجارية واضحاً. ولا يسمح بإنشاء المؤسسات التجارية داخل الأحياء إلا بإذن من الجهات العليا المسؤولة عن تخطيط المدينة.

ويتضح أيضاً أن هناك حاجة إلى المزيد من الدراسات والبحوث في معظم جوانب هذا الموضوع لمعرفة أبعاد الانتقال السكني وأنماطه وخصائصه ونتائجه والتغيرات التي يسهم في إحداثها في المناطق السكنية أو الأحياء داخل المدن العربية عامة والمدن الخليجية على وجه الخصوص. وفي ضوء ما تمت دراسته هنا، فإن هناك حاجة إلى فحص اتجاهات التحركات عند توافر بيانات أكثر تفصيلاً ودقة عن أماكن الأصل. كما أن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسة لأنواع التحركات، وبالذات عند توفر بيانات تفصيلية عن أسباب التحركات السكنية. أما بخصوص خصائص التحركات السكنية، فإنه ينبغي أخذ الحيلة عند دراسة الخصائص في عدم مقارنة الذين قد قاموا بتغيير مساكنهم بشكل عام، بالذين لم يسبق لهم القيام بذلك، لأن الخصائص متغيرة على مر الزمن. ولهذا لا بد من تحديد فترة زمنية معينة، ومن ثم مقارنة الذين قاموا بتحركات سكنية خلال هذه الفترة بالذين لم يقوموا بالتحراك السكني خلال هذه المدة. إضافة إلى ذلك، فإنه قد يكون من المفيد مقارنة خصائص التحركات التي تمت خلال فترات متباعدة لرصد التغيرات - إن وجدت - في خصائص وسمات المتقنين واتجاهات تحركاتهم. وأخيراً أأمل أن يحظى موضوع

الانتقال السكني في المدينة العربية باهتمام المعهد العربي لإنماء المدن وأن يتمكن من تخصيص أحد مؤتمراته السنوية - كما فعل بالنسبة "للهجرة من الريف والمدن" وكذلك بالنسبة "للمنو الحضري" - لدراسة هذا الموضوع المهم لما له من أبعاد كثيرة ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالتخطيط الحضري والاتجاهات العامة لنمو المدن.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الخليفة، عبدالله (١٤١١هـ) أثر العوامل الاجتماعية في توزيع السكان على أحياء مدينة الرياض: دراسة ميدانية. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

السعيد، صبحي (١٤١١هـ) "خدمات هواتف العملة في مدينة الرياض: دراسة جغرافية في الخصائص والتوزيع" بحوث جغرافية (الجمعية الجغرافية السعودية)، العدد ٧.

الشاعر، عيسى (١٤١٣هـ) "دراسة التوسع العمراني في مدينة الرياض باستخدام الصور الجوية والمناظر الفضائية (١٩٥٠ - ١٩٨٩م)" بحوث جغرافية (الجمعية الجغرافية السعودية)، رقم ١٤.

آل الشيخ، عبدالعزيز (١٩٨١م) "الهجرة الحضرية الداخلية بالملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية خمس مجموعات من الأسر في مدينة الرياض"، (ترجمة محمد الشرنوبى)، رسائل جغرافية، الجمعية الجغرافية الكويتية، رقم ٢٨.

العنقري، خالد (١٩٨٩م) "أبعاد التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية" مجلة العلوم الاجتماعية، ١٧: ٢٣٥ - ٢٦٦.

القباني، محمد (١٤١٢ هـ) "نوايا الهجرة والمفاضلات المكانية لطلبة الجامعة السعوديين" بحوث جغرافية (الجمعية الجغرافية السعودية)، رقم ١٠.

مكي، محمد شوقي (١٤٠٥ هـ) تحركات سكان المدينة المنورة: دراسة في علاقة الهجرة الخارجية بأنماط تغيير المسكن. الرياض: وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

النافع، عبدالله وآخرون (١٤١٢ هـ) "مشروع برنامج الكشف عن الموهوبين ورعايتهم" الجزء الأول، القسم (د)، التقرير الدوري الرابع، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، اللجنة الوطنية للتعليم.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤١٢ هـ) "نمو سريع في السكان وتطور كبير في جميع المجالات" تطويع (نشرة دورية تصدرها الهيئة العليا)، العدد الثامن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Adams, J. (1969) "Directional Bias in Intra-urban Migration," *Economic Geography*, 45: 302-323.

Al-Gabbani, M. (1991) "Population Density Pattern and Change in the City of Riyadh, Saudi Arabia," *GeoJournal*, 24: 375 - 385.

Al-Sheikh, A. (1981) *Residential Mobility in Riyadh: A study in Intra-Urban Migration*. Riyadh: King Saud University.

Ar-Riyadh Development Authority (1987) "Stage 2.2 Task 2.2.3 Residential Survey: Summary Report"

Bhar, J. (1990) "Intra-Urban Migration of Lower Income Groups and Peripheral Growth of Latin American Metropolitan Areas - The Impact Of Political and Socioeconomic Factors," *Applied Geography and Development*, 36: 7-30.

Brown, L. and J. Holmes (1971) "Intra-Urban Migrant Lifeines: A Spatial View," *Demography*, 8: 103-122.

Brown, L. and D. Longbrake (1970) "Migration Flows in Intra-Urban Space: Place Utility Considerations," *Annals of the Association of American Geographers*, 60: 368- 384.

Brown, L. and E. Moore (1971) "The Intra-Urban Migration Process: A Perspective," *Geographiska Annaler series B* 52: 1 - 13.

Cadwallader, M. (1992) *Migration and Residential Mobility: Macro and Micro Approaches*. Madison, Wisconsin: University of Wisc. Press.

Clark, W. A. V. (1970) "Measurement and Explanation in Intraurban Residential Mobility," *Tijdschrift voor Econ. en Soc. Geografie*, 61: 49 - 57.

Clark, W. A. V. (1972) "Behavior and the Constraints of Spatial Structure," *New Zealand Geographer*, 28: 171 - 180.

Clark, W. A. V. (1982) "Recent Research on Migration and Mobility: A Review and Interpretation," *Progress in Planning*, 18:1-56.

Clark, W. A. V. (1986) *Human Migration*. Beverly Hills: Sage Publications.

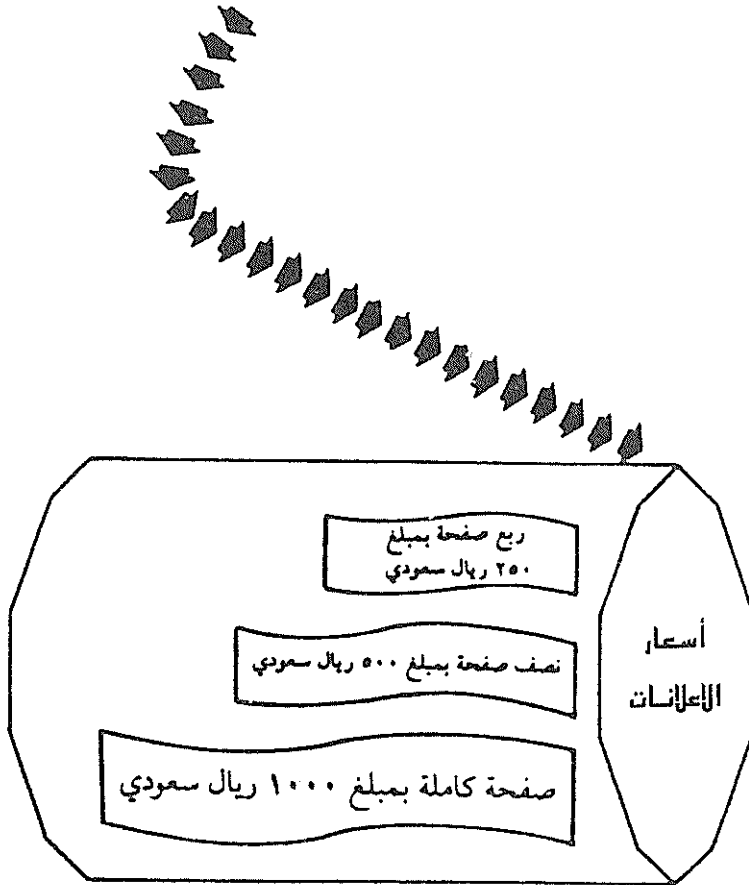
- Clark, W. A. V. and J. Onaka (1983) "Life Cycle and Housing Adjustment as Explanation of Residential Mobility," *Urban Studies*, 20: 47 - 57.
- Clark, W. A. V. and J. Onaka (1985) "An Empirical Test of a Joint Model of Residential Mobility and Housing Choice," *Environment and Planning*, 17: 915 - 930.
- Conway, D. and J. Brown (1980) "Intra-Urban Relocation and Structure: Low - Income Migrants in Latin America and the Caribbean," *Latin American Research Review*, 15: 95 - 125.
- DaVanzo, J. (1977) *Why Families Move: A Model of the Geographic Mobility of Married Couples* (U.S. Dept. of Labor, R&D Monograph 48). Washington, DC: Govt. Printing Office.
- Doorn, P. K. and A. V. Rietbergen (1990) "Lifetime Mobility: Interrelationships of Labour Mobility, Residential Mobility and Household Cycle," *The Canadian Geographer*, 34: 33-48.
- Gober, P. (1992) "Urban Housing Demography," *Progress in Human Geography*, 16: 171 - 189.
- Gober, P. et al. (1991) "Phoenix in Flux: Household Instability, Residential Mobility and Neighborhood Change," *Annals of the Association of American Geographers*, Contact Fields," *Geographical Analysis*, 2: 376 - 386.
- Moore, E. G. (1972) "Residential Mobility in the City". *Association of American Geographers*, Resource Paper No. 13.
- Moore, E. G. and W. A. V. Clark (1980) "The Policy Context for Mobility Research," *Urban Affairs Annual Reviews*, 19: 10 - 28.

- Morrison, P. A. (1967) "Duration of Residence and Prospective Migration: the Evaluation of Stochastic Model," *Demography*, 4: 553 - 561.
- Morrison, P. A. (1971) "chronic Movers and the Future Redistribution of Population," *Demography*, 8: 171 - 184.
- Onaka, J. and W. A. V. Clark (1983) "A Disaggregate Model of Residential Mobility and Housing Choice," *Geographical Analysis*, 15: 287-304.
- Peterson, W. (1958) "A General Typology of Migration," *American Sociological Review*, 23: 256 - 265.
- Pressat, R. (1985) *The Dictionary of Demography*. (Translated from French by C. Wilson). New York: Basil Blackwell Inc.
- Ravenstein, E. C. (1885) "The Laws of Migration," *Journal of the Royal Statistical Society*, 48: 167 - 235.
- Roseman, C. C. and J. D. Williams (1980) "Metropolitan to Nonmetropolitan Migration: A Decision-Making Perspectives," *Urban Geography*, 1: 283-294.
- Rossi, P. H. (1955) *Why Families Move: A Study in the Social Psychology of Urban Residential Mobility*. New York: Free Press.
- Rossi, P. H. (1980) *Why Families Move*. 2nd Edition. Beverly Hills: Sage Publications.
- Sell, R. R. (1983) "Analyzing Migration Decisions: the First Step -- Whose Decisions?" *Demography*, 299 - 311.

- Shaw, R. P. (1975) *Migration Theory and Facts: A Review and Bibliography of Current Literature*. Philadelphia: Regional Science Research Institute, Bibliography Series, No. 5.
- Speare, A. (1974) "Residential Satisfaction as an intervening variable in residential Mobility," *Demography*, 11: 173 - 188.
- Speare, A. and Goldscheider, F. K. (1987) "Effects of Marital Status Change on Residential Mobility," *Journal of Marriage and the Family*, 49: 455-65.
- Speare, A. and Goldscheider, F. K., Frey, W. (1975) *Residential Mobility, Migration, and Metropolitan Change*. Cambridge, M.A.: Ballinger.
- Tucker, C. J. and W. L. Urton (1987) "Frequency of Geographic Mobility from the National Health Interview Survey," *Demography*, 24: 265 - 270.
- Turner, J. C. (1968) "Housing Priorities, Settlement Patterns, and Urban Development in Modernizing Countries," *Journal of American Institute of Planners*, 34: 354 - 363.
- Waddell, P. (1993) "Exogenous Workplace Choice in Residential Location Models: Is the Assumption Valid?" *Geographical Analysis*, 25: 65-82.
- Wolpert, J. (1965) "Behavioral Aspects of the Decision of Migrate," *Papers of the Regional Science Association*, 19: 159-169.
- Wolpert, J. (1966) "Migration as an Adjustment of Environmental Stress," *Journal of Social Issues*, 22: 92-102.

صفحة الإعلانات

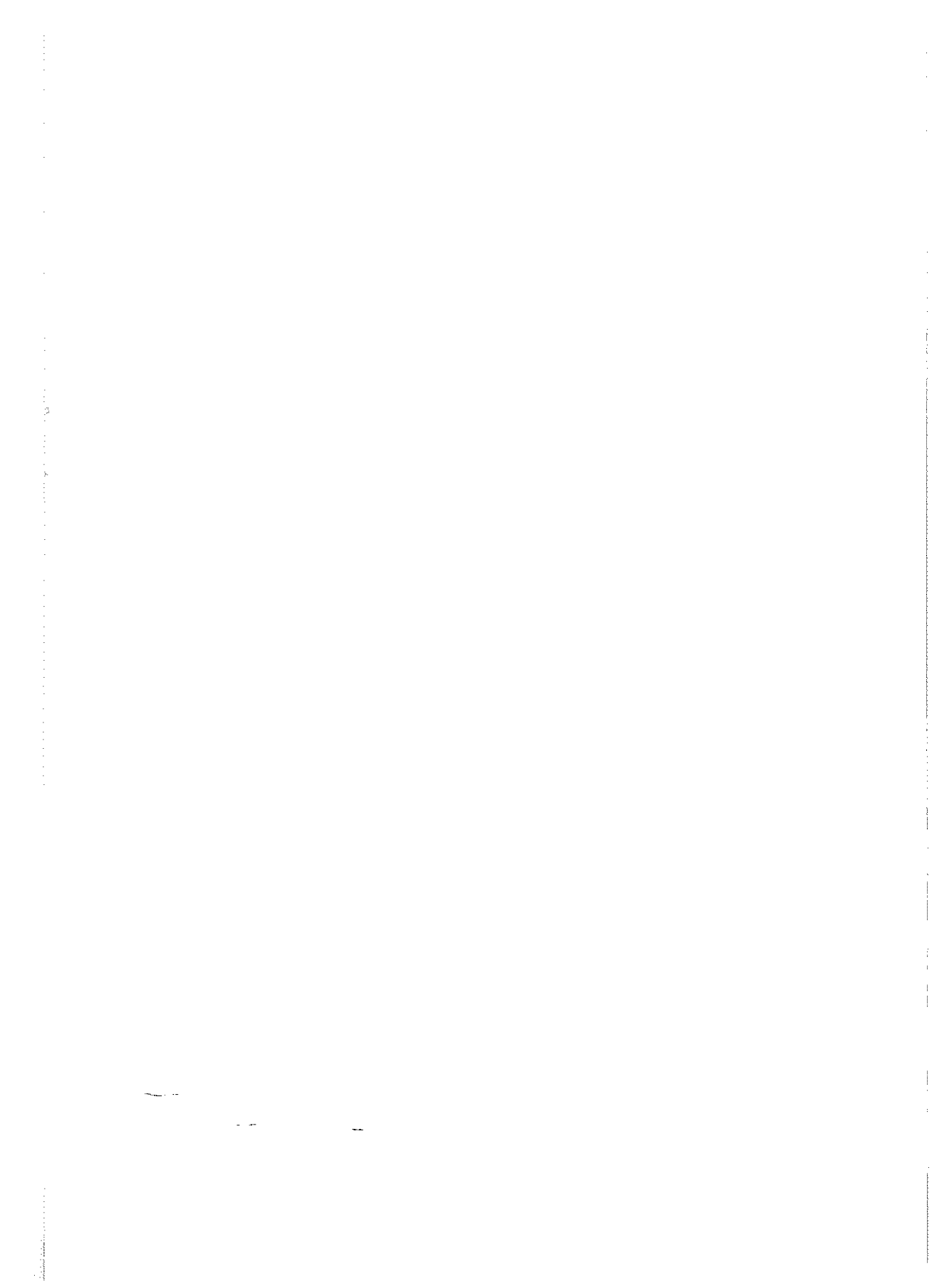
عزيزي الباحث وصاحب العمل
والمؤسسة تتيح لك الجمعية الجغرافية
السعودية فرصة التعريف بإنتاجك العلمي
وأجهزتك التي يمكن أن تخدم الجغرافيين
والجغرافيا بأسعار رمزية .

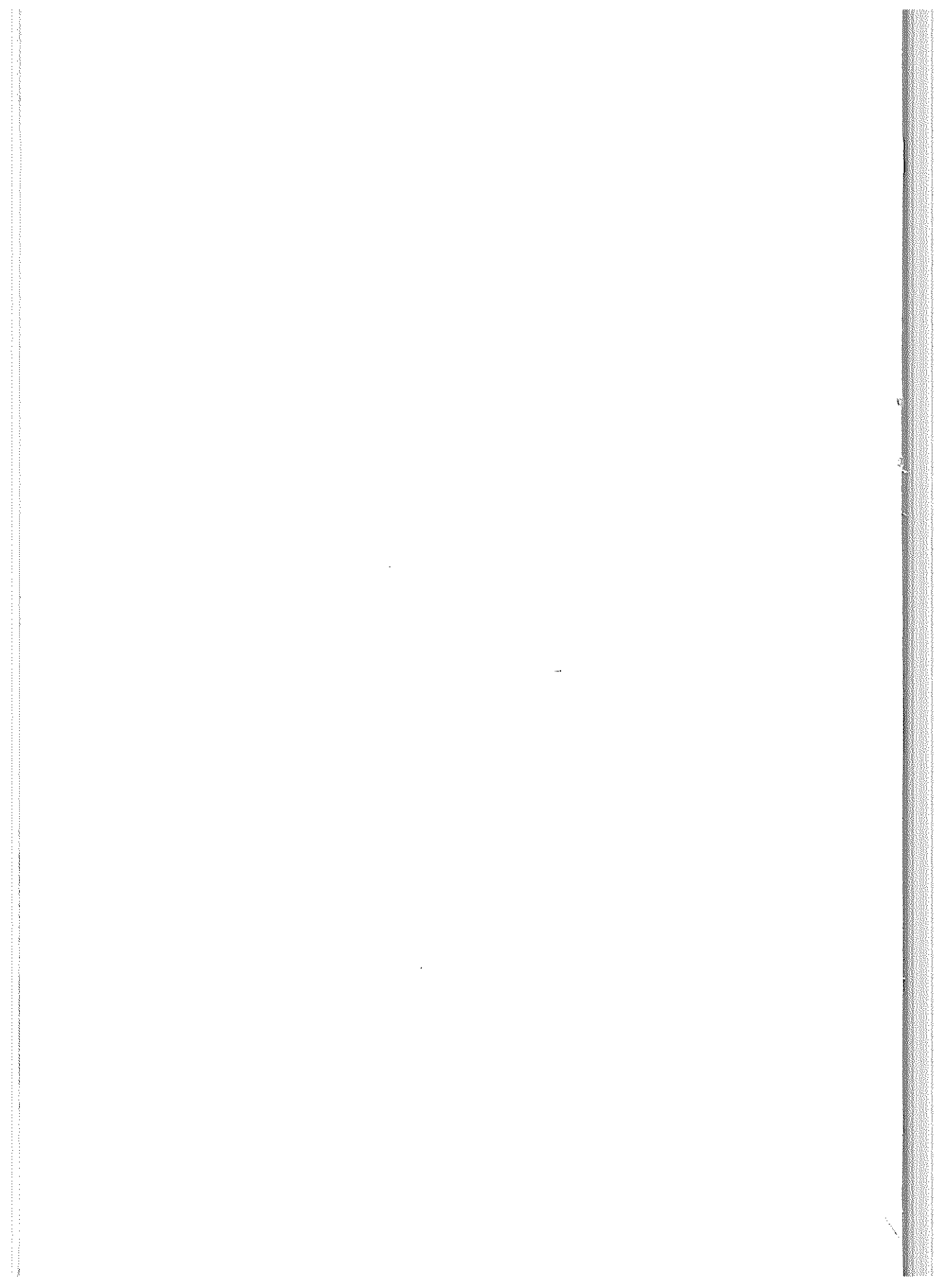


الإصدارات السابقة

- ١ - نموذج لتوقيع الكتابة العربية على الرموز في الخرائط العامة والطبوغرافية د. ناصر بن محمد عبدالله سلمى
- ٢ - تقدير عدد سكان المدن السعودية الصغيرة باستخدام الصور الجوية د. خالد بن محمد العنقري
- ٣ - الحرارة وتكاليف تمديد موسم إنتاج الطماطم في البيوت المحمية المكيفة في واحة الأحساء د. عبدالله بن أحمد سعد الطاهر
- ٤ - The Utility of Saudi grain size in distinguishing Between various depositional environments د. عبدالحفيظ بن محمد سعيد سقا
- ٥ - خصائص ومشكلات إنتاج الخضروات بالبيوت المحمية من وجهة نظر المزارعين في منطقة الرياض الإدارية د. عبدالله بن سليمان الحديشي
- ٦ - الصناعات الغذائية في مدينة الرياض خصائصها الجغرافية ومستقبلها د. عبدالعزيز بن إبراهيم الحرة
- ٧ - خدمات هواتف العملة في مدينة الرياض دراسة جغرافية في الخصائص والتوزيع د. صبحي بن أحمد قاسم السعيد
- ٨ - نمط توزيع محطات وقود السيارات في مدينة الرياض، عام ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م د. عبدالرحمن بن صادق الشريف
- ٩ - تحلية مياه البحر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة جغرافية تحليلية د. خالد بن ناصر المدييم
- ١٠ - نوايا الهجرة والمفاضلات المكانية لطلبة الجامعة السعوديين د. محمد بن عبدالعزيز القباني
- ١١ - التحليل المكاني للخدمات التنموية في وادي تندحة - منطقة عسير د. محمد بن مفرح القحطاني
- ١٢ - تعرج الأنهار والأودية - دراسة جيمورفولوجية تطبيقية لبعض الأودية الجافة في المملكة العربية السعودية د. عبدالله بن ناصر الوليعي
- ١٣ - الأقاليم المناخية في المملكة العربية السعودية: تطبيق مقارن للتحليل التجمعي د. أ. د. محمد بن عبدالله الجراش
- ١٤ - دراسة التوسع العمراني في مدينة الرياض باستخدام الصور الجوية والمناظر الفضائية (١٩٥٠-١٩٨٩م) د. عيسى بن موسى الشاعر
- ١٥ - الاستخدام الرأسي للأرض في المنطقة المركزية بمدينة جدة د. عبدالحفيظ بن عبدالحكيم سمرقندي
- ١٦ - Regional Evaluation of Food Systems in the Third World with Special Reference to Arab Countries د. صلاح الدين قريشي
- ١٧ - التحليل التكراري لكميات الأمطار في منطقة القوية بالمملكة العربية السعودية د. محمد بن عبدالله الصالح
- ١٨ - نوعية وكفاءة مياه الري وأثرها في الأراضي الزراعية في واحة بيرين بالمملكة العربية السعودية د. عبدالله بن أحمد الطاهر
- ١٩ - جيمورفولوجية ملحة القصب بالمملكة العربية السعودية د. جودة بن فتحي التركياتي

Price Listing Per Copy:	●	أسعار البيع :
Individuals 10.00 S.R.	●	سعر النسخة الواحدة للأفراد : ١٠ ريالاً سعودية
Institutions 15.00 S.R.	●	سعر النسخة الواحدة للمؤسسات : ١٥ ريالاً سعودياً .
Handling & Mailing Charges are added on the above listing	●	تضاف إلى هذه الأسعار أجرة البريد .





Abstract

Despite the huge expansion and rapid growth that has been experienced by the Arab cities in general and the Saudi cities in particular, there is a lack of research that expand and enrich our knowledge of residential mobility.

Therefore, this study attempts to expand our understanding of the directions and reasons behind residential moves, in addition to identifying the characteristics of movers. It also attempt to classify residential moves in Riyadh. It utilizes a residential survey of over 5000 families and uses statistical techniques such as chi-square and discriminant analysis.

The results shows that most moves occurred between sections or quarters of city rather than within quarters, which indicate that the majority of moves tends to be long distance moves. Among the reported reasons of mobility, it was found that "buying or building a home" is the major reason for changing residence. Other reasons include "increase in family size", "can afford a better dwelling", "high rent", "asked to evacuate by owner", "inadequate services," etc.

The results also indicated that it is possible to classify moves into three types: adjustment, induced, and forced moves. Accordingly, it was found that the majority are adjustment moves (78%).

With regard to characteristics of those who moved during a period of one year before the interview, it was found that they are different from others in terms of age, education, migration status, type of housing, and home ownership. Finally, the study was able to point out to some methodological notes and few recommendations for further research.

ISSN 1018 - 1423

Key title = Buhut gugrafiyyat

ADMINISTRATIVE BOARD OF THE SAUDI GEOGRAPHIC SOCIETY

Mohammed S. Makki	(Ph.D.) Board Chairman
Abdullah S. Al-Hudaithy	(Ph.D.) Vice-Chairman
Bader A. Al Fakir	(Ph.D.) Secretary General
Abdullah H. Al-Solai	(Ph.D.) Treasurer
Rshood M. Al-Kharaif	(Ph.D.) Research Unit Supervisor
Abdullah N. Alwelaie	(Ph.D.) Member
Abdullah A. Sanea	(Ph.D.) Member
Hasan Ayel A. Yahya	(Ph.D.) Member
Majed S.S. Abu Ashwan	(Ph.D.) Member



KING SAUD UNIVERSITY PRESS - A H 1415



RESEARCH PAPERS IN GEOGRAPHY



20

**RESIDENTIAL MOBILITY IN THE CITY OF
RIYADH: A STUDY OF ITS DIRECTIONS, REASONS, AND
CHARACTERISTICS**

Dr. Rshood M. Khraif

1415 A.H

1994 A.D.

OCCASIONAL PAPERS PUBLISHED BY THE SAUDI GEOGRAPHICAL SOCIETY
KING SAUD UNIVERSITY-RIYADH
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

1911
1912
1913
1914
1915
1916
1917
1918
1919
1920
1921
1922
1923
1924
1925
1926
1927
1928
1929
1930
1931
1932
1933
1934
1935
1936
1937
1938
1939
1940
1941
1942
1943
1944
1945
1946
1947
1948
1949
1950
1951
1952
1953
1954
1955
1956
1957
1958
1959
1960
1961
1962
1963
1964
1965
1966
1967
1968
1969
1970
1971
1972
1973
1974
1975
1976
1977
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
1987
1988
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
1997
1998
1999
2000
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
2022
2023
2024
2025

